«شهادة إدارة التصدير».. خطوة علي طريق الوصول إلي حلم الـ ١٤٥ مليار دولار

بعد ٤٢ عاما من التحرير.. أرض سيناء تتحدث تنمية ومشروعات قومية

بلغ 15,1 تريليون جنيه بنسبة 88,2% من الناتج المحلى الإجمالي للعام 2025/2024

لأول مرة .. مصر تحدد سقف لـ «الدين العام» ..واقتصاديون يضعون خارطة طريق لتخفيضه

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٤١ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢٨ إبريل ٢٠٢٤

تعكس الأولويات الرئاسية لتخفيف الأعباء عن المواطنين وتحسين مستوى المعيشة

بالأرقام.. تفاصيل البيان المالي للموازنة الجديدة

تفاصيل ما يجري في سوق السيارات

ورقة بردى 03

السياحة المصرية تجدد دماءها بغرف فندقية وأسواق جديدة

«مدن الجيل الرابع».. تفتح الباب علي مصراعيه أمام جذب التدفقات الدولارية

صناديق التحوط.. نافذة جديدة لتنويع الأدوات الاستثمارية وزيادة تنافسية وجاذبية السوق المصري

خلال استقباله رؤساء المجالس والبرلمانات العربية

الرئيس السيسي يؤكد دعم مصر الكامل لتعزيز العمل البرلماني العربي المشترك

كتبت – رضوى عبدالله

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي رؤساء المجالس والبرلمانات العربية المشاركين في المؤتمر السادس للبرلمان العربي المنعقد بالقاهرة، وذلك بحضور الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة نائب رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين، وعادل بن عبد الرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي، ومن الجانب المصري المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس مجلس النواب.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن رؤساء المجالس والبرلمانات العربية حرصوا في مستهل المقابلة على تهنئة الرئيس على أداء اليمين الدستورية لفترة رئاسية جديدة، بما يعكس ثقة الشعب المصري في قيادته ومسار التنمية الذي تنتهجه الدولة، وقد رحب الرئيس من جهته بالأشقاء ضيوف مصر، مؤكدا المسئولية الكبيرة الواقعة على عاتق المجالس والبرلمانات العربية للدفع قدماً بمسيرة التكامل العربي، على نحو يحقق تطلعات شعوبنا في الأمن والتنمية والاستقرار، فضلاً عن الدور الهام للدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عن القضايا العربية العادلة في المحافل الإقليمية والدولية المختلفة، وأمام الرأي العام العالمي.

وقد أشاد الرئيس في هذا الصدد باضطلاع البرلمان العربي في دورته الحالية بمناقشة عدد من الموضوعات المهمة، وعلى رأسها موضوع الذكاء الاصطناعي، بما يضمن مواكبة العصر والتعامل مع تحدياته، مشددا على دعم مصر الكامل لتعزيز العمل البرلماني المشترك على جميع المستويات، وهو ما أثنى عليه السادة الحضور، مرحبين بالدور الكبير الذي تقوم به مصر وقيادتها في دعم العمل البرلماني المشترك.

وأضاف المتحدث الرسمي أن اللقاء تطرق إلى الأوضاع في المنطقة، حيث تم استعراض التحديات الراهنة، التي تحتم العمل على توحيد المواقف وتكاتف الدول العربية في مواجهة الأزمات الإقليمية، ودعم كيان الدولة الوطنية ومؤسساتها، بما يحقق الأمن والاستقرار والتنمية للشعوب العربية.

كما تم تناول مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، حيث لفت رؤساء البرلمانات العربية إلى الدور المصري المحوري في دعم الشعب الفلسطيني ومناصرة قضيته العادلة، معربين عن بالغ التقدير والاحترام للموقف المصري التاريخي بالرفض الحاسم لتهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم، بما يحول دون تصفية القضية الفلسطينية، كما أشادوا بتصدي مصر لقيادة وإدارة عملية إنفاذ المساعدات الإنسانية، وإصرارها على المضي قدماً في هذه العملية رغم ما تتعرض له هذه الجهود من معوقات كبيرة.

وأوضح المتحدث باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس استعرض في ذلك الصدد الجهود المصرية لتهدئة الأوضاع في غزة، وحماية المنطقة من توسع الصراع، مشددا على أن الأولوية القصوى هي وقف نزيف الدم الفلسطيني من خلال العمل المكثف مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية لوقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين، وإنفاذ المساعدات الإغاثية بالكميات الكافية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة بالقطاع، مؤكداً استمرار الجهود المكثفة، على شتى الأصعدة، لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

رئيس الوزراء و وزيرا "الخارجية والتخطيط" يشاركون في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بالرياض

كتب – أحمد ابراهيم

غادر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يوم أمس السبت ، مطار القاهرة الدولي، مُتوجهًا إلى الرياض؛ للمشاركة نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي، في الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية على مدار يومي ٢٨ و٢٩ أبريل الجاري.

ويتضمن جدول أعمال رئيس الوزراء، إلى جانب حضوره عددًا من جلسات المنتدى، عقد عدد من اللقاءات والاجتماعات.

ويأتي الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي، تحت شعار: "التعاون الدولي والنمو والطاقة من أجل التنمية" ، ومن المقرر أن يستضيف الاجتماع الخاص أكثر من ١٠٠٠ مشارك من رؤساء الدول، وكبار المسؤولين والخبراء الدوليين وقادة الرأي والفكر، من القطاعات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.

وتتبلور موضوعات المنتدى حول مناقشة مختلف القضايا والتطورات الاقتصادية العالمية؛ بهدف إيجاد الحلول المشتركة ومواجهة التحديات الإنسانية والمناخية والاقتصادية، حيث يعد الاجتماع فرصة فريدة لصناع القرار من جميع أنحاء العالم من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الأطراف لإحداث تأثيرات إيجابية عالمية للجميع.

سامح شكري

من ناحية أخري ، توجه سامح شكري وزير الخارجية أمس السبت إلى العاصمة السعودية الرياض للمشاركة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي وعقد اجتماعات وزارية هامة حول الوضع في قطاع غزة والقضية الفلسطينية.

وأوضح السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، بأن الزيارة ستتضمن مشاركة وزير الخارجية في مائدة مستديرة حول اضطرابات التجارة وسلاسل الإمداد في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى فعالية حول تعزيز الأمن العالمي والنمو، وجلسة رفيعة المستوى حول الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

السياحة توافق على مد برنامج تحفيز الطيران حتى ٢٩ أكتوبر المقبل

كتبت – شيماء مرسي

ترأس، أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، اجتماع مجلس إدارة صندوق دعم السياحة والآثار ، حيث تم، خلال الاجتماع، استعراض ومناقشة نتائج الإجراءات السريعة التي اتخذتها الوزارة خلال الفترة الماضية جراء الأحداث الجارية التي تشهدها الساحة الدولية، والتي كان لها بالغ الأثر الإيجابي على صناعة السياحة في مصر وبما ساهم في الحفاظ على الحركة السياحية الوافدة إليها، والتي من بينها تواصلها المستمر مع شركاء المهنة من منظمي الرحلات الدولين وشركات الطيران المحلية والدولية لطمأنتهم وتحفيزهم على استمرار الحركة الوافدة.

كما تمت إحاطة أعضاء المجلس بقيام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بزيادة الاعتمادات الخاصة بكل من الحملات المشتركة مع شركاء المهنة من منظمي الرحلات وشركات الطيران، وكذلك حوافز تحفيز الطيران التي قدمتها الوزارة للحفاظ على الحركة ومقاعد الطيران الوافدة لمصر، إلى جانب باقة التحفيز الإضافية Booster Campaign التي قدمتها الوزارة لشركات الطيران في إطار البرنامج.

ومن جانبه، ثمن عيسى جهود كل من الوزارة والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي وصندوق دعم السياحة والآثار ومجالس إداراتهم بالتعاون مع القطاع السياحي الخاص ومؤسسات العمل المدني الممثلة للقطاع من الاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف السياحية المختلفة، للحفاظ على معدلات الحركة السياحية الوافدة لمصر.

"الزراعة" تنفي انتشار بطيخ مسرطن بمختلف الأسواق على مستوى الجمهورية

كتب – أسامة السيد

انتشر في بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي أنباء بشأن انتشار بطيخ مسرطن بمختلف الأسواق على مستوى الجمهورية، وقد قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والتي نفت تلك الأنباء، مُؤكدةً أنه لا صحة لانتشار بطيخ مسرطن بمختلف الأسواق على مستوى الجمهورية.

وشددت وزارة الزراعة على أن كافة المنتجات والسلع الزراعية المتداولة بالأسواق بما فيها البطيخ سليمة وآمنة تماما، وخالية من أي متبقيات للمبيدات أو الكيماويات، ويتم إخضاعها لعملية رقابة وفحص دقيقة ومحكمة من قبل الهيئات الرقابية، للتأكد من مطابقتها لكافة المواصفات القياسية، مُناشدةً المواطنين عدم الانسياق وراء تلك الأخبار المغلوطة، مع استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية.

الحصاد
الرؤية الفائية أمام عينيك

مركز بحوث الصحراء يعلن عن إنطلاق المؤتمر الدولي الخامس لتحلية المياه بمدينة شرم الشيخ ٦ مايو المقبل

استقبل اللواء دكتور خالد فودة محافظ جنوب سيناء بمقر المحافظة بشرم الشيخ، - الأسبوع الماضي- الدكتور حسام شوقي رئيس مركز بحوث الصحراء لبحث آخر الاستعدادات لإطلاق المؤتمر الدولي الخامس لتحلية المياه، والمقرر انعقاده بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٦ إلى ٩ مايو المقبل.

وقال خالد فودة إن مدينة شرم الشيخ ترحب باستضافة هذا المؤتمر الهام والذي يناقش مشكلة تواجه التنمية المستدامة فى مصر والشرق الأوسط ويعتبر منصة هامة لتوضيح الدور الإقليمى والدولي لمصر.

فيما أكد الدكتور حسام شوقي رئيس مركز بحوث الصحراء، أن المؤتمر ينظمه مركز التميز المصري لأبحاث تحلية المياه التابع لمركز بحوث الصحراء تحت عنوان "مستقبل تحلية المياه في مصر والشرق الأوسط" بالمشاركة مع المؤتمر اليوروميتوسطي لتحلية المياه EURO-MED ٢٠٢٤ والذى تنظمه الجمعية الأوربية لتحلية المياه EDS".

١٠ سنوات من تنفيذ استراتيجيات الأمن والتنمية

استثمارات ضخمة ومشروعات عملاقة للتنمية علي أرض سيناء

طفرة غير مسبوقة ومشروعات عملاقة للتنمية والتعمير بأرض الفيروز ومدن القناة .. وشهادات أجنبية : المنطقة الاقتصادية لقناة السويس دليل على جهود مصر لتصبح لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي

تواصل مصر احتفالاتها هذا الشهر بذكري تحرير سيناء ، كما تحتفي بما تم إنجازه من مشروعات للتنمية غيرت وجه الحياة بأرض الفيروز علي مدي السنوات الأخيرة ، حيث نجحت الدولة المصرية في خلق واقع متميز وملموس على أرض سيناء بعد أن عكفت على إدماجها في قلب عملية التنمية الشاملة على الأصعدة كافة خلال عقد من الزمن، بالتزامن مع تثبيت دعائم الأمن والاستقرار بها، حيث تعتبر شبه جزيرة سيناء محوراً أساسيا ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة للجمهورية الجديدة، لما لها من أهمية جغرافية ومكانة تاريخية، بالإضافة إلى كونها أحد أهم أركان الاقتصاد المصري بما تمتلكه من موارد ومقومات طبيعية وبشرية، لتشهد أرض الفيروز خلال السنوات الماضية قفزات ملموسة في تحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل وبناء الإنسان والارتقاء بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، علاوة على تعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية وربط بوابة مصر الشرقية مع محافظات الجمهورية، وذلك من خلال تضافر الجهود الحكومية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو ما لاقى إشادة واسعة من جانب المؤسسات الدولية لجهود مصر في هذا الملف.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريرا تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على الطفرة غير المسبوقة والمشروعات العملاقة للتنمية والتعمير على أرض سيناء ومدن القناة وما تجنيه أرض الفيروز من ثمار تنفيذ استراتيجيات الأمن والتنمية خلال ١٠ سنوات.

وأبرز التقرير الرؤية الدولية لتطوير سيناء ومدن القناة، حيث ذكرت مجموعة أكسفورد للأعمال عام (٢٠٢٣) أن وزارة السياحة المصرية تعمل على مبادرة سياحية كبيرة تعرف باسم مشروع التجلي الأعظم، والتي تهدف إلى تطوير المواقع في شبه جزيرة سيناء لجذب السياحة الروحية والترفيهية إلى المنطقة، وذلك في إطار جهود الحفاظ على المواقع ذات الأهمية التاريخية والروحانية.

كما أشارت الحكومة البريطانية عام (٢٠٢٤)، إلى أن مصر تتخذ تدابير أمنية إضافية لحماية منتجعات شرم الشيخ والغردقة ومرسى علم والمناطق السياحية الأخرى على البحر الأحمر، حيث تقوم قوات الأمن بإجراء فحوصات أمنية روتينية على المركبات والمطارات.

بدوره، أكد أليساندرو فراكاسيتي الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر عام (٢٠٢٣) أن محطة الألواح الشمسية في مطار شرم الشيخ الدولي هي شهادة على الالتزام بتعزيز حلول الطاقة المستدامة، مضيفاً أن هذا الإنجاز يمثل خطوة أخرى نحو تحقيق مستقبل أكثر خضرة لمصر.

من جانبها، أكدت شركة أجيليتى عام (٢٠٢٣) أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تعد دليلاً على جهود مصر لتصبح لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، حيث تم إنشاؤها لتكون بمثابة مركز للتجارة الدولية والابتكار والتصنيع وأصبحت كذلك جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين وحافزاً للنمو الاقتصادي في مصر.

استثمارات ضخمة

واستعرض التقرير أهم الاستثمارات والمقومات الصناعية الضخمة بسيناء ومدن القناة، حيث زاد إجمالي الاستثمارات العامة الموجهة لتنفيذ مشروعات في سيناء ومدن القناة نحو ١٠ أضعاف لتصل إلى ٥٨,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤، فضلاً عن ٣٧٧ فرصة استثمارية متوفرة على الخريطة الاستثمارية بمختلف الأنشطة منذ إنشاء الخريطة عام ٢٠١٨، و١٨٠ فرصة صناعية، كما تم افتتاح ٣ مراكز لخدمة المستثمرين بتكلفة ٢١٢,٧ مليون جنيه لخدمة ٧,٥ ألف شركة.

وفيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد قدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قروضا بقيمة ٢,٤ مليار جنيه حتى فبراير ٢٠٢٤، مولت ٥٦,٢ ألف مشروع وفر نحو ٩٧,٥ ألف فرصة عمل.

وبالنسبة للمشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك"، فوفقاً للتقرير، تم تقديم قروض بقيمة ٩٣٠,٤ مليون جنيه حتى فبراير ٢٠٢٤، مولت ٥٩٥١ مشروعا وفر نحو ٤٣,٩ ألف فرصة عمل.

وتناول التقرير الحديث عن أبرز المشروعات الصناعية الكبرى بسيناء ومدن القناة، حيث تبلغ تكلفة مجمع الصناعات الصغيرة بجنوب الرسوة ٤٠٣ ملايين جنيه، حيث يضم ١١٨ وحدة موجهة للصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والغزل والنسيج، فيما بلغت تكلفة زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع أسمنت العريش من ٣,٧ مليون طن سنوياً إلى ٦,٩ مليون طن سنويا ٢,٩ مليار جنيه.

وأظهر التقرير أن تكلفة إنشاء مجمع الرخام بمنطقة "الجفجافة" بوسط سيناء بلغت ٨٠٥ ملايين جنيه بطاقة ٣ ملايين م٢ سنوياً، فضلاً عن بلوغ تكلفة مصنع إنتاج الرخام والجرانيت برأس سدر٧٢٧ مليون جنيه.

مشروعات صناعية

وبخصوص المشروعات الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فوفقا للتقرير تصل التكلفة الاستثمارية لمركز مرسيدس اللوجيستي ٣٥ مليون جنيه بطاقة إنتاجية ١٢ ألف سيارة سنوياً ليوفر ٨٥ فرصة عمل مباشرة و٥٠ فرصة عمل غير مباشرة، بجانب بلوغ إجمالي الاستثمارات بمجمع البتروكيمياويات بالعين السخنة ٧,٥ مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن حجم الاستثمارات للمرحلة الأولى من مشروع بلاتينيوم الهندية لصناعة المواد المضافة ومثبتات PVC بلغ ٦ ملايين دولار، بينما بلغت استثمارات مشروع الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية (نيرك) بشرق بورسعيد ٢٤٠ مليون دولار.

وأوضح التقرير الطفرة في دعم أهالي سيناء ومدن القناة بخطوط الغاز الطبيعي، حيث بلغت نسبة زيادة أطوال خطوط توصيل الغاز الطبيعي المنفذة٢١٧,٨٪، لتصل إلى ٣٢٢٦ كم في مارس ٢٠٢٤، مقابل ١٠١٥ كم في يونيو ٢٠١٤، فضلاً عن بلوغ نسبة زيادة عدد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي ٢٥٠٪ لتبلغ ٨٤ محطة في مارس ٢٠٢٤، مقابل ٢٤ محطة في يونيو ٢٠١٤، فيما بلغت نسبة زيادة المنشآت التجارية التي تم توصيل الغاز الطبيعي لها ٣٣١,٣٪، حيث بلغت ٤٥٥٥ منشأة في مارس ٢٠٢٤، مقابل ١٠٥٦ منشأة في يونيو ٢٠١٤.

خدمات حكومية

وفيما يتعلق بالخدمات الحكومية الميكنة فوفقاً للتقرير تم الانتهاء من ميكنة ١٨ نيابة مرور و٤٢ وحدة مرور ، كما تم الانتهاء من ميكنة ١١ مكتب سجل تجاري ، بجانب الانتهاء من ميكنة ٤٣ مكتب توثيق ثابتا ومتنقلا جميعها تعمل بنظام الشباك الواحد حتى مارس ٢٠٢٤.

ورصد التقرير جهود إقامة شبكة نقل عملاقة بسيناء ومدن القناة، حيث تشمل مشروعات الطرق والأنفاق والكباري العائمة، إنشاء ٥ أنفاق أسفل القناة لربط سيناء بمدن القناة بتكلفة ٣٥ مليار جنيه، ليصل عددها إلى ٦ أنفاق عام ٢٠٢٣، مقابل نفق واحد عام ٢٠٢٤، كما تم تنفيذ ٥٠٠٠ كم من الطرق والأنفاق ورفع كفاءتها حتى مارس ٢٠٢٤، علاوة على إنشاء ٧ كباري عائمة للعبور أعلى الممر الملاحي للقناة بتكلفة ٩٩٠ مليون جنيه.

أحمد ابراهيم

وزير الزراعة يبحث مع الايفاد إطلاق مشروع التحول المستدام للمرونة الزراعية في صعيد مصر

التقى السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بالدكتور محمد عبد القادر، المدير القطري لمكتب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "الايفاد" بالقاهرة، وذلك لبحث البدء الفوري في تنفيذ أنشطة مشروع التحول المستدام للمرونة الزراعية في صعيد مصر STAR، وخلال اللقاء أشاد "القصير" بالتعاون البناء مع الايفاد، مشيرا إلى التجارب الناجحة في هذا الشان من خلال عدة مشروعات جاري تنفيذها على أرض الواقع.

ووجه وزير الزراعة بضرورة تقديم كافة أوجه الدعم الفني المطلوب للمزارعين والتنسيق الكامل مع جهات التمويل في اليات عمل المشروع على أن يتم الانتهاء من خطة العمل الفنية للمشروع متضمنة الانشطة المقترح تنفيذها والشرائح المستفيدة من المشروع داخل القري المستهدفة في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وخاصة قرى حياة كريمة ويتم صياغة الخطة المقترحة بمشاركة كلا من برنامج التنمية الزراعية وممثلي القطاع المصرفي، مع تذليل كافة العقبات التي تواجه التنفيذ ومن جانبه أعرب المدير القطري لمكتب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "الايفاد" بالقاهرة عن سعادته بالتعاون مع وزارة الزراعة وتطلعه لاطلاق المرحلة الاولي من مشروع «STAR» وذلك بالتنسيق بين العلاقات الزراعية الخارجية، المنسق القومي للمشروع والمدير التنفيذي للمشروع، مشيرا إلى أن المشروعات المشتركة بين الوزارة والصندوق شهدت تجارب نجاح تحتذى للعديد من الدول الأخرى يشار إلى أن مشروع STAR هو تابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD.

"الرقابة المالية" تتيح حضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية لصناديق التأمين الخاصة إلكترونيًا

أتاحت الهيئة العامة للرقابة المالية حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية لصناديق التأمين الخاصة عن بُعد «إلكترونيًا».

جاء ذلك وفقًا لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.

يأتي القرار في إطار جهود الهيئة لرقمنة القطاع المالي غير المصرفي، وتيسير الوصول لمنتجاته المختلفة ومنها صناديق التأمين الخاصة، التي لها دور رئيسي في تعزيز مرونة وصلابة القطاع وتدعم مساهمته في النمو الاقتصادي.

أضاف القرار بندًا فرعيًا جديدًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٥، يشمل ضوابط استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها عن بعد، إلى البند الخاص بالجمعية العمومية الوارد في دليل حوكمة صناديق التأمين الخاصة المرفق بالقرار.

خلال لقائه وفد من البنك الدولي

«آمنة»: برنامج تنمية الصعيد ليس فقط نموذجًا للحكومة بل أداة لإشراك القطاع الخاص ودعم الاستثمار بالمناطق المتأخرة تنمويًا

استقبل اللواء هشام آمنة وزير التنمية المحلية، وفدا من البنك الدولي يضم كل من جون خير كاو، كبير متخصصي التنمية الحضرية وزيشان كريم، أخصائي حضري أول، وأمل فلتس، اخصائي أول تنمية اجتماعية ومجتمعية والين اولافسن خبير اشراك القطاع الخاص وذلك بحضور الدكتور هشام الهلباوي مدير برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر وعدد من أعضاء المكتب التنسيقي للبرنامج بوزارة التنمية المحلية وممثل عن وزارة التعاون الدولي.

وفى بداية الاجتماع رحب وزير التنمية المحلية ببعثة البنك الدولى التي تقوم حاليا بزيارة إلى القاهرة، مشيدا بمستوى التنسيق القائم بين وزارة التنمية المحلية والبنك الدولى فيما يخص تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر وعدد من برامج التعاون بين الجانبين على أرض المحافظات وتعزز التنمية المستدامة وتمكن الإدارة المحلية من القيام بأدوارها بكفاءة.

وأشار وزير التنمية المحلية إلى أن زيارة بعثة البنك الدولى للقاهرة تأتى في لحظة مهمة من عمر برنامج تنمية الصعيد بعد مرور ٦ سنوات من بدأ انطلاق البرنامج على أرض محافظتي قنا وسوهاج، ذاكرا أن البرنامج حقق العديد من النجاحات ومن بينها اعتماد ودمج الممارسات الخاصة بإشراك القطاع الخاص في إدارة المناطق الصناعية والية مجالس إدارة المناطق الصناعية وكذا منهجية تنمية وتطوير الاتكتلات الاقتصادية الواعدة وذات الميزة التنافسية على أرض المحافظات في الاستراتيجيات الوطنية وخطط عمل الحكومة المصرية خلال السنوات القادمة؛ وذلك بما يتماشى مع توجه الحكومة المصرية الحالية نحو إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

وأوضح آمنة، أنه لأول مرة يتم ترفيق أربع مناطق صناعية بالكامل على أرض محافظات الصعيد وقنا وهو ما أسهم بصورة واضحة في رفع معدلات إشغال هذه المناطق ورفع نسبة رضا أصحاب الأعمال بها ، لافتا إلى تقديم مفهوم التكتلات الاقتصادية ووضع أول دليل متكامل لتنمية وتطوير التكتلات الاقتصادية يتتضمن البناء على الدروس المستفادة من التطبيق التجريبي بالاثني عشر تكتل. وضمانا لاستدامة سياسة تنمية وتطوير التكتلات الاقتصادية كأحد أهم سياسات التنمية الاقتصادية المحلية تم إضافة برنامج خاص بالتنمية الاقتصادية المحلية ضمن برامج التنمية المحلية والتي تضمن وجود استثمارات محلية لهذا الغرض. كما تم العمل مؤسسيا على تطوير وحدات متخصصة للتنمية الاقتصادية المحلية على المستويين المركزي والمحلي.

وأشار وزير التنمية المحلية إلى اعتماد منهجية تنمية وتطوير التكتلات الاقتصادية وتضمينها ضمن سياسات عمل الحكومة المصرية.. وهو ما أسهم في تكرار هذه التجربة في تنمية وتطوير عدد من التكتلات الواعدة في محافظات الجمهورية مثل تكتل الرمان.. فضلاً عن ذلك يتم الاسترشاد بمنهجية التكتلات الاقتصادية في مشروعات تنموية أخرى بالتعاون مع عدد من شركاء التنمية الذين تتعاون معهم وزارة التنمية المحلية.

وأكد وزير التنمية المحلية، وضع منهجيات تصميمية للخدمات المحلية (الأسواق والسويقات – المواقف) واعتمادها والتوافق على ضرورة تعميمها على مستوى الجمهورية، كما تم وضع خارطة طريق قومية لتفعيل اللامركزية بأبعادها في وحدات الإدارة المحلية في ضوء ممارسات اللامركزية التي أرساها برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر.

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

خطوات مصرية لإنتاج الوقود الأخضر في «النقل البحري»

تحتل صناعة النقل البحري أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وبحسب احصائيات عالمية ، فهي تمثل نحو ٨٠٪ من التجارة العالمية، ويتم نقل مليارات الأطنان من البضائع والمنتجات عن طريق البحر كل عام، ومع ذلك، لا يزال الشحن العالمي يعتمد على أنواع وقود شديدة التلوث، ويساهم قطاع الشحن البحري في حجم انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية بشكل كبير ومتزايد، وهو ما لا يتوافق مع أهداف اتفاقية باريس، وبالمقارنة إلى حجم انبعاثات الدول، يمكن وضع هذا القطاع ضمن أكبر عشرة قطاعات مسببة للانبعاثات على مستوى العالم.

وفي هذا السياق، وعلى المستوى المحلي، اتخذت الدولة المصرية العديد من الخطوات المهمة نحو تعزيز إنتاج الوقود الأخضر في قطاع النقل البحري، وكان أبرزها التوجه نحو إعداد استراتيجية متكاملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر ، إلى جانب استراتيجية لدي الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس تهدف إلى توطين صناعة الوقود الأخضر، وتستند إلى ٣ محاور رئيسة لتصنيع الوقود الأخضر من (الهيدروجين الأخضر- الأمونيا الخضراء- الإيميثانول).

كما عملت مصر على صناعات الوقود الأخضر التكميلية من المحللات الكهربائية والألواح الشمسية وتوربينات الرياح، جنبًا إلى جنب مع نشاط إمدادات الوقود الأخضر.

ومن بين الخطوات المصرية في هذا الشأن الأعوام السابقة ، تم في أكتوبر ٢٠٢١، توقيع اتفاقية لإنتاج الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء، وذلك بين كل من صندوق مصر السيادي، وشركة "سكاتك النرويجية" للطاقة المتجددة، وشركة "فيرتيجلوب" المملوكة لشركتي أوراسكوم الهولندية، وأدنوك الإماراتية.

وفي مايو ٢٠٢٢، وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع كبرى الشركات العالمية (٦) مذكرات تفاهم لمشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء لاستخدامها في أغراض تموين السفن أو التصدير للأسواق الخارجية، وفي أغسطس ٢٠٢٢، تم توقيع (٧) مذكرات تفاهم لتنفيذ مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر داخل المنطقة الصناعية في العين السخنة.

وفي مايو ٢٠٢٣، تم توقيع اتفاقية التطوير المشترك لمشروع جديد لإنتاج الميثانول الأخضر، والذي يعد الأول من نوعه في مصر والشرق الأوسط، ويهدف المشروع الجديد لإنتاج ٤٠ ألف طن سنويًا من الميثانول الأخضر تمكن زيادتها حتى ٢٠٠ ألف طن سنويًا، وسيسهم المشروع في وضع مصر على الخريطة العالمية للدول المنتجة لهذا الوقود الأخضر لتزويد السفن.

وفي أغسطس ٢٠٢٣، تمت أول عملية تموين سفينة حاويات بالوقود الأخضر (الميثانول) بميناء شرق بورسعيد، لسفينة الحاويات "مرسك" وهي أول سفينة حاويات في العالم تعمل بالوقود الأخضر.

وخلال الشهر نفسه، أعلنت هيئة قناة السويس عن بدء تنفيذ عمليات تموين سفن الخط الملاحي بالميثانول الأخضر، وإحلال "الطاقة النظيفة" في تشغيل الوحدات البحرية، وأسطول سيارات وحافلات الهيئة ومحطات الإرشاد.

وجاء ذلك في سياق تنفيذ الاستراتيجية المستدامة الجديدة لهيئة قناة السويس بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف دعم النقل البحري ليصبح أكثر ملاءمة للبيئة وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

دعم " الشحن الأخضر "

وبحسب تحليل أصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تناول من خلاله مفهوم "الشحن البحري الأخضر" في ظل مواجهة التغيرات المناخية ومدى مساهمة قطاع الشحن البحري العالمي في انبعاثات الغازات الدفيئة، والاهتمام الدولي حاليا بالتوجه نحو الشحن البحري الأخضر، وتوقعات الطلب على الوقود الأخضر في مجال الشحن الدولي، والفرص الواعدة لإنتاج الوقود الأخضر واستخدامه في مجال الشحن " ، فإنه يمكن تعزيز الشحن البحري الأخضر، من خلال استمرار زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير، لتحسين التقنيات والممارسات المستدامة للشحن البحري، بما في ذلك الوقود الأخضر، كما من الضروري تطوير بنية تحتية مستدامة لدعم الشحن البحري الأخضر، مثل محطات الشحن للسفن التي تعمل بالكهرباء أو الهيدروجين.

وأخيرًا، وضع لوائح عالمية بشأن الشحن البحري الأخضر لضمان أن تلتزم جميع البلدان بهذه المعايير. وبذلك يمكننا دعم الشحن البحري الأخضر للعب دور في معالجة أزمة المناخ العالمية.

صناعة النقل البحري تمثل نحو 80% من التجارة العالمية .. و«معلومات الوزراء» يرصد توجه مصر نحو إعداد استراتيجية متكاملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر وإجراءات لتوطين صناعته

وأوضح مركز المعلومات في تحليله أن انبعاثات الشحن الدولي شهدت نموًا سنويًا بنسبة ٤,٩٪ في عام ٢٠٢١، حيث ارتفعت إلى ما يقرب من ٧٠٠ مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون، وكان هذا أعلى من مستويات عام ٢٠١٩، كما يمثل حوالي ١١٪ من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية لوسائل النقل في ذلك العام. فقد ارتفعت الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري الدولي بنسبة ٩٠٪ تقريبًا منذ عام ١٩٩٠، وذلك بسبب زيادة التجارة المنقولة بحرًا والعدد المتزايد من السفن التي تعبر محيطات العالم.

مبادرات دولية

وأضاف التحليل إنه في سياق المبادرات الدولية لتشجيع الانتقال نحو الشحن البحري الأخضر، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج مبادرة تحت مسمى "تحدي الشحن الأخضر" في مؤتمر كوب ٢٧، بهدف تشجيع الدول والموانئ والشركات على الالتزام بتحفيز الانتقال إلى الشحن الأخضر. وفي هذا التوقيت، أصدرت مجموعة من الدول أكثر من ٤٠ إعلانًا رئيسًا يتعلق بالابتكارات الخاصة بالسفن والتوسع في الوقود منخفض الكربون أو عديم الكربون ووضع سياسات نحو تعزيز استيعاب سفن الجيل التالي.

وذكر تحليل مركز المعلومات أنه من المتوقع أن يلعب الوقود البديل مثل الأمونيا الخضراء والهيدروجين والاعتماد المتزايد لحلول التكنولوجيا البحرية الخضراء المبتكرة، مثل الأشرعة ذات الأجنحة الآلية عالية التقنية، أدوارًا رئيسة في إزالة الكربون من القطاع خلال العقود القادمة، وأشار المركز أنه وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، سوف يلعب الوقود الحيوي المتقدم دورًا رئيسًا في الحد من الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الأمد القصير، ومن المتوقع أن الطلب على الوقود الحيوي المتقدم في الشحن الدولي يحتاج إلى النمو بمعدل سنوي حوالي ٩٪ وفقًا لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة المتجددة عند ١,٥ درجة مئوية، لتصل في النهاية إلى مشاركة ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي مزيج الطاقة في عام ٢٠٥٠.

وأضاف أنه على المدى المتوسط إلى الطويل، سيكون الوقود الأخضر المعتمد على الهيدروجين في قلب الحملة الرامية إلى إزالة الكربون من الشحن الدولي. وتبلغ الكمية المطلوبة من الهيدروجين الأخضر لهذا القطاع لعام ٢٠٥٠ نحو ٤٦ مليون طن، أي ٧٤٪ للأمونيا الإلكترونية، و١٦٪ للميثانول الإلكتروني، والـ ١٠٪ المتبقية لاستخدامها مباشرة كهيدروجين أخضر من خلال خلايا الوقود أو حرقها من خلال محركات الاحتراق الداخلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمونيا المتجددة تشكل العمود الفقري لإزالة الكربون من قطاع الشحن. ويمكن أن تمثل الأمونيا المتجددة ما يصل إلى ٤٣٪ من مزيج الطاقة في عام ٢٠٥٠، وهو ما يعني حوالي ١٨٣ مليون طن من الأمونيا المتجددة للشحن الدولي وحده.

ونظرًا للأهمية المتوقعة للوقود القوي في إزالة الكربون من هذا القطاع، من المهم ملاحظة أن إنتاج الميثانول الإلكتروني والأمونيا الإلكترونية لعام ٢٠٥٠ يعني الطلب على ٥٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المتجدد و١٥٥ مليون طن من النيتروجين، وستكون هناك حاجة إلى وقود منخفض ومنعدم الكربون لإزالة الكربون من الشحن وهناك إمكانات كبيرة أمام البلدان النامية لتصبح المورد الرئيس للوقود المنخفض الكربون والصفر في مجال الشحن، وتشمل أنواع الوقود والدفع المستقبلية المحتملة: الأمونيا، والوقود الحيوي، والطاقة الكهربائية، وخلايا الوقود، والهيدروجين، والميثانول، والرياح.

أوضح معلومات الوزراء في تحليله إنه وفقًا للوكالة الدولية للطاقة، أظهرت طلبات السفن الجديدة اتجاهًا نحو أنواع الوقود البديلة، حيث أعلنت شركة ميرسك (A.P.Moller-Maersk)، إحدى أكبر شركات الشحن في العالم، عن طلب ١٩ حاوية وقود مزدوج للميثانول اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٢ للتسليم بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥. وقد تبعت هذه الطلبات شركات أخرى من شركات كبيرة مثل شركة سي إم أيه سي جي إم (CMA CGM)، وشركة كوسكو (Cosco)، وشركة كارجيل (Cargill). وأفادت شركة Clarksons Research أنه في عام ٢٠٢٢، كان ٩٠ طلبًا للبناء الجديد (١١٪ بالطن) مخصصة للسفن الجاهزة للأمونيا، و٤٣ (٧٪) لأوعية الميثانول و٣ طلبات للسفن الجاهزة للهيدروجين.

شيماء مرسي

البريد المصري يحصل على المستوى الذهبي في تطبيق معايير الأمن البريدي العالمية

حصل البريد المصري على المستوى الذهبي في اختبار الفحص البريدي الدولي الذي أجراه اتحاد البريد العالمي على أعمال البريد المصري، والمتعلق بتطبيق معايير الأمن البريدي لسلاسل الإمداد الدولية، والالتزام بتنفيذ إستراتيجية الاتحاد التي تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات البريدية في مجال الأمن البريدي، وذلك خلال اجتماعات مجلس إدارة الاستثمار البريدي في دورته الـ"٢٧" المنعقدة حاليا بالعاصمة السويسرية بيرن، وقد تسلم الشهادة من مساهيتو ميتوكي، المدير العام للمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، حاتم الصولي، رئيس قطاع الجودة بالبريد المصري وعضو مجلس إدارة المعايير بالاتحاد البريدي العالمي.

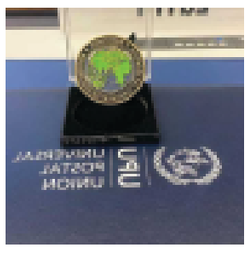

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري: "إن هذا الإنجاز يؤكد ريادة مصر في تقديم الخدمات البريدية، ويمثل تجسيدًا واضحًا للنجاح الذي حققه البريد المصري خلال الفترة الماضية في تحقيق أهداف التنمية البريدية المستدامة".

«التخطيط القومي» يطلق تقريرًا حول احتياجات تنظيم الأسرة بالتعاون مع «الأمم المتحدة للسكان»

أطلق معهد التخطيط القومي تقرير: «دراسة الجدوى الاقتصادية لإنهاء الاحتياجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر»، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار حرص المعهد على رفع الوعي المجتمعي بقضايا التنمية المستدامة عبر توظيف البحوث القائمة على الأدلة.

وشهد حفل إطلاق التقرير حضور كل من الدكتور أشرف العربي، رئيس المعهد، والدكتورة هالة أبوعلى، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ورئيس الفريق البحثي، وجيرمان حداد، ممثلة بالوكالة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، والدكتورة هاورد فريدمان الأخصائي الفني بالمقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من ممثلي وزارة الصحة والسكان، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى نخبة متميزة من الخبراء والسفراء والجهات الدولية المانحة.

وزير الدولة للإنتاج الحربي يفتتح مركز إدارة الأزمات بالوزارة

افتتح المهندس/ محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربي؛ مركز إدارة الأزمات بمقر ديوان عام وزارة الإنتاج الحربي بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك بحضور عدد من المسئولين بالوزارة والهيئة القومية للإنتاج الحربي ورؤساء مجالس إدارات الشركات والوحدات التابعة.

أوضح الوزير "محمد صلاح" أن افتتاح مركز إدارة الأزمات بوزارة الإنتاج الحربي يأتي في إطار عمليات التحول الرقمي بالدولة المصرية وفي إطار دعم خطط التنمية المستدامة للدولة وتحقيق "رؤية مصر ٢٠٣٠"، مشيراً إلى أنه تم الحرص على ربط مركز إدارة الأزمات بالوزارة بمختلف الجهات التابعة لمتابعة أي أزمات قد تطرأ داخلها والعمل على حلها بشكل فوري.

واستمع وزير الدولة للإنتاج الحربي خلال الافتتاح إلى عرض تقديمي حول كيفية عمل مركز إدارة الأزمات ومكوناته ومهام العاملين به ودور كل فرد منهم داخل منظومة العمل، مؤكداً على أن المركز يمثل نقلة وتطورا إستثنائيا في التعامل مع الأزمات والطوارئ داخل شركات ووحدات وقطاعات الإنتاج الحربي.

بمشاركة مجلس الذهب العالمي لأول مرة

مؤتمر بالقاهرة يناقش آليات الاستفادة النقدية من الذهب و دوره في تمويل المشروعات

شارك مجلس الذهب العالمي الذي يضم كبار منتجي الذهب في العالم، ولأول مرة منذ تأسيسه عام ١٩٨٧، في مؤتمر بالقاهرة، نظمته شركة إيفولف القابضة للاستثمار، تحت عنوان «الذهب كفئة أصول وأداة مالية»، بحضور ممثلي البنك المركزي ، ودكتورسامح الترجمان، رئيس مجلس إدارة إيفولف القابضة، وأندرو نايلور، مدير منطقة الشرق الأوسط والسياسات العامة بمجلس الذهب العالمي وعدد من المسؤولين بالمجلس، ونخبة من قيادات القطاع المصرفي وسوق المال والشخصيات العامة.

وناقش المشاركون في المؤتمر الدور المحوري للذهب في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على تأثيره على استراتيجيات البنوك المركزية، واستعراض المنتجات المالية داخل أسواق الذهب في الدول المتقدمة، وكذلك فرص تحقيق الاستقرار المالي داخل الاقتصادات الناشئة وبالأخص النموذج المصري.

وقال الدكتور سامح الترجمان، رئيس مجلس إدارة إيفولف القابضة: «إن انعقاد هذا المؤتمر في القاهرة يأتي في وقت يزداد فيه الطلب على الذهب بصفته الملاذ الآمن المتعارف عليه لكل الناس على مر العصور، وتمتلك مصر مقومات هائلة تؤهلها لتكون لاعباً رئيساً في سوق الذهب العالمي، حيث لديها المناجم والمصافي، والذهب المعاد تدويره، وقاعدة مستهلكين ضخمة. ونحن نسعى من خلال التعاون مع مجلس الذهب العالمي للمساعدة في استكشاف وتجسيد هذه الإمكانات الهائلة، وفتح حوار بين كافة الأطراف والجهات

مصر تفوز بعضوية مجلس إدارة وكالة الدواء الإفريقية

أعلنت وزارة الصحة والسكان، فوز الدكتور محمد حساني مساعد وزير الصحة والسكان لشئون مشروعات ومبادرات الصحة العامة بعضوية مجلس إدارة وكالة الدواء الافريقية. جاء ذلك خلال فعاليات المؤتمر الاستثنائي الثالث للدول الأطراف في معاهدة وكالة الدواء الافريقية، والذي عقد بالعاصمة الأثيوبية أديس ابابا، الأربعاء الموافق ٢٤ ابريل و استمر لمدة ثلاثة أيام.

وأوضح حسام عبدالغفار،المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، ان الجلسة الافتتاحية حضرها ممثلين عن ٣٠ دولة افريقية، وجاء فوز "حساني"، ممثلاً عن تجمع دول الساحل والصحراء والذي يضم تحت عضويته ٢٣ دولة افريقية وعربية.

وأشار عبدالغفار إلى أن فوز مصر بالمقعد يأتى تأكيدا للريادة المصرية في القارة السمراء، والدور المحوري الذي تلعبه مصر في مجال التصنيع الدوائي وكذلك التطور السريع بمنظومة العمل الرقابي الدوائي في مصر والذي يعتبر نموذجاً عالميا.

تفاصيل ما يجري في سوق السيارات

١٧ ماركة سيارات وأكثر من ٥٠ موديل انخفضت أسعارها فى مصر الفترة الماضية

شركة "منصور" تطرح علي الحكومة خططها المستقبلية للتوسع في السوق المصرية وفرص تصنيع طرازات ومنتجات جديدة

رصد خبراء ومتخصصون انخفاضات في أسعار نحو ١٧ ماركة سيارات بالسوق المصرية بمختلف فئاتها بدءا من ١٥٠ ألف وحتى ٦٥٠ ألف جنيه ، وذلك بدءا من شهر مارس وحتى أبريل ٢٠٢٤ .

وضمت قائمة أبرز هذه الماركات : سيات، ماركة نيسان " ماركة ألفا روميو، ماركة أوبل، ماركة شيفروليه، ماركة ام جي، ماركة بيجو، ماركة kgm "سانج يونج" سابقا، ماركة فورد، ماركة " ساوايست، ماركة بايك، ماركة جيتور، ماركة جاك، ماركة فولكس فاجن، ماركة فيات، ماركة سترون، ماركة سوزوكي وكان آخر تخفيض من نصيب ماركة "تويوتا" .

وشهد شهر مارس ٢٠٢٤ بداية موجة التخفيضات الكبري في السوق المصرية علي السيارات الآسيوية سواء "الصينية والكورية والهندية واليابانية" حيث بدأت بالسيارات الصينية ثم الكورية ثم الأوروبية وأخيرا اليابانية، وكان أول تخفيض من نصيب سيارات ساو إيست الصينية بنسبة من ٨ : ١٠ ٪ لطرازاتها المختلفة تيفولي وتوريس ثم جاء تخفيض سيارات kgm الكورية "سانج يونج" سابقا بمقدار ٣٠٠ ألف جنيه لطرازتها المتنوعة لنجد في نفس الشهر انخفاضا جديدا لنفس الماركة سجل في أول فئة تخفيض بحوالي ٤٥٠ ألف جنيه ووصل التخفيض في أعلي فئة إلي ٦٥٠ ألف جنيه ، حيث تشهد أسعار السيارات خلال الفترة الحالية حالة من التراجع في بعض الأنواع بخاصة الصينية والأوربية .

وبحسب عبدالسلام نصير، عضو الغرفة التجارية لشعبة استيراد السيارات، فإن أسعار السيارات تشهد خلال الفترة الحالية انخفاضا يصل لـ ١٥٪ وهناك بعض الأنواع التي انخفضت أسعارها بنسبة ٢٠٪ وعلى رأسها بي واي دي، وهو ما أدى لزيادة نشاط سوق السيارات الأيام الحالية مقارنة بالفترة الماضية.

وأضاف نصير أن اسباب انخفاض أسعار السيارات ترجع إلي انخفاض قوة الدولار أمام الجنيه والذي كان أهم العوامل المؤثرة على ارتفاع أسعار السيارات والسبب والآخر هو ركود الأسواق ما جعل التجار يلجأون لبيع السيارات خوفا من مزيد من الانخفاض.

وتابع أن هذا الانخفاض أدى لانتهاء ما يعرف بالأوفر برايس، حيث أن التاجر كان يشتري من الشركة الوكيل ويبيعها بسعر أعلى لارتفاع الدولار أما الآن فأصبح المواطن يتجه للوكيل ويأخذ بسعر أقل وهو ما أدى لانتهاء ظاهرة الأوفر برايس.

ولفت إلي أن انخفاض السيارات الجديدة أدى بالتوازي لتراجع أسعار السيارات المستعملة محليا بنسبة ١٥-٢٠٪، موضحا أن التسعير الجديد للسيارات سيحدث فارقا في السوق خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الدراسة التي قدمتها شركة المنصور بشأن انتاج سيارات كهربائية خفيفة سوف يكون له مزايا إيجابية منها أنها تعمل على الحفاظ على البيئة، لافتا إلى أن ذلك الأمر يحتاج أن يتم وفقا لآلية معينة حتى يحقق النتائج المرجوة، منها أن يتم توعية المواطن بالسيارات الكهربائية وكيفية التعامل ومعها فهو مازال يتعامل مع سيارات البنزين.

المنصور للسيارات علي الخط

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تابع الأسبوع الماضي بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مع مسؤولي شركة المنصور للسيارات (MAC)، خطط التوسع المستقبلية للشركة في السوق المصرية وفرص تصنيع طرازات ومنتجات جديدة في مصر.

جاء ذلك بحضور كل من محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، وأحمد سمير صالح، وزير التجارة والصناعة، ودعاء سليمة المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، وأنكوش أورورا، الرئيس التنفيذي لشركة "المنصور للسيارات"، وخالد شديد، رئيس شركة النصر للسيارات، وحسام عبد العزيز، عضو المجلس الأعلى للسيارات، ورائد مصطفى، مدير القطاع المالي لشركة "المنصور للسيارات"، بحسب بيان صحفي.

و أعرب رئيس الوزراء عن تقديره لنشاط شركة "المنصور للسيارات" في مصر، وقدرتها على الانتشار الواسع في السوق المصرية على مدار الفترة الماضية، موضحا أنه يأمل أن تكون الشركة مُشاركا أساسيًا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لصناعة السيارات التي تتبناها الدولة المصرية، والتي تستهدف تعميق صناعة السيارات محليا.

وخلال الاجتماع، استعرض أنكوش أورورا، الرئيس التنفيذي لشركة "المنصور للسيارات"، خطة الشركة للتوسع في السوق المصرية خلال المرحلة المقبلة والمنتجات الجديدة التي تعتزم الشركة تصنيعها أو تجميعها في مصر.

وأشار "أرورا" إلى أن الشركة تمضي في المراحل التنفيذية لإنتاج طراز جديد تابع لشركة "إم جي"، على أن تبدأ العملية الإنتاجية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، باستثمارات أجنبية مباشرة تبلغ ٢٠ مليون دولار، مشيرًا إلى أن المشروع سيوفر نحو ٥ آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وأوضح أن الشركة تضع اللمسات النهائية -إلى جانب المشروع سالف الذكر- لمشروعين لإنتاج طرازين آخرين في مصر، باستثمارات تبلغ نحو ١٥ مليون دولار، موضحا أن الطراز الأول عبارة عن سيارة سيدان، والآخر سيارة ميكروباص ذات سقف عال، مشيرًا إلى أنه من المتوقع بدء إنتاج الطرازين نهاية ٢٠٢٥.

واستعرض الرئيس التنفيذي لشركة "المنصور للسيارات" دراسة أعدتها الشركة حول سوق المركبات الخفيفة في مصر، وإمكان استبدال هذه المركبات الحالية بشكلها التقليدي إلى مركبات كهربائية خفيفة، مشيرًا في هذا الصدد إلى أن مصر لديها إمكانات واعدة فيما يتعلق بالمركبات الخفيفة التي يُمكن أن تُستعمل على نطاق واسع في المناطق والمزارات السياحية، على غرار ما يحدث في عدد من الدول حاليًا، مثل الهند وفرنسا وألمانيا، وعدد من الدول الأوروبية.

وفي ختام الاجتماع، أشاد رئيس الوزراء بالدراسة المقدمة من قبل شركة "المنصور للسيارات" حول المركبات الكهربائية الخفيفة، مشيرا إلى أن مثل هذه الدراسات تتماشى مع السياسات الحكومية لخفض الاعتماد على سيارات الوقود التقليدي، ونشر مركبات الوقود النظيف بدلا منها، بما يتسق مع سياسات الدولة المصرية الخاصة بتقليل الانبعاثات الكربونية المرتبطة بمحركات الاحتراق الداخلي (السيارات العاملة بالوقود التقليدي).

وخلال الفترة الماضية ، جاءت شركة المنصور لتقدم تخفيضات رسمية غير مسبوقة علي عدة موديلات تابعة للوكالتين في مصر، ليصل التخفيض في الأسعار إلي ٥٠٠ ألف جنيه في أحد الطرازات.

وكذلك سيارات "أوبل الألمانية" في مصر، تم تخفيض سعرها لتسجل الفئة الأولى السعر قبل التخفيض مليون و٣٥٠ ألف جنيه وبعد التخفيض أصبح مليون و٥٠ ألف جنيه، الفئة الثانية السعر قبل التخفيض مليون ٥٥٠ ألف جنيه وبعد التخفيض أصبح مليونا و٢٢٥ ألف جنيه، وسجلت أوبل جراند لاند موديل ٢٠٢٤ تخفيضات تتراوح ما بين ٤٠٠ إلى ٥٢٥ ألف جنيه خلال مارس الحالي.

وتتوالي الانخفاضات في أسعار السيارات من قبل عدد من الوكلاء لمختلف الماركات، حيث كشفت شركة المنصور وكلاء "إم جي" الصينية في مصر رسميا عن وجود انخفاض كبير في أسعار سياراتها في مصر بنسب متفاوتة بدءا من ١٧٠ الفا وحتى ٢٦٠ ألف جنيه لأعلي طراز.

وقامت شركة مودرن موتورز وكلاء سوزوكي الهندية في مصر بعمل تخفيضات علي موديلات "فرونكس" ، "وفيتارا" وصلت إلي ٣٥٠ ألف جنيه ، ثم كشفت شركة "دينامكس" وكلاء ماركة "فيات" الإيطالية في مصر، عن تخفيض أسعار سيارات فيات تيبو موديل ٢٠٢٤ بقيمة تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٣٢٥ ألف جنيه بدءا من شهر مارس ٢٠٢٤ .

وشهدت أسعار نيسان آخر موجة الانخفاضات قبل عيد الفطر بيومين لأربعة طرازات وهم نيسان صني و جوك وسنترا وقشقاي بتخفيض قدر من ٢٥٠ ألف وحتي ٣٥٠ ألف جنيه مصري.

وكان طراز " نيسان - صني " قد بلغ سعره مليون و٢٠٠ ألف لدي التجار ولكن بعد التخفيض الآن نجد أن أول فئة جاءت بسعر ٦٩٥,٤٠٠ جنيه والفئة الثانية بسعر ٧٧٦,٥٠٠ جنيه والفئة الثالثة بسعر ٧٤٨,٠٠٠ جنيه والفئة الرابعة بسعر ٧٦١,٠٠٠ جنيه ، أما طراز سنترا فقد سجل سعر الفئة الأولي ٩٩٩ ألف جنيه والفئة الثانية سعر مليون و٩٩ ألف جنيه .

وعن طراز قشقاي فقد سجل سعر الفئة الأولي سعر مليون و ٤٠٦,٥٠٠ ألف جنيه ، الفئة الثانية بسعر مليون و ٤١١,٥٠٠ ألف جنيه و الفئة الثالثة مليون و ٤٧٧,٥٠٠ ألف جنيه والفئة الرابعة مليون و ٤٨٢,٥٠٠ ألف جنيه .

أما طراز جوك فقد سجلت أول فئة سعر مليون و ١٥ ألف جنيه والفئة ثانية مليون و ١١٥ ألف جنيه والفئة الثالثة بسعر مليون و ١٦٥ ألف جنيه .

وعن طراز "سيات إيبزا" فقد سجل السعر الحالي مليون و٢٥٠ ألف للفئة الثانية بدلا من مليون و٣٥٠ ألف جنيه بإنخفاض حوالي ١٠٠ ألف جنيه ، وسجل طراز "سيات ليون" سعر مليون و٤٩٩ ألف بدلا من مليون و٦٥٠ ألف جنيه بانخفاض قدره بنحو ١٥١ ألف جنيه.

ويأتي سعر "سيات تاراكو" الفئة الأولي بعد الخصم مليون و٧٥٠ ألف جنيه بدلا من مليون و٩٠٠ ألف جنيه بانخفاض قدره نحو ٢٤٠ ألف جنيه ، أما الفئة الثانية من "تاراكو" فقد سجل السعر الحالي ٢ مليون و٢٠٠ ألف بدلا من ٢ مليون و٦٠٠ ألف جنيه بإنخفاض قدر بحوالي ٢٥٠ ألف جنيه.

وعن سعر السيارة "سيات أتيكا" فقد جاء السعر الحالي بقيمة مليون و٧٥٠ ألف بدلا من مليون و٩٩٠ ألف جنيه بإنخفاض حوالي ٢٤٠ ألف جنيه ، أما سعر السيارة "سيات أورونا" بعد الخصم مليون و٣٠٠ ألف جنيه وقبل الخصم مليون و٣٩٥ بانخفاض ٩٥ ألف جنيه فقط لهذه الفئة .

رضوى عبدالله

«مدن الجيل الرابع».. تفتح الباب علي مصراعيه أمام جذب التدفقات الدولارية

وزير الإسكان: ارتفاع ملحوظ فى طلب الفرص الاستثمارية بالدولار تحويلاً من الخارج بمدن الصعيد والجيل الرابع من خلال "بوابة الاستثمار الأجنبي" .. سجيل 11300 حساب إلكتروني و1600 شركة بالبوابة منذ فبراير الماضي .. وتلقى 4347 طلبا فى 36 مدينة جديدة

كشفت تصريحات لوزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الدكتور عاصم الجزار، أن عددا من مدن الصعيد ومدن الجيل الرابع شهدت ارتفاعا ملحوظا فى الطلبات المقدمة من المستثمرين والشركات على الفرص الاستثمارية بالدولار تحويلا من الخارج، وذلك من خلال "بوابة الاستثمار الإجنبي" .

وأشار الوزير، إلى أن هناك إقبالا كبيراً من المستثمرين والشركات لتقديم الطلبات والتسجيل بـ"بوابة الاستثمار الأجنبي"، والتى أطلقتها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، يوم ٤ فبراير الماضي، وذلك فى ضوء خطة الدولة للتحول الرقمي، ودعم الاستثمار، وتيسير الإجراءات على المستثمرين، وفى إطار حرص الهيئة المستمر، نحو التحول الرقمي لتسهيل جميع خدماتها، ودفع عجلة الاستثمار بالمدن الجديدة.

وأوضح وزير الإسكان، أنه ومنذ إطلاق "بوابة الاستثمار الأجنبي"، تم تسجيل نحو ١١٣٠٠ حساب إلكتروني، وتسجيل بيانات نحو ١٦٠٠ شركة، فى حين بلغ عدد الطلبات المقدمة على البوابة ٤٣٤٧ طلبا فى ٣٦ مدينة جديدة، منها ٣٦٢٥ طلب استعلام عن فرص استثمارية، و٧٢٢ طلب توفير فرصة استثمارية.

و قال الدكتور عاصم الجزار إن أول أهداف المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية بمصر ٢٠٥٢، هو مضاعفة المعمور المصري من ٧٪ إلى ١٤٪ من أجل توفير الفرص التنموية المختلفة وإيجاد أوعية جديدة للعمران تستوعب الزيادة السكانية، وكل الأنشطة التى يحتاج إليها السكان، موضحا أنه يتم مضاعفة المعمور من خلال مجموعة من مشروعات التنمية العمرانية ذات الأولوية، مثل مشروع تنمية محور قناة السويس، ومن خلال مناطق التنمية العمرانية الجديدة ذات الأولوية مثل مدينة العلمين الجديدة، وغيرها، ويتم توزيع تلك المناطق والمشروعات على مستوى الدولة المصرية من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي بمضاعفة المعمور.

وأضاف " الجزار"، أنه خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ٢٠١٤ التهم الزحف العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية نحو ٤٩٠ ألف فدان تم تحويلها إلى أراض للبناء بمعدل فقد ١٧ ألف فدان سنوياً من الأراضي الزراعية، منوًها الى انه لو استمر الزحف العمراني بدون تدخل أو إيجاد حلول بديلة كان سيتم فقدان ١٥٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية تتجاوز قيمتها ٢٢٥ مليار جنيه، هذا بخلاف ٢٥٠ مليار جنيه تكاليف إمداد مرافق وخدمات، وفقدان ١٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٤٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة.

تجربة عالمية

وشدد " الجزار " على ان تجربة الدولة المصرية فى إنشاء وتنمية المدن الجديدة تعد واحدة من أكبر التجارب على مستوى العالم إن لم تكن التجربة الأكبر على الإطلاق، مشيرا الى ان لدينا عشرات المدن الجديدة تشمل مدن الجيل الرابع وهى من ذكية مستدامة تراعي المعايير البيئية والتغيرات المناخية ويتم التوسع فى استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بها، وتعمل على تحقيق جودة الحياة للمواطنين، موضحا أن خطة تنمية تلك المدن هى بالأساس خطة اقتصادية تهدف لفتح آفاق تنموية جديدة ومساعدة العمران القائم فى أداء الوظائف التى يعجز عنها.

وأوضح " الوزير " أن إجمالى الاستثمارات بالمدن الجديدة "الأجيال السابقة والجيل الرابع" فى الفترة من ٢٠١٤ : ٢٠٢٣ بلغ حوالي ١,٣ تريليون جنيه، منها ٩٧٥ مليار جنيه لإنشاء وتنمية مدن الجيل الرابع بنسبة ٧٥ ٪ من الاستثمارات، و٣٢٥ مليار جنيه لتطوير ورفع كفاءة مدن الأجيال السابقة بنسبة ٢٥ ٪ من الاستثمارات، لافتا الى تطور معدل الإنفاق الاستثماري على المجتمعات العمرانية الجديدة حيث بلغ إجمالي الإنفاق منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٢٣ نحو تريليونا و٣٦٤ مليار جنيه، منها ٦٤ مليار جنيه خلال ٣٦ عاماً (١٩٧٨ الى ٢٠١٤)، أى بمعدل إنفاق سنوي ١,٨ مليار جنيه، و١,٣ تريليون جنيه خلال ٩ سنوات (٢٠١٤ : ٢٠٢٣)، أى بمعدل إنفاق سنوى ١٤٤ مليار جنيه.

منافع اقتصادية

وتطرق " الجزار " للحديث عن المردود الاقتصادي للمشروعات القومية "عوائد التنمية"، موضحا مشاركة القطاع الخاص (١٤٢٠ مقاولا وشركة خاصة) في تنفيذ المشروعات القومية" مشروعات الإسكان والمرافق"، وعددها ١٧٥٠٠ مشروع " أوامر الإسناد" بتكلفة إنشائية ٢ تريليون جنيه، وفرت تلك المشروعات ٦,٥ مليون فرصة عمل (٢,٩ مليون فرصة عمل مباشرة – ٣,٦ مليون فرصة عمل غير مباشرة)، إضافة إلى رواج الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بقطاع التشييد والبناء، حيث بلغت الكميات المستخدمة في أعمال البناء، ٥,٥ مليون طن من الحديد، و٢٠ مليون طن من الأسمنت، و٩٦ مليون م٣ من السيراميك، و٣,٥ مليون طن من الأدوات الصحية، و١١ ألف جهاز تكييف، و٢٥ مليون باب وشباك، و٣٠ ألف مصعد.

واشار " الوزير " الى ان الدولة تنفذ مشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص (٧٦ مطورا) على مساحة حوالى ١٦ ألف فدان، بقيمة استثمارات بلغت ١,١ تريليون جنيه، حصة الدولة منها ٣١١ مليار جنيه، وتوفر تلك المشروعات نحو ٣١٠ آلاف فرصة عمل، وتتوزع تلك المشروعات كما يلى، ٨ مشروعات ذات مساحات كبيرة (أكبر من ٤٠٠ فدان)، و١٥ مشروعا بمساحات أقل من ٤٠٠ فدان، و٥٣ مشروعا (شركة صواري)، ويتراوح المدى الزمني والتسهيلات من ٥ : ١٥ سنة للمشروعات ذات المساحات الكبيرة، ومشروعات التنمية الصناعية بالمدن الجديدة، حيث تحتوى ٢١ مدينة جديدة على مناطق صناعية قائمة، وتبلغ إجمالي مساحة المناطق الصناعية، ٨٠ ألف فدان، وإجمالي رخص البناء والتشغيل في الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣)، ٣٥ ألف رخصة بناء.

وأردف " الوزير "، أن الدولة ليست مطورا عقاريا، بل هي منم عمراني، تعمل على إيجاد مناطق جديدة للتنمية العمرانية، وبدءً العمل على تنميتها من خلال تنفيذ أعمال البنية الأساسية، والخدمات الأساسية (مدارس – جامعات – مستشفيات – غيرها)، وبعض المشروعات التنموية الرائدة، وضخ استثمارات ضخمة بها، وتنفيذ شبكة ضخمة من الطرق القومية للوصول لمناطق التنمية العمرانية الجديدة، من أجل إتاحة الفرصة للمستثمرين والمطورين العقاريين لاستكمال مسيرة التنمية بتلك التجمعات العمرانية الجديدة، ومنها على سبيل المثال مدينة العلمين الجديدة، والتى مهدت الطريق لمشروع راس الحكمة .

وأكد الوزير، أن العاصمة الإدارية الجديدة (المركز الإدارى الجديد للمال والأعمال)، تم تخطيطها من أجل المساهمة فى حل مشاكل القاهرة وأزماتها، كما تم اختيار موقعها على طريقين إقليميين (الإسماعيلية – السويس)، لخدمة مشروع محور تنمية قناة السويس، وتكون انطلاقة للتنمية الحقيقية الشاملة فى سيناء.

حوافز وتسهيلات استثمارية

الدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع التخطيط والمشروعات - المشرف على مكتب وزير الإسكان، يشير إلى أن البوابة تتيح للمستثمرين، خدمة التقدم بطلب استعلام عن الفرص الاستثمارية، أو التقدم بطلب لتوفير فرصة استثمارية، لجميع الأنشطة الخدمية بالمدن الجديدة، بالدولار تحويلاً من الخارج،

وأكد، أن الهيئة أطلقت تلك البوابة للتيسير على المستثمرين، وفى ضوء النجاح الكبير الذي حققته من خلال آلية التخصيص بالدولار الأمريكي تحويلاً من الخارج، كما أن هذا الإقبال الكبير من المستثمرين يجسد الثقة الكبيرة بينهم وبين الدولة ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ويحقق توفير الخدمات المختلفة بالمدن الجديدة، وما يستتبعها من توفير فرص عمل وفرص للاستثمار.

وأضاف المشرف على مكتب الوزير، أنه تم إتاحة ١١٣٢ قطعة أرض، وتم استكمال المستندات لـ٥٠٧ قطع أراض، وجار مراجعة المستندات، وجاءت مدينة دمياط الجديدة في المرتبة الأولى بـ٨١٥ طلباً، تليها مدينة سوهاج الجديدة بـ٦٦٧ طلباً، و٥١٦ طلبا بمدينة العاشر من رمضان، و٣٧٩ طلبا بمدينة القاهرة الجديدة، و٣١٩ طلبا بمدينة بنى سويف الجديدة، و٢٦٥ طلبا بمدينة ٦ أكتوبر، كما شهدت مدن الجيل الرابع إقبالاً كبيراً، ومنها حدائق أكتوبر بـ٢٣٤ طلبا، والمنصورة الجديدة بـ٣٤ طلبا، وناصر "غرب أسيوط" بـ٢١ طلبا.

وأوضح المهندس أحمد سمير، معاون نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات، أن المستثمر يقوم بتسجيل حساب على البوابة، وإدخال البيانات المطلوبة (الإسم - الرقم القومي - البريد الإلكتروني - رقم التليفون)، وتصله رسالة لتفعيل الحساب، بعد ذلك يقوم بتسجيل بيانات الشركة أو الشركات الخاصة به، ورفع المستندات المطلوبة، وبعد التسجيل، يتقدم المستثمر بطلب توفير فرصة استثمارية، فى حالة عدم معرفته بتفاصيل قطعة الأرض، أو التقدم بطلب استعلام فى حالة معرفته بتفاصيل قطعة الأرض، ويتم تقديم الطلبات على البوابة خلال الفترة من يوم ١ : ٧ من كل شهر، والرد عليها خلال الفترة من يوم ٨ : ١٤ من كل شهر، بإتاحة القطعة من عدمه، ومن يوم ١٥ : ٣٠ من كل شهر، يقوم المستثمر باستكمال الإجراءات والمستندات المطلوبة فى حالة إتاحة القطعة، وبعدها يتم التخصيص من مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وقال رئيس جمعية المهندسين المهندس أسامة كمال ، وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق، إنه لا يستطيع أحد أن ينكر التحول الكبير في إدارة ملف الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، مشيرا إلى أن ملف التنمية العمرانية والمدن الجديدة يعد أحد الشواهد الاقتصادية على حجم التنمية التي شهدتها مصر منذ عام ٢٠١٣ وحتى الآن، وأن البلاد شهدت في هذه الفترة جهودا كبيرة لتعزيز التنمية العمرانية وتطوير البنية التحتية من خلال إنشاء مدن جديدة ومشروعات عملاقة، كانت محركا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لحالة التشغيل الاقتصادي التي يحدثها قطاع التنمية العمرانية داخل أي اقتصاد.

و قال المهندس فاروق الحكيم الأمين العام لجمعية المهندسين المصرية إن مشروعات التنمية العمرانية التي قامت بها الدولة المصرية مؤخرا هدفت إلى تحقيق توازن التنمية الإقليمية في مصر وتخفيف الضغط على المدن الكبرى مثل القاهرة، كما تم توزيع الاستثمارات والمشروعات العمرانية على عدة مناطق في البلاد، مما يساهم في توفير فرص عمل وتنمية شاملة في تلك المناطق، لافتا إلى الفوائد الاقتصادية الهامة لتلك المشروعات في المستقبل مثل زيادة فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وكذلك جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

"الجيل الرابع " علي خريطة الاستثمار

ساهمت مدن الجيل الرابع في مضاعفة مساحة العمران، لتصبح ١٤ ٪ بدلا من ٧ ٪ سابقا، ومن المخطط أن تستوعب ٣٠ مليون مواطن ، و بلغت جملة استثماراتها ٧٠٥ مليارات جنيه حتى الآن، منها ١٦٣ مليارا في العاصمة الإدارية، وذلك بفضل مجموعة من العوامل التي تميز الاستثمار في مصر، إذ تتوافر البنية التحتية القوية، وشبكة النقل الذكى لربط أنحاء الجمهورية، والأراضى والمرافق الجاهزة للتنفيذ، فضلا عن انخفاض الأسعار مقارنة بالدول المحيطة، وتوافر العمالة، وتزايد حجم الطلب الإسكانى، وتنوع أوجه الاستثمار فى قطاعات السياحة والعقار والغاز والبترول.

بلغ معدل الإنفاق على المدن منذ ١٩٧٨ حتى ٢٠٢٤ نحو ٣٠٠ مليار جنيه، بمتوسط ١,٩ مليار جنيه سنويا، ومنذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٤ قفز معدل الإنفاق على المدن لنحو ٦٠ مليار جنيه فى السنة، وحجم السكان طول العقود الماضية لم يتجاوز ١٤٠ ألف نسمة فى السنة. هدف مدن الجيل الرابع ليس الرفاهية فحسب، إنما المساعدة فى توزيع الزيادة السكانية الكبيرة، ومضاعفة المعمور المصرى بدلا من التكدس الكبير فى الوادى والدلتا، إلى جانب وضع مصر على خريطة الاستثمارات العالمية، لافتا إلى أنه تم اختيار هذه المواقع الاستراتيجية لتحقيق أكثر من معيار، منها الموقع المميز الذى يجعلها تنافس عالميا وإقليميا، وأن تكون على المحاور التنموية المحددة لمضاعفة الرقعة السكانية، بالإضافة إلى أنها تكون مرتبطة بالمشروعات الكبرى التى تعمل الدولة على تنفيذها.

ووجه بأهمية استمرار العمل على الانتهاء من منظومة ميكنة كافة الخدمات التي تقدمها الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية بالوزارة.

وقال الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادي إن الفترة المقبلة ستشهد نموا كبيرا في الاقتصاد المصري بدعم الاستثمارات البنية التحتية والمدن الجديدة التي تنفذها الحكومة ما يشجع حركة الاستثمار الأجنبي الذى عادة ما يهتم بالنسبة التحتية وفى مقدمتها الطرق .

كما أشار الى توفير الأراضي الصناعية للمستثمرين الصناعيين لدعم قطاع الصناعة بخلاف تهيئة البيئة التشريعية من خلال قوانين تخدم الاستثمار والقطاع الخاص .

اسامة المنياوي

السياحة المصرية تجدد دماءها بغرف فندقية وأسواق جديدة

إضافة 4012 غرفة فندقية جديدة للطاقة الاستيعابية الموجودة في مصر خلال الربع الأول من 2024 .. ووزير السياحة : نمو نسب الإشغال الفندقي خلال هذه الفترة على مستوى المدن السياحية بالمحافظات المختلفة ووضع سياسات للقطاع الخاص محفزة لبناء غرف فندقية جديدة

مع توديع موسم السياحة الشتوية واستقبال الموسم الصيفي تستعد السياحة المصرية بمختلف قطاعاتها للدفع بآليات جديدة لمزيد من التنشيط ، حفاظا علي معدلات الأداء المرتفعة التي بدأت تستعيدها السياحة المصرية في الفترة الأخيرة رغم الأحداث الساخنة بالمنطقة .

وفي هذا الإطار ، عقد، أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، الاجتماع الدوري لمتابعة خطط ومستجدات تحسين جانب العرض بالمقصد السياحي المصري فيما يخص زيادة أعداد الغرف الفندقية وبما يساهم في استيعاب الأعداد السياحية المستهدفة وفي ضوء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياحة في مصر.

حضر الاجتماع يمني البحار مساعد وزير السياحة والآثار للشئون الفنية وشئون مكتب الوزير، و محمد عامر رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية بالوزارة.

و تم، خلال الاجتماع، متابعة حجم النمو والتطور الذي شهدته أعداد الغرف الفندقية في مصر منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، حيث قام رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية ، بتقديم عرض تقديمي مفصل، استعرض خلاله الموقف النهائي لأعداد الغرف التي تم إضافتها للطاقة الاستيعابية خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٢٤، سواء من خلال افتتاح منشآت فندقية جديدة أو منشآت كانت مغلقة أو توسعات في منشآت موجودة بالفعل.

أوضح محمد عامر أن إجمالي أعداد الغرف الفندقية الجديدة، سواء ثابتة أو عائمة، التي تم افتتاحها أو إعادة تشغيلها خلال هذه الفترة على مستوى الجمهورية بلغ ٤٠١٢ غرفة فندقية، ليصبح بذلك إجمالي الطاقة الفندقية الموجودة في مصر ٢٢٢٧١٦ غرفة فندقية حتى نهاية مارس الماضي.

وقد وفر افتتاح وتشغيل هذه الغرف الفندقية الجديدة بمختلف فئاتها (نجوميتها) آلاف فرص العمل المباشرة، والغير مباشرة.

وتنقسم أعداد هذه الغرف الفندقية الجديدة إلى جزئيين، يتعلق الجزء الأول بطاقة جديدة ومضافة والتي بلغ عددها خلال تلك الفترة ٢٧٦٧ غرفة فندقية، مُقسمة ما بين افتتاح ١١ فندقا جديداً بطاقة ١٥٠٣ غرفة، وبين توسعات في الطاقة العاملة ببعض المنشآت الفندقية بإجمالي ١٢٦٤ غرفة.

ويتعلق الجزء الثاني بطاقة تمثل غرف فندقية كانت مغلقة وتم إعادة فتحها وتشغيلها منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية مارس الماضي، بلغت ١٢٤٥ غرفة فندقية بجميع فئات نجوميتها بمحافظات كل من القاهرة والبحر الأحمر وجنوب سيناء والأقصر، بجانب بعض المنشآت الفندقية العائمة.

استثمار فندقي

ومن جانبه، أكد أحمد عيسى على أهمية نظام المتابعة الدقيقة والدورية سواء اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية لأعداد الغرف الفندقية ونسب الإشغال الفندقي بما يساهم في تحسين وتطوير الأداء وفي إطار تنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة في مصر.

كما أشار إلى أهمية العمل على زيادة أعداد حجم الطاقة الفندقية الموجودة في مصر حاليا في ضوء ما تم عرضه خلال الاجتماع، وخاصة العائمة منها.

ولفت إلى أهمية حجم العائد على الاستثمار كأحد أهم أساسيات اقتصاديات الاستثمار الفندقي، مشيراً إلى أهمية وضع سياسات للقطاع الخاص محفزة تشجعه على بناء غرف فندقية جديدة مع التأكد من الحفاظ على نسب الإشغال الفندقي للمنشآت الموجودة بالفعل.

وأشارت إلى أن هناك إمكانية بحث عمل توأمه بين هذه القاطعة الصينية وإحدى المحافظات السياحية المصرية بما يساهم في الترويج السياحي وإلقاء الضوء على المقومات السياحية والثقافية لكل منهما وهو ما سيكون له أثر بالغ على نمو الحركة السياحية بين البلدين.

وأكدت - خلال لقائها مع ني يوفينج سكرتير الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة خه بي الصينية والوفد المرافق له، خلال زيارته قبل أيام لمصر، وبحضور سفير جمهورية الصين الشعبية لدي مصر، ومشاركة عدد من مسئولي السفارة، وممثلين عن الهيئة الاقتصادية لقناة السويس ، أكدت أهمية السوق الصينية التي تعد أحد أهم الأسواق السياحية التي تستهدفها الوزارة، مشيرة إلى زيادة أعداد السائحين الصينين الوافدين لمصر خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٥٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

واستعرضت شلبي التسهيلات التي تقدمها مصر في تأشيرات دخول السائحين إليها لاسيما السوق الصينية ومنها إمكانية الحصول على تأشيرة دخول اضطرارية عند الوصول من المنافذ المصرية، وكذلك تعزيز خطوط الطيران بين مصر والصين.

وأوضحت أن المعرض الأثري المؤقت المقرر إقامته بمتحف شنغهاي بالصين في يوليو المقبل بعنوان (قمة الهرم.. حضارة مصر القديمة) ، من شأنه أن يسهم في تعريف الصينيين بشكل أكبر بالتاريخ والحضارة المصرية القديمة والترويج السياحي لمصر في الصين.

وأشارت إلى حرص مصر على منح تسهيلات للمستثمرين بمجال السياحة في ضوء خطتها لتشجيع الاستثمار في زيادة الطاقة الفندقية؛ وبما يسهم في تحقيق المستهدفات في زيادة أعداد السائحين الوافدين إلى مصر.

وتحدثت غادة شلبي عن إمكانية بحث عمل توأمة بين هذه القاطعة الصينية وإحدى

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك

تراجع كبير للعجز في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري

تراجع العجز في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى بشكل كبير خلال شهر مارس الماضى ليسجل أقل مستوى فى عامين، وذلك بفضل عائدات صفقة رأس الحكومة وتطبيق نظام مرونة سعر الصرف الذى ساهم فى عودة تدفقات العملة الأجنبية من جانب المصريين فى الخارج والمستثمرين في أدوات الدين الحكومية.
ووفق بيانات منشـورة على موقع البنك، فقد انخفض العجز في صافي الأصول الأجنبية إلى مستوى ٦٥,٣٨ مليار جنيه (١,٣٩ مليار دولار) في نهاية مارس من ٢٧٠,٦٥ مليار في الشـهر السـابق و٣٥٢,٤٩ مليار في نهاية يناير.

من المزارعين والموردين..

البنك الزراعي المصري يواصل استلام محصول القمح في ١٩٠ موقع على مستوى الجمهورية

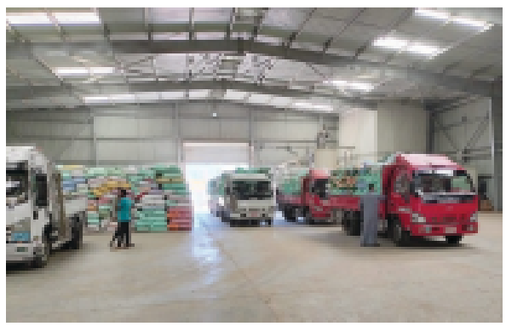

يواصل البنك الزراعي المصري اسـتلام بشـائر الانتـاج المحلي من محصول القمـح لموسـم ٢٠٢٤ ..وكان البنك قد بدأ تسـلم محصـول القمح مع انطلاق الموسـم الجديد اعتبارا من ١٥ إبريل، حيث بدأ البنك في استلام المحصول من المزارعـين والموردين في أكثر من ١٩٠ موقع تخزيني عبارة عن شـون ومراكز ونقـاط تجميع منتشـرة بكافة أنحـاء الجمهورية وذلك وفقا لأسـعار التوريد والمواصفات التي أعلنتها وزارة التموين.
وحول الاسـتعداد للموسـم الجديد، أكد علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعـي المصري، حرص البنك على توفير كافة مقومات النجاح لموسـم توريد القمح وتسـهيل عمليات التوريد من صغار المزارعين والموردين وذلك في إطار سـعي البنك الزراعي المصري لزيادة معدلات التوريد من القمح المحلي لمساندة جهـود الدولة في اسـتلام محصول القمح الإسـتراتيجي والحفـاظ عليه وفق المواصفات التي حددتها وزارة التموين متوقعاً زيادة كميات الأقماح المسـتلمة هذا الموسـم بالمقارنة بالمواسـم الماضية نتيجة الإجراءات والحوافز التشجيعية التي وفرتها الدولة لموردي القمح.
وأوضح فـاروق أن البنك الزراعـي المصري يقوم باسـتلام القمح المحلي من المزارعين والموردين لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية، حيث أن البنك يمتلك أكبر مسـاحات تخزينية لاسـتلام وتخزين الأقماح منتشرة في القرى والمراكز على مسـتوى الجمهورية، مؤكداً أن البنك قام بزيادة عدد المواقع التخزينية هذا العام لتصل إلى ١٩٠ موقع تخزيني بقدرة اسـتيعابية لاستقبال نحو ٨٠٠ ألف طن قمح خلال الموسم.
وأشار إلى أن البنك يدعم مزارعي القمح من خلال زيادة قيمة السلفة الزراعية لمحصول القمح بالتنسـيق مع وزارة الزراعة والتي يحصل عليها الفلاح بفائدة ٥٪ فقـط لتصل إلـى ١٨ ألف جنية لفدان الري التقليـدي، و٢١,٥ ألف للري الحديث لمسـاعدة الفلاح في تحمل ارتفاع اسعار تكاليف الزراعة ومستلزمات الانتـاج، وذلـك تنفيذاً لإسـتراتيجية الدولـة وتوجيهات الرئيس عبـد الفتاح السيسـي رئيس الجمهورية لتوفير كل سـبل الدعم للمزارعين وتشجيعهم على التوسـع في زراعة المحاصيل الاسـتراتيجية لتكوين مخزون إستراتيجي آمن من القمح المحلي على نحو يسـهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لتخفيض الفاتورة الاستيرادية.
واكد أن البنك الزراعي المصري وضع منظومة متكاملة لاستقبال القمح الغرض منها التيسـير على عملائه من المزارعين والموردين لتوريد محصولهم للسـعات التخزينيـة التابعة للبنك من بينهـا توفير منظومه جديدة لاسـتقبال القمح يتم إدارتهـا إلكترونيـاً بالكامل من خلال توفير ماكينـات نقاط البيع "POS" في كافة المواقع التخزينية، يتم من خلالها توفير قاعدة بيانات لحظية تشـتمل على معلومـات خاصة بكل مورد والكمية المـوردة ودرجة الفرز وغيرها من البيانات التي سيتم ربطها بشاشات عرض ذكية مرتبطة بالمركز الرئيسي والشون وكافة فـروع البنك بالمحافظات للاطلاع على الكميات الموردة أولاً بأول لكل شـونة ومراقبـة الأداء بها، وذلك بالتعاون مع البورصة المصرية للسـلع، مشـيراً إلى أن البنك قام بإنشـاء غرفة عمليات خاصة بموسـم توريد القمح المحلى لمراقبة وتنظيم عمليات التوريد كما يشـارك البنك فـي عضوية غرفة العمليات المركزية بوزارة التموين.

وأكـد أن هـذه المنظومة تسـهم في التيسـير على الموردين بشـكل كبير حيث سـتمكنهم من صرف القيمة المالية للكميات الموردة نقدا أو من خلال حسـابه البنكي خلال ٢٤ ساعة، حيث أتاح البنك للموردين فتح حساب بنكي بالمجان في البنك الزراعي المصري والحصول على كارت بنكي لتسهيل صرف مستحقاته من أي ماكينة صراف آلي أو فرع بنك كما يتيح البنك الدفع للموردين بالوسيلة التي يختارونها ،مشددا على أن المبالغ المستحقة للموردين ستكون معفاة من أي مصاريف إدارية أو عمولات بنكية وتصرف كاملة وفقا لأسعار الشراء والحوافز التي أقرتها الدولة.
تجدر الإشـارة أن كافة السـعات والمواقع التخزينية للبنك تقوم باسـتلام أي كميـة مـن القمح مهما كانت صغيرة وذلك لتشـجيع صغـار المزارعين لتوريد محصولهم مباشـرة للبنك دون وسيط والاستفادة من السعر المعلن، علاوة على أن البنك يقوم بالاسـتلام في مراكز ونقاط التجميع في أجوله بلاستيك تيسيراً على العملاء للتشـوين وتسهيل عملية سـحب القمح من الشون أولاً بأول، كما أن البنك سـمح للمزارع أو المورد بالوزن في أقرب ميزان بسـكول له على ان يتـم مراجعـة الوزن بمعرفة أمين الشـونة ومندوب جمعيـة القبانة وغيرها من التيسيرات الأخرى التي تستهدف توفير الجهد والوقت على المزارعين والموردين .كما أن البنك اسـتعد مبكرا لاسـتقبال الموسـم الجديد قبل بدايته من خلال تنفيذ خطة شـاملة لتجهيز المواقع والمساحات التخزينية لاستقبال موسم توريد القمح تتضمن تنفيذ عمليات التطهير لأرضيات الشون وتبخير الفوارغ لضمان تحقيق أعلى معايير جودة التخزين وتوفير نحو ٥ مليون جوال من أجوله الجوت الجديدة (٢,٥ لبرا) للتعبئة علاوة على توفير موازين البيسكول ودمغ الصنج والموازين الطبلية بالتعاون مع مصلحة الدمغة والموازين ومراجعة كافة إجراءات الأمن والسـلامة بالمواقع المختلفة لضمان تحقيق أعلى معايير الأمن والسلامة حفاظا على الأقماح المخزنة وسلامة العاملين في تلك المواقع هذا بالإضافة إلي تدريب القائمين علي منظومة القمح علي أعمال الوزن والفرز بالتعاون مع الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري

الأهلي كابيتال القابضة تستحوذ على ٥١٪ من أسهم رأس المال في شركة إيزيليس من السويدي كابيتال القابضة

أعلنـت شـركة الأهلي كابيتـال القابضة – الذراع الاسـتثمارية للبنك الأهلي المصـري – عن نجاحها في إتمام الاسـتحواذ على ١٠٢ مليون سـهم (٥١٪) من أسـهم رأس المال في شـركة إيزيليس من السويدي كابيتال القابضة، وتولت شركة الأهلي فاروس دور المستشار والوسيط المالي الحصري للعملية.
وصرح كريم سـعادة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال القابضة أن الشـراكة مع شركة السـويدي كابيتال تأتي استهدافا لإطلاق إمكانات شـركة إيزيليس من خلال التوسع الرأسي والأفقي للخدمات التي تقدمها الشركة، مدعومة بالرؤى المتوافقة بين المؤسسـتين المسـاهمتين، الى جانب وجود فريق عمل من أقوى فرق عمل الإدارة في سوق التأجير التمويلي والتخصيم لقيادة الشركة في المرحلة القادمة، معربا عن تطلعه لان تؤدي هذا الخطوة الى تعزيز سوق المؤسسات المالية غير المصرفية.
وأضـاف المهنـدس/ أحمد السـويدي رئيس مجلس إدارة السـويدي كابيتال القابضة أن تضافر الجهود مع الأهلي كابيتال، يتيح فرصا مميزة للارتقاء بشـركة إيزيليس نحو مسـتويات جديدة من حيث التمويل وعلاقات العملاء والمصداقية، كما يعزز التحالف الاسـتراتيجي بين المؤسسـتين من مكانة الشركة في السوق، ويمهد الطريق لتحقيق طفرات في نوعية وحجم الخدمات التمويلية التي تقدمها الشركة.
ومن جانبه، كشـف أحمد الخولي – الرئيس التنفيذي لشـركة إيزيليس – عن أن الشـركة تستهدف آفاق جديدة بفضل استحواذ شركة الأهلي كابيتال القابضة، كما أن هذه الخطوة الاسـتراتيجية سـتمثل علامة فارقة بالنسـبة لشركة إيزيليس حيث سـتؤدي إلى تعزيز وتنويع قدراتها وموارادها المالية إضافة إلى إمكانية تنويع مواردها المالية وستمكنها هذه القوة الجديدة التي اكتسبتها الشركة من خدمة قطاع أوسـع من العملاء على نحو أفضل وتوسـيع باقة الخدمات المالية التي تقدمها على المستوى المحلي وعلى مستوى المنطقة كذلك.
كمـا أعـرب أحمد حيـدر، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشـركة الأهلي فاروس للترويج وتغطية الاكتتابات عن اعتزازه بالدور المحوري الذي لعبته الشـركة في تكوين هذه الشراكة رفيعة المستوى بين مجموعة السويدي، وهي واحدة من أكبر مجموعات الأعمال في المنطقة، وشـركة الأهلي كابيتال القابضة، المؤسسـة المالية الرائدة في مصر، مضيفا أن تلك العملية ستعزز آفاق نمو شركة إيزيليس وستؤدي إلى تحقيق المزيد من التنمية في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية ككل، مضيفا انه بفضل المهارات والخبرات التي يتمتع بها فريق عمل الدمج والاسـتحواذ بشركة الأهلي فاروس تمت العملية بنجاح، موجها الشـكر لمجموعة السـويدي على ثقتها في كافة المراحل.
وقد تولى مكتب المحاماة أدسـيرو– راجي سليمان وشركاه دور المستشار القانوني للطـرف البائع، وتولـى مكتب المحاماة ALC علي الدين وشـاحي وشـركاه دور المستشـار القانوني للطرف المشـتري. وقام مكتب جرانت ثورنتون بدور مستشار المعاينـة النافية للجهالة المالية و الضرائبية. وكانت شـركة الأهلي فاروس للخدمات المصرفية الاستثمارية هي المستشار المالي الوحيد للعملية بينما تولت شركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية دور الوسيط الوحيد في العملية.
تجدر الإشـارة الى أن شركة إيزيليس قد بدأت نشاطها في يونيو ٢٠٢١ برأس مال مصـرح به بواقع ٥٠٠ مليون جنيه مصري ورأس مال مدفوع يسـاوي ٢٠٠ مليون جنيه مصري، وتعد الشركة جزءًا من السويدي كابيتال القابضة، وقد انطلقت شركة إيزيليس بهدف توفير حلول مالية وسـهلة ومبتكرة تعزز من الأداء التشـغيلي والمالي للعملاء، ومن المقرر أن تنضم خدمة التأجير التشـغيلي والتمويل العقاري قريبًا إلى خدمات التأجير التمويلي والتخصيم التي تقدمها الشركة.
يذكر أن شـركة الأهلي كابيتال القابضة تأسست في عام ٢٠٠٨ برأس مال مصدر ومدفوع قدره ٥ مليار جنيه مصري بهدف تحقيق عوائد فائقة من خلال الاستحواذ علـى حصة مؤثرة في العمليـات المتعلقة بالملكية، وخلق قيمة عبـر القطاعات التي تسـتثمر فيها وكذلك في الاقتصاد المصري، وتعد الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري، وبنهاية عام ٢٠٢٣، بلغت قيمة الأصول تحت الإدارة لمجموعة الأهلي كابيتال القابضة حوالي ٢,٥ مليار دولار أمريكي، وتضطلع شركة الأهلي كابيتال القابضة اليوم بتشـغيل مجموعة كاملة مـن الخدمات من خلال ثلاثة محاور اسـتراتيجية: الأسـهم الخاصة، وأسواق المال، والخدمات المالية غير المصرفية. وقد ساعدها ذلك على أن تحظى بمكانة فريدة في السـوق من خلال توفير حلول اسـتثمارية مبتكرة وشاملة مدعومة بأساس مالي قوي متمثل في البنك الأهلي المصري.

كما تعد السـويدي كابيتال القابضة شركة استثمارية مصرية تأسست عام ٢٠١٨ تركز على الاسـتثمار في قطاعات مختلفـة، بما في ذلك العقارات والفندقة والتعليم والخدمات المالية غير المصرفية والتأمين والسيارات وغيرها. ومن خلال التركيز على بناء علاقات متينة وإيجاد حضور قوي على أرض الواقع، نجحت شـركة السويدي كابيتـال في تنويع نشـاطها القطاعي، فهي تدير حاليًا محفظة اسـتثمارية تتجاوز ٧٠٠ مليون دولار أمريكي، مما يجعل لها دورًا هامًا في السـوق وتهدف الشـركة إلى الاسـتفادة من شبكتها الواسعة وخبراتها ومواردها لدعم نمو وتطوير شركات محفظتها.
وتقدم شركة الأهلى فاروس لترويج وتغطية الاكتتاب خدمات مالية متكاملة في أسواق الأسهم وأدوات الدين، ويضم قطاع أسواق الاسهم خدمات الاستشارات المالية وترويج وتغطية الاكتتاب لطروحات الاسهم في السوق الأولى والثانوى وتقديم استشارات الدمج والاستحواذ، ومن ضمن خدمات قطاع أسواق أدوات الدين تقديم خدمات الاستشارات المالية وإعادة الهيكلة وترويج وتغطية طروحات أدوات الدين التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية والاكتتاب فيها.

بالأرقام.. تفاصيل البيان المالي للموازنة الجديدة

كشف البيان المالي للموازنة العامة لسنة ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، ، أن مشـروع الموازنـة الجديـدة يُراعي التوازن المطلوب بـين تخفيف الآثار التضخمية التي عانـى منها المواطنون علـى مدار العامين الماضيـين، وتلبيـة الاحتياجـات التنمويـة.. وبـين الحفاظ علـى الانضباط المالـي؛ أخذا في الاعتبـار أن الاقتصاد المصـري يواجه تحديات عديـدة، تتركز في تأثر الإيرادات العامة؛ نتيجة لتباطؤ النشـاط الاقتصادي والنزاعات الدولية والإقليميـة التى أضـرت بمعـدلات نمو بعض الأنشـطة الاقتصاديـة مثل السـياحة والإنتاج والتصدير وعوائد قناة السـويس والاسـتثمار الأجنبي.. وزيادة المصروفات بشكل غير مسبوق للتعامل مع الآثار السـلبية للهزات الاقتصادية العنيفة وتخفيف توابعها التضخمية.. بالتدخل السـريع بحزم اسـتثنائية للحماية الاجتماعية الأكثـر اسـتهدافا لمسـاندة الأسـر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.. ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية الأشد تضررًا.

وزير المالية : الموازنة الجديدة تعكس الأولويات الرئاسية لتخفيف الأعباء عن المواطنين وتحسين مستوى المعيشة .. التركيز على الصحة والتعليم ومساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية واستدامة الانضباط المالي

استهداف تحقيق فائض أولى 591,4 مليار جنيه بنسبة 3,5 % من الناتج المحلى المقدر للعام المالي .. وزيادة المصروفات العامة فى السنة المالية 2024 /2025 لتصل 3 تريليونات و 870 مليار جنيه

وبحسب الدكتور محمد معيط،وزير المالية، فإن مشروع الموازنة الجديدة، يعد أكثر إدراكا واستجابة للصدمات المتتالية التي نشـاهد آثارها على مـدار أكثر من أربع سـنوات منذ انتشـار وبـاء كورونا، وحتـى التوترات الجيوسياسـية الدوليـة والإقليميـة بانـدلاع الحرب بأوروبا وفى غزة، والاضطرابات الأخيرة بمنطقة البحر الأحمر، علـى نحو يتجلى فى إعـادة ترتيب الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق العام؛ اتساقًا مع إجراءات إصلاح وتطوير المسار الاقتصادي لمصر، بحيث تعكس الأرقام الموازنية سياسـات وأهدافًا اقتصادية وتنموية متوازنة ومتكاملـة.. تتعامل مع التحديـات التي نواجهها برؤية توافقية عميقة.. وتُترجـم أولويات العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة التى أعلنها الرئيس عبدالفتاح السيسـى فى مستهل فترة رئاسية جديدة.
وأوضح أن هناك أربع ركائز أساسية للموازنة الجديدة تتمثل فى: الحفاظ على اسـتمرار اسـتدامة الانضباط المالي، وخفض المديونيـة الحكومية، وإطالة عمر الدين، خاصة مع بدء التعافي مـن آثار الأوضاع الاقتصادية الحاليـة.. ودفع جهـود الحماية الاجتماعية وتحسـين مسـتوى معيشـة المواطنين للتعامل مع الآثار السلبية للموجة التضخمية.. والتركيز على استمرار دفع جهود التنمية البشرية بمحوريها: الصحة والتعليم.. ومساندة ودعم النشـاط الاقتصادي خاصة القطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة» والتصدير.
وأكـد الوزيـر، أن موازنـة العام المالي المقبل شـهدت زيادة المصروفات العامة بنحو ٢٩٪ لتصل ٣ تريليونات و٨٧٠ مليـار جنيه، بما يمثل ٢٢,٦٪ من الناتج المحلى للعام المالى المقبل، مقارنة بالنتائج المتوقعة بنهاية يونيه ٢٠٢٤، موضحًا أنه تم اسـتيفاء نسـب الاسـتحقاق الدسـتورى للصحة والتعليـم، حيث بلغت مخصصات الصحة ٤٩٦ مليار جنيـه، والتعليم قبل الجامعى ٥٦٥ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعي ٢٩٣ مليار جنيه، والبحث العلمي ١٤٠,١ مليار جنيه.
وأشـار الوزير، إلى زيادة مخصصات الأجور إلى٥٧٥ مليار جنيه مقابل ٤٩٤ مليار جنيه، لاسـتيعاب الحزمة الأخيـرة المقـررة للعاملين بالدولة، التـى تضمنت رفع الحد الأدنى للأجور بنسـبة ٥٠٪ ليصـل إلى ٦ آلاف جنيه شـهريًا، وزيادة أجور العاملـين بالدولة والهيئات الاقتصاديـة بحد أدنـى يتراوح بـين ١٠٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠ جنيه، وفـق الدرجة الوظيفيـة، حيث تم تعجيل صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية في شهر مارس ٢٠٢٤ بنسبة ١٠٪ من الأجر الوظيفي، و١٥٪ من الأجر الأساسـي لغير المخاطبين، وبحد أدنى ١٥٠ جنيهًـا بتكلفة إجمالية ١١ مليـار جنيه، وصرف حافـز إضافي يبـدأ من ٥٠٠ جنيه للدرجة السادسـة ويزيد بقيمة ٥٠ جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى ٩٠٠ جنيه للدرجـة الممتازة، وتخصيص ٦,٦ مليـار جنيه لتعيين ١٢٠ ألفًا من أعضاء المهـن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهـات الإدارية الأخرى، وإقـرار زيادة إضافية في أجـور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، تتراوح بين ٣٢٥ جنيهًا إلـى٤٧٥ جنيهًا، وزيادة إضافية أيضًا لأعضاء هيئـة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثيـة، وزيادة إضافية أخرى لأعضـاء المهن الطبية وهيئات التمريض تتـراوح من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ جنيه في بدل المخاطر للمهن الطبية، وزيادة تصل إلى ١٠٠٪ في بدل السـهر والمبيت، وزيادة حد الإعفاء الضريبي لكل العاملـين بالدولة بالحكومـة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٣٣٪، من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية ٥ مليارات جنيه.

مزايا اجتماعية

وأضاف الوزير، أنه تـم تخصيص ٦٣٥,٩ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية مقارنة بـ ٥٣٢,٨ مليار جنيه تقديرات متوقعة للعام المالى ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ بمعدل نمـو ١٩,٣٪ بما فـى ذلك: تخصيـص ١٥٤,٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية مقارنة بـ ١١٩,٣ مليار جنيه بموازنة السـنة المالية الحالية، بزيادة٣٥,١ مليار جنيه بنسـبة ٢٩,٤٪، و١٣٤,٢ مليار جنيه للسلع التموينية و٤٠ مليار جنيـه لمعاش الضمـان الاجتماعي وتكافل وكرامـة، بزيادة أكثر من ٩ مليـارات جنيه عن موازنة العـام المالـى الحالـى، و١١,٩ مليار جنيه للإسـكان الاجتماعـي، ودعـم توصيـل الغاز الطبيعـي للمنازل بنحـو٣,٥ مليـار جنيـه، و١٨,٤ مليار جنيـه للتأمين الصحـي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة و٢,٤ مليار جنيه لدعم التأمين الصحى الشـامل لغير القادريـن، و١٥,٤ مليـار جنيه للهيئـة العامة للرعاية الصحيـة منهـا ٨,٤ مليـار جنيه ممولة مـن الخزانة العامة، واسـتمرار دعم ومسـاندة المبادرات الصحية، وزيادة مخصصـات الأدوية والمسـتلزمات الطبية إلى ٢٦,٧ مليـار جنيه، لافتًا إلى أنه تم تخصيص ٢١٤,٢ مليار جنيه لسـداد التزامات الخزانـة بالكامل لصالح الهيئـة القومية للتأمينات الاجتماعية، ليصل إجمالى ما تـم تحويله للهيئة القومية للتأمينـات الاجتماعية بنهاية يونيه ٢٠٢٥ إلى تريليون و١١٦ مليار جنيه.

حوافز اقتصادية

ولفـت وزير المالية ، إلى تمويل برامج تحفيز النشـاط الاقتصادي، خاصة مساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وغيرها من المبادرات بإجمالي ٤٠,٥ مليار جنيه، ومنها: ٢٣ مليار جنيه للاسـتمرار في سرعة رد الأعبـاء التصديرية، واسـتمرار تحمـل الأعباء المالية المترتبة على خفض أسـعار الكهرباء لقطاع الصناعة، بتكلفة سنوية ٦ مليارات جنيه، وتحمل قيمة دعم الفائدة فى مبادرة التسـهيلات التمويليـة للقطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة» بنحـو ٨ مليارات جنيه، بخلاف ١,٥ مليـار جنيـه قيمة الحوافز النقدية للمشـروعات المتوسـطة والصغيرة ومتناهيـة الصغر ونصف مليار جنيه لدعم اسـتراتيجية صناعة السيارات، واستمرار تحمل الخزانة عن الصناع والمستثمرين قيمة الضرائب العقارية على المباني المسـتخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية بنحو ١,٥ مليار جنيه، ودعم المزارعين بمبلغ ٦٥٧ مليون جنيه بخلاف دعم فائدة الرى الحديث بنحو ٣٠٠ مليون جنيه.
وأضاف الوزير، أنه من المتوقـع ارتفاع مخصصات الاستثمارات إلى ٤٩٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٣٤ مليار جنيه فى التقديرات المحدثـة للعام المالي الحالي، ولكن ٤٤٪ من هذه الاسـتثمارات ممولـة ذاتيًا، وتتوقف على توفيـر التمويل الذاتي لها وليس لهـا تأثير على زيادة عجـز الموازنة، حيث تم وضع حد أقصى تريليون جنيه للاستثمارات العامة لكل أجهزة ومؤسسات الدولة دون استثناء لأي جهة خلال العام المالي المقبل.
وقـال الوزيـر، إنه من المتوقـع أن يبلـغ العجز الكلى للموازنة للعـام المالى المقبل نحـو ١,٢ تريليون جنيه، بنسـبة ٧,٣٪ من الناتج المحلى مقابل تقديرات محدثة للعجـز الكلى بنهايـة العام المالى الحالـى بقيمة ٥٥٥ مليار جنيه، بنسـبة ٤٪ من الناتج المحلى، ونسـتهدف تحقيـق فائض أولى ٥٩١,٤ مليار جنيه بنسـبة ٣,٥٪ من الناتج المحلى المقدر للعام المالى المقبل مقابل فائض أولى بنحـو٨٠٥,١ مليـار جنيه متوقعـة بنهاية العام المالى الحالي بنسـبة ٥,٧٥٪ من الناتج المحلى؛ أخذًا فـى الاعتبار، أثر تحصيـل ١٢ مليار دولار، تمثل ٥٠٪ من إيرادات مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة، الذى يعد موردًا استثنائيًا غير متكرر.
وأضـاف الوزير، إن الإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة للسـنة المالية الجديدة تبلـغ ٢,٦ تريليون جنيه بما يمثل ١٥,٤٪ مـن الناتج المحلى، بزيادة ٨,٥٪ عن التقديرات المتوقعة في العام المالي الحالي، ونسـتهدف أن تنمو الإيرادات الضريبية بنحو ٣٠,٥٪ لتصل لأكثر مـن ٢ تريليون جنيـه؛ بما يعكس جهـود الميكنة لرفع كفـاءة الإدارة الضريبية، وتوسـيع القاعدة الضريبية، والتوسع في تحصيل الضرائب المستحقة على التجارة الإلكترونيـة خاصـة المنصات العالمية غيـر المقيمة في مصر وأيضًا الضرائب الدولية على الشـركات متعددة الجنسيات، لافتًا إلى أننا نسـتهدف تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٥٩٩,٦ مليار جنيه.
وأكد الوزير، أننا نعمل على تنفيذ استراتيجية محددة، أكثر اسـتهدافًا لسـرعة بدء خفض معدل دين أجهزة الموازنـة العامة للدولة لأقل مـن ٨٠٪ من الناتج المحلي بحلـول يونيه ٢٠٢٧، وقد حدد مجلس الوزراء سـقف دين أجهـزة الموازنة العامة للدولة فى السـنة الجديدة بمبلغ ١٥,١ تريليون جنيه وبنسـبة ٨٨,٢٪ من الناتج المحلـى مقارنة بنسـبة ٩٦٪ فى العـام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وتتوقع ٩٠٪ بنهاية يونيه ٢٠٢٤، مشـيرًا إلى أنه لايمكن تجاوز هذا «السـقف» إلا فى الحتميات القومية وحالات الضـرورة بموافقة رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب.
وأضـاف الوزير، أننا نعمل على تحسـين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال خفض عجـز الموازنة، عبـر تنمية مـوارد الدولة مع ترشـيد الإنفـاق والحفـاظ على تحقيـق فائض أولـي متزايد، وتسـجيل معدلات نمو مرتفعـة وتوجيه نصف إيرادات برنامـج «الطروحـات» لبدء خفض مديونيـة الحكومة وأعباء خدمتها، بشكل مباشر، والنزول بمعدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال اتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بـين الأدوات والأسـواق الداخلية والخارجية، إضافة إلى خفض الاحتياجات التمويلية التي تتكون من العجز، وإطالة عمر الدين بعد تحسـن أسعار الفائدة، ووضـع «سـقف» للضمانـات التي تصدرهـا وزارة الماليـة، ومراقبة حجم الضمانات السـيادية الصادرة، والضمانات المطلوبة لما تشـكله مـن التزامات محتملة على الموازنة العامـة للدولة، وكذلك العمل على مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شـروطها.. مع العمـل على خفض رصيد الضمانات السـيادية للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من العام المالى المقبل.
كما أكد الوزير، أننا نعمل على تحسين مؤشرات المالية العامـة للدولة من خلال اسـتحداث موازنة «الحكومة العامة» التى تشـمل إيرادات ومصروفات كل الهيئات العامة الاقتصادية الـ ٥٩، وموارد واستخدامات الموازنة العامـة للدولة من جهـاز إداري وإدارة محلية وهيئات عامـة خدمية؛ على نحو يعكس الواقع الفعلي للنشـاط الاقتصـادي، والقدرات الحقيقيـة للاقتصاد المصري، وذلك فى خطوة حاسمة اتخذناها معًا: حكومة ومجلس نواب، على طريـق إعادة هيكلة المالية العامة للدولة، مع إيجاد الآليات التنظيمية والتشريعية اللازمة، بما يؤدى لتحسين الشفافية بشأن أنشـطة الهيئات الاقتصادية، وتعزيـز قدرتنا على مراقبة وتحسـين أدائهـا المالي، وتقدير حجم الاستثمار العام، وحجم مديونية كل أجهزة الدولة وأعباء خدمتها، اعتبارًا من مشروع موازنة العام المالي المقبل، بما يتسق مع القواعد والأسس الإحصائية المتعـارف عليها عالميًا فى نشـر البيانات والمؤشـرات المالية للدول المختلفة.
وأوضـح الوزيـر، أن إجمالي مصروفـات «الحكومة العامة» يبلغ نحـو ٦,٦ تريليون جنيه، وإيراداتها نحو ٥,٣ تريليون جنيه للعام المالي الجديد «بعد اسـتبعاد كل العلاقـات الموازنيـة المتبادلـة بين الموازنـة العامة للدولـة، وموازنات الـ ٥٩ هيئـة عامة اقتصادية» وتبلغ نسـبة الإيرادات الضريبية٣٨,٢٪ من إجمالي إيرادات الحكومة العامـة و١١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وتبلغ نسـبة الإيـرادات غيـر الضريبيـة ٦١,٨٪ من إجمالـي إيرادات الحكومة العامـة و١٩,٢٪ من الناتج المحلـى الإجمالـي، كما يبلغ الفائـض الأولى للموازنة العامة للدولـة ٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي، بينما يبلغ الفائض الأولـى لموازنة الحكومة العامة ٣,٧٪ من الناتـج المحلى الإجمالي، والعجز الكلى للموازنة العامة للدولـة ٧,٣٪ من الناتج المحلـى الإجمالي، بينما يبلغ العجز الكلى لموازنـة الحكومة العامة ٧,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالـي، ويبلغ إجمالي أجهزة الموازنة العامة للدولة فى السـنة الجديدة ١٥,١ تريليون جنيه وبنسبة ٨٨,٢٪ من الناتج المحلى مقارنة بنسـبة ٩٦٪ فى العام المالـى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، بينما يبلغ إجمالي دين الحكومة العامـة للدولـة للناتج المحلى الإجمالي نسـبة ٩٦,٤٪ حيث حدد مجلس الوزراء سـقف دين الحكومة العامة «أجهزة الموازنة والهيئات العامـة الاقتصادية» ليكون ١٦,٤ تريليون جنيه وبنسـبة ٩٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالـي، على نحو يعكس جهود الدولة في ترسـيخ مبدأ «شـمولية الموازنـة» الذى يسـاعدنا فى إمتلاك القدرة بشـكل أكبر علـى التعامل الأكثـر تحوطا في مواجهة التحديـات الداخلية والخارجية، مجددًا تأكيده على أنه لايمكن تجاوز «سـقف ديـن الحكومة العامة» ولا سـقف دين الموازنة العامة إلا فى الحتميات القومية وحالات الضـرورة بموافقة رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب.

ناصر..

بنك القاهرة يرفع فائدة حساب ميجا توفير إلي ٢٧ ٪

قرر بنـك القاهرة رفع سـعر الفائدة على حسـاب ميجا توفير نسـبة ٢٪ إلى ٧٢٪، بـدلاً مـن ٥٢٪ سـنوي، لعملائـه الجدد والحاليين الأفراد.
يتيح بنـك القاهرة فتح ميجـا توفير بفائدة سـنوية ٧٢٪ من أول ٠٠٥١ جنيه، بينما يبدأ احتساب الفائدة بحد ادني من مبلغ ٠٥ ألف جنيه، مع إصدار بطاقة خصم مباشـر مجانا.
وقال بنك القاهرة عبر موقعه الإلكتروني إن حساب ميجا توفير بعائد سنوي ٧٢٪، يتيح دوريات لصرف العائـد وفق رصيد العميل بالحساب، وهي كالتالي:
– رصيد عميل ميجا توفير بنك القاهرة من ٠٥ ألـف حتى أقل من مليـون جنيه: فائدة سـنوية تمنح شهريا بنسـبة ٧١٪، وربع سنوي بفائدة ٥,٧١٪، وسنوي بفائدة ٨١٪
– رصيد عميل ميجا توفير بنك القاهرة من مليون حتى أقل من ٠١ ملايين جنيه: عائد سنوي شـهري فائدته ٩١٪، وربع سنوي نسبته ٥,٩١٪، سنوي ٠٢٪
– رصيد عميل ميجا توفير في بنك القاهرة مـن ٠١ ملايين حتى أقل مـن ٠٢ مليون جنيه: بفائدة شـهرية ٢٢٪، وربع سنوي ٥,٢٢٪، سنوي ٣٢٪
– رصيد عميـل ميجا توفير بنـك القاهرة من ٠٢ مليون جنيه فأكثر: سـنوي شهري ٤٢٪، ربع سـنوي بفائدة ٥,٤٢٪، سنوي بفائدة ٧٢٪

المصرف المتحد يتوسع بخدمات التمويل العقاري في محافظات الوجة القبلي والدلتا لمحدودي ومتوسطي الدخل

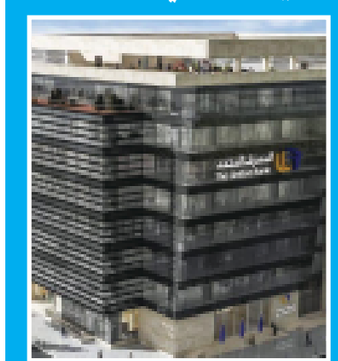

اعلن المصرف المتحد عن التوسع في خدمات التمويل العقاري لاسـكان محدوي ومتوسطي الدخل على مستوى محافظات الوجه القبلي من اسـوان حتي الفيوم. بالاضافة الي محافظات الدلتا والوجة البحري. وذلك لتدعم سياسات الدولة في تنميه محافظات الجمهورية خاصة الوجـة القبلي والمدن الجديدة مثل : اسـوان الجديدة وسـوهاج الجديدة والمنيـا الجديدة والمنصورة الجديدة.
واضـاف المصـرف المتحد - فـي بيان -ان التوسـع في خدمـات التمويل العقـاري يعد احد اليات الدولة والبنـك المركزي المصري لتحقيق العدالـة الاجتماعيـة والقضاء على العشـوائيات. من خلال تحريك السوق لتوفير وحدات مدعومة لمتوسـطي الدخل ومحدودي الدخل بمحافظات الجمهورية وخاصة الصعيد والمدن الجديـدة. فضلا عـن اهمية زيادة النشـاط العقاري والـذي يعمل الي تحريـك الاقتصاد والمساهمة في زيادة معدلات النمو ال

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٨ إبريل ٢٠٢٤ • العدد ٧٤١

البنك المركزي : ارتفاع عدد فروع البنوك في السوق المصري إلي ٤٦٨٠ بنهاية ٢٠٢٣

ارتفع عـدد فروع البنوك العاملة في السـوق المصرية إلى ٤٦٨٠ فرعًا بنهايـة ٢٠٢٣، مقابـل نحو ٤٦٣٠ فرعًا بنهاية عـام ٢٠٢٢، بزيادة ٥٠ فرعًا.

وكشفت النشرة الإحصائية للبنك المركزي - الصادرة الأسبوع الماضي - أن إجمالـي عدد العاملين بالبنوك ارتفع إلى ١٤٠,٥٧٧ موظف، مقارنة بنحو ١٣٦,٢٧٣ عامل بنهاية العام السابق عليه، بزيادة ٤٣٠٤ عامل.

ووصل عدد البطاقات المدفوعـة مقدمًا بنهاية العام الماضي، إلى ٣٢,١ مليون بطاقة، فيما سـجلت بطاقات الخصـم ٢٥,٣ مليون بطاقة، ونحو ٥,٦ مليون بطاقة ائتمان.

وبلغ عـدد ماكينات الصراف الآلي بالبنوك ٢٣,٢٧٥ ألف ماكينة بنهاية ٢٠٢٣، فيما وصل عدد نقاط البيع الإلكترونية التابعة للبنوك إلى ٢١٢,٧ ألف ماكينة بنهاية العام الماضي.

خلال الأسبوع الماضي

البنك المركزي يجري تعديلاً على العملية الرئيسية لربط الودائع و يقبل ودائع بقيمة ٤٦١ مليار جنيه وبفائدة ٢٧,٧٥٪ من ٣١ بنكا

كشف البنك المركزي المصري، الثلاثاء الماضي، في تقريره الأسـبوعي الخاص بعمليات الإيداع بالبنك المركزي، عن قبول ٤٦٠,٨ مليار جنيه من ٣١ بنكا، كودائع من فائض السيولة لدى البنوك المحلية، بمعدل فائدة ٢٧,٧٥٪.

وجاء ذلك ضمن آلية الودائع المربوطة التي يقوم بطرحها كل أسبوع للتحكم في المعروض النقدي داخـل السـوق، وذلـك بغرض إبقـاء معدلات التضخم ضمن الحدود المقبولة.

وكشـف التقرير الصادر عن المركـزي العطاء عن فائض ضخم من السـيولة بالعملة المحلية، إذ تقـدم ٣١ بنكًا بطلب ربط ودائع بلغت قيمتها ٤٦٠,٨ تريليون جنيه، وافق المركزي على كامل قيمة العطـاءات المقدمة، وذلك بمعدل تخصيص ١٠٠٪.

وتُعد آليـة الودائع المربوطة هـي إحدى أدوات السـوق المفتوحـة لإدارة حجـم السـيولة وامتصاصهـا من أجل السـيطرة على معدلات التضخم، وتُعد هذه العملية هي العملية السابعة عشر لهذا العام.

يذكر أن البنك المركزي كان قد قرر إجراء تعديل على العملية الرئيسية لربط الودائع لديه

وقال البنك – في بيان:- اعتبارًا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، سـيتم إجراء العملية الرئيسـية (٧ أيـام) ذات سـعر العائد الثابت من خلال قبـول جميع العطاءات المقدمة (Full Allotment) بسـعر متوسـط الكوريـدور، وسيتم نشر نتائج عملية ربط الودائع على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري.

وسـيواصل البنـك المركـزي المصـري إدارته للسـيولة بما يحقق التوازن لضمان اتسـاقها مع هدفه التشـغيلي والمتمثل فـي الحفاظ على متوسـط سعر العائد المرجح لمدة ليلة واحدة في سـوق المعاملات بين البنوك حول سعر العملية الرئيسية وهو سعر متوسط الكوريدور.

وفي وقت سـابق، قررت لجنة السياسة النقدية للبنـك المركـزي المصـري فـي اجتماعهـا الاستثنائي، والذي انعقد يوم الأربعاء الموافـق ٦ مـارس ٢٠٢٤ برفع سـعري عائـد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسـعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أسـاس ليصل إلـى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪، علـى الترتيـب. كما تم رفع سـعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪.

كما تجدر الإشـارة إلـى أن البنك المركزي قام بقبول عطاءات من البنـوك خلال العام الماضي بقيمة إجماليـة بلغت ٥,٦٥ تريليون جنيه، على مدار ٥١ عملية.

استمرارًا لدوره في دعم الرياضة المصرية..

بنك مصر يرعى البطولة العربية العسكرية الأولى للفروسية

تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسـي – رئيـس جمهوريـة مصر العربية، تـم افتتاح البطولة العربية العسـكرية الاولى للفروسية، وتم عقـد المؤتمر الصحفي الخاص بالبطولة، يـوم الاثنين الموافق ٢٢ ابريـل٢٠٢٤، بنادي الفروسـية بمدينـة مصـر الدوليـة للألعاب الأوليمبية بالعاصمـة الإداريـة الجديـدة، بحضور الدكتور أشـرف صبحـي – وزير الشباب والرياضة، واللواء إيهاب لطفي، مدير إدارة المدرعـات، وذلك للإعلان عن انطلاق البطولة العربية العسكرية الاولى للفروسية برعايـة بنك مصـر وذلك في إطـار حرص بنك مصر على دعـم الرياضة المصرية، وقد شارك في الاحتفالية لفيف متميز من قيادات وزارة الشـباب والرياضة، وممثلي بنك مصر في مقدمتهم الدكتورة فاطمة الجولى -رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، وممثلي الجهـات الاخرى المشـاركة فـي الرعاية و ممثلي البلاد العربية المشاركة في البطولة .

وتأتي مسـاهمة بنك مصر في رعاية البطولة العربية العسكرية الاولى للفروسية، استكمالاً لدور البنـك الريـادي في مجال المسـئولية المجتمعيـة باعتبارهـا أحـد أهـم المحـاور الرئيسية التي يؤمن بها البنك لتحقيق التنمية المسـتدامة؛ حيث تتركز مساهمات بنك مصر في التنمية المجتمعية على محاور رئيسية منها الصحة والتعليم والشباب نظرا لكونهم النواة الرائدة لتقـدم الأوطان، هذا ويأمل البنك ان يوفق الله فريـق مصر لتحقيق نتائج متميزة بالبطولـة، وأن تكون رعاية بنـك مصر أحد أسباب تحقيق هذه النتائج تطبيقا لشعار بنك مصر "نعمل معا لخير بلدنا" .

ومـن الجدير بالذكر ان بنك مصر سـبق ان ساهم في رعاية منتخبات كرة القدم المصرية في خطـوة هي الأولي من نوعهـا ، وضعت الحكومة المصرية لأول مرة سـقفا للدين العـام لأجهزة الموازنة ، وذلـك بواقـع ١٥,١ تريليون جنيه ، وذلك بحسـب تصريحات وزيـر المالية الدكتور محمد معيط، والذي أكد بلوغ إجمالي سـقف الدين لأجهزة الموازنة العامة للدولة ١٥,١ تريليون جنيه بنسـبة ٨٨,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي للعـام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وذلك لأول مرة في ضـوء التعديلات التى تضمنها قانون المالية العامة الموحد، وذلك مقارنة بنحو ٩٦٪ من العام المالي المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ومتوقع ٩٠٪ فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

وأضاف معيط، أن سقف دين أجهزة الحكومة العامة بما فيها الهيئات الاقتصادية بلغت نحو ١٦,٤ تريليون بعد إضافة كافة ديون ٥٩ هيئة اقتصادية، وذلك بنسبة ٩٦,٤ ٪ للناتـج المحلى، بما يعكـس جهود الدولة في تنفيذ مبدأ شمولية الموازنة وشفافيتها، بما يساعد علي امتـلاك القدرة علي التعامل بشـكل أكثـر تحوطا في مواجهة التحديات.

وتابع معيط، أن الحكومة تعمل علي تنفيذ اسـتراتيجية أكثر استهدافا لسرعه خفض معدل الدين للناتج المحلي بالنسبة لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلي أقل من ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٢٧ ، مشـيرا إلى إنتهاج الحكومة مبدأ تنويـع مصـادر التمويل لاسـيما مع ارتفاع أسـعار الفائـدة حيث تم الاعتمـاد علـى أدوات دين قصيرة الأجل، وتجنب إصدار سندات دولية طوال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ حيث شهد العام الماضي اصدار سندين دوليـين فقط، أولهما سـندات في الأسـواق الصينية، والثاني ساموراى فى الأسواق اليابانية.

و قـال معيط وزير الماليـة، إن مجلس الوزراء حدد سـقف دين الحكومة العامة "أجهزة الموازنة والهيئات العامة الاقتصادية" في العام المالي المقبل ليكون ١٦,٤ تريليـون جنيه وبنسـبة ٩٦,٤٪ مـن الناتج المحلى الإجمالي ، مضيفا أن مجلس الوزراء حدد سقف دين أجهـزة الموازنة العامة للدولة في العـام المالي الجديد بمبلغ ١٥,١ تريليون جنيه وبنسبة ٨٨,٢٪ من الناتج المحلـي، مقابـل ٩٠٪ متوقعة بنهايـة يونيو ٢٠٢٤، و٩٦٪ في العام المالي الماضي.

وأكـد أنـه لا يمكـن تجاوز هـذا "السـقف" إلا فى الحتميـات القومية وحالات الضـرورة بموافقة رئيس الجمهورية، ومجلـس الـوزراء، ومجلـس النواب ، موضحا أن ذلك يعكس جهود الدولة في ترسـيخ مبدأ " شـمولية الموازنة" الذي يسـاعد في امتلاك القدرة بشـكل أكبر على التعامل الأكثـر تحوطًا في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وأضـاف أن الحكومـة تعمل على تنفيذ اسـتراتيجية محددة، أكثر اسـتهدافًا لسرعة بدء خفض معدل دين أجهزة الموازنة العامـة للدولة لأقل من ٨٠٪ من الناتج المحلي بحلول يونيو ٢٠٢٧.

وأوضح أنه يتم العمل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطـر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال خفض عجز الموازنـة، عبـر تنمية موارد الدولة مع ترشـيد الإنفاق والحفاظ علـى تحقيق فائض أولي متزايد، وتسـجيل معدلات نمـو مرتفعة وتوجيه نصف إيـرادات برنامج «الطروحـات» لبدء خفـض مديونيـة الحكومة وأعباء خدمتها، بشكل مباشر.

وتابـع "والنزول بمعدلات زيـادة مدفوعات الفوائد من خلال اتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسـواق الداخليـة والخارجية، إضافـة إلى خفض الاحتياجـات التمويلية التي تتكـون من العجز، وإطالة عمر الدين بعد تحسن أسعار الفائدة، ووضع «سقف» للضمانات التي تصدرهـا وزارة الماليـة، ومراقبة حجم الضمانات السـيادية الصـادرة، والضمانات المطلوبة لما تشـكله مـن التزامات محتملة علـى الموازنة العامة للدولة».

وأشـار كذلك إلى العمل على مراجعة كافة الضمانات المطلوبـة والتفاوض على شـروطها.. مـع العمل على خفـض رصيـد الضمانات السـيادية للنـاتـج المحلي الإجمالي ابتداءً من العام المالى المقبل

ويقـدر مشـروع موازنـة مصـر الجديـدة، ارتفاع مصروفات فوائد الديون خلال العام المالي المقبل بنسبة ٦٣,٧٥٪، على أساس سنوي.

وبحسـب مشـروع الموازنـة الجديدة ، فمـن المقدر ارتفاع الإنفاق على فوائد الديون إلى ١,٨٣٤ تريليون جنيه خلال العام المالي المقبل (٢٠٢٤- ٢٠٢٥)، مقابل ١,١٢٠ تريليـون جنيـه متوقعـة بنهاية العـام المالي الجاري.

وتسـتهدف مصر خفض دين أجهـزة الموازنة العامة للدولة كنسـبة من الناتج المحلي إلى ٨٠٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٧.

ويشير الحسـاب الختامي، إلى أن مصروفات فوائد الديون بلغت في العام المالي الماضي (٢٠٢٢- ٢٠٢٣) نحـو ٧٧٤,٢٣٦ مليار جنيـه، مقابل ٥٨٤,٨٢٦ مليار جنيه في العام المالي السابق له.

لأول مرة .. مصـر تحـدد سقف لـ «الدين العام» ..واقتصاديون يضعون خارطة طريق لتخفيضه

وزير المالية: إجمالي سقف الدين بلغ 15,1 تريليون جنيه بنسبة 88,2% من الناتج المحلى الإجمالي للعام 2025/2024 .. و استراتيجية حكومية أكثر استهدافا لسرعة خفض معدل الدين للناتج المحلي ليصل إلي أقل من 80% بحلول عام 2027

خبراء : خدمة الدين أصبحت تأكل نحو 84 % المصروفات بالموازنة وتقلل من جهود الحكومة للإسراع في تلبية احتياجات المواطنين وتوفير السلع الأساسية وإقامة للمشروعات الكبرى

ترتيب أولويات

وتسـعي الحكومة خلال الموازنـة الجديدة إلى إعادة ترتيـب الأولويات ورفع كفاءة الدين العام اتسـاقا مع إجراءات الإصلاح وتطوير المسـار الاقتصادي لمصر ، كما تسـعي أيضا للحفاظ على الانضباط المالي من خلال ترشـيد العام وتحقيق أكبر فائض أولى بنسـبة ٣,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي واستهداف معدلات أكثر اسـتدامة في المدى المتوسط لحفظ عجز الموازنـة لأقل من ٦٪ والدين أقل ٨٠٪ في يونيه ٢٠٢٧ وتعزيز الإيرادات العامة.

و تستهدف وزارة المالية زيادة اصدارات أدوات الدين المحلية بنسـبة ٣٢,٨٩٪ لتصل إلـى ٢,٧٠٩ تريليون جنيـه مقابل ٢,٠٣ تريليون جنيـه متوقعة خلال العام المالي الحالي بحسـب البيان المالي لمشـروع الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

وقدرت وزارة المالية الفجـوة التمويلية للموازنة العامة للدولـة خلال العام المالـي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بنحو ٢,٨٤ تريليـون جنيه، مقابل ٢,١٤ تريليون جنيه مسـتهدفة خلال العام المالي الحالي.

وتخطـط وزارة المالية لسـد الفجـوة التمويلية خلال العـام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، من خـلال الحصول علي ٥٨,٨ مليار جنيه من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلي إصدار سـندات دولية بقيمة ٦٩,٣٣ مليار جنيه، والحصـول على قـروض من مؤسسـات دولية بقيمة ١٤٠,٠٩ مليار جنيه.

وتتوقـع وزارة الماليـة ، أن تصل قيمـة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال العام المالي المقبل إلى نحو ١,٢٤ تريليون جنيه، بنسـبة تبلـغ ٧,٧ ٪ من الناتج المحلـي الإجمالـي مقابل ٧,١ ٪ متوقعـة بنهاة العام المالي الحالي.

كما تتوقع "الماليـة " سـداد قروض محلية خلال العام المالـي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بقيمـة ٩٧٨,١٨ مليـار جنيه، بالإضافة إلى سـداد قروض اجنبيـة بقيمة ٦٢٧,٩٩ مليار جنيه ، فيما قدرت وزارة المالية متوسـط سـعر الفائدة علـى أدوات الدين المحليـة المتمثلة في الأذون والسـندات الحكومية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٢٥ ٪، مقابل ١٨,٥ ٪ خلال العام المالي الحالي.

حلول بديلة

وفـي تصريحات له ، قال الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادي إن مشـروع الموازنة الجديـد للعام المالي المقبـل ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ، والتي من المقرر أن يبدأ العمل بها من يوليو المقبل يتضمن مؤشـرات إيجابية أبرزها وضع سـقف للاسـتثمارات العامة نحو تريليون جنيه وكـذا تحديد سـعر الدولار بواقـع ٤٥ جنيها وهو ما يشير إلى ارتياح الحكومة حسب البيان المالي للموازنة الجديدة إلى استقرار سوق الصرف خلال العام المالى المقبل.

مشيرا إلي إن وضع سقف للدين واستهداف النزول به لأقل من ٩٠٪ هـدف جيد، فيما أعرب مدحت نافع عن قلقـه من ارتفاع خدمة الديـن والتي وصفها بأنها أصبحت تـأكل نحو ٨٤ ٪ المصروفـات بالموازنة وهي نسـبة مقلقة حسـب وصفه وتقلل من جهود الحكومة للإسـراع في تلبية احتياجات المواطنين وتوفير السلع الأساسـية وإقامة للمشـروعات وكذا تحـد من مرونة الحركة داخل الموازنة.

فيما اقترح محمد بـدرة، الخبير المصرفي، تمديد فترة سـداد الديـون وإعـادة جدولتها مـع الدائنين بهدف تخفيض أعباء إلدين وتخفيض أسعار الفائدة للقروض الخارجية فضلاً عن تحويل الاسـتثمارات إلى مشاريع بدلاً من أن تكون على شكل قروض.

وشكك بدرة في إمكانية هروب المستثمرين الأجانب من أدوات الدين الحكومية إلى نظيريها في تركيا والأرجنتين لكونها أكثر تنافسـية من حيث سـعر الفائدة، نظرا لما يتمتـع به الاقتصـاد المصري من اسـتقرار وتصنيف ائتمانـي جيد مقارنة بدونه من الـدول التي تقدم فوائد عاليـة في حين تعانـي أوضاعـا اقتصادية مضطربة، وتراجع كبير في عملتها مقارنة بوضع الجنيه المصري الذي يشهد استقراراً واضحاً أمام العملة الخضراء

وطالـب بضرورة وضع معايير للسـيطرة على الأموال الساخنة، التي تشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي

وأوضح أنـه يمكن تحقيـق مسـتهدفات وزارة المالية مـن خلال إعادة هيكلـة الديون بتمديد فترة سـدادها والتفاوض مع الدائنين، حيث تسمح هذه الاستراتيجية بدفعـات أكثر قابلية للإدارة على مدار فترة طويلة، مما يوفر مرونة مالية أكبر.

وأوصى بتخفيض أسـعار الفائدة على الديون بشـكل كبيـر، مما يقلل من التكلفة الإجمالية للاقتراض ويمكن التفاوض على خفض الأسعار مع الدائنين أو استكشاف خيارات إعادة التمويل للمسـاعدة في تخفيض الضغط المالي المرتبط بسداد الديون

ويشـير محمد بدرة إلى ضرورة وضع معايير للسيطرة علـى الأمـوال السـاخنة، والتي تشـير إلـى تدفقات رأسـمالية قصيرة الأجل يمكن سـحبها بسرعة، مما يشكل مخاطر على الاستقرار المالي.

ويقترح محمد بدرة إعطاء الأولوية للاستثمارات قصيرة الأجل على حساب الاستثمارات طويلة الأجل، ويتمحور هـذا النهج حـول التركيز علـى المشـاريع التي تعود بأرباح أسرع وتوفر سيولة أكثر فورية، وذلك من خلال تخصيص الأموال للاستثمارات قصيرة الأجل، يتحقق قدر أكبر من القدرة على الاسـتجابة للالتزامات المالية والتكيف مع تغيرات أوضاع السوق.

ولفت محمـد عبدالعال الخبير الاقتصـادي، إلي أن تحديد سعر الدولار عند ٤٥ جنيها لا يعنى تثبيت سعر الصرف خـلال العام المالي المقبل لكنه سـعر تقديري محاسـبي لتقييم إيرادات ومصروفـات الموازنة وإنما يعنى أن الدولة لديها سـيولة دولارية تضمن توفية كافة المصروفات والإيـرادات خلال الموازنة الجديدة وهو ما يعنى أن هناك نقلة كبيرة فى السوق المصرية وتحسنا للظروف الاقتصادية خلال العام المالى المقبل.

وأضـاف عبدالعـال أن مخصصـات الدعـم المعلنة مناسـبة للفترة القادمة إذا لما تسـتجد أى ظروف وفى حالة حدوث ذلك تتم إضافة نسـب بسيطة لتتماشى مع السوق وهو ما يسمى بالدعم الاستثنائي والذى يوضع تحت طاولة البنود الاحتياطية للموازنة.

وأشـار إلى أن الموازنة الجديد تشـير إلى استقرار الأوضاع خلال الفترة المقبلة وسـداد كافة المستحقات مـن الديـن العام دون حـدوث أى عجز فـى ذلك مما يجعل مصر أقوى اقتصاديا خلال الفترة المقبلة لجذب استثمارات جديدة

ومـن جانبـه قـال الدكتـور السـيد خضـر الخبير الاقتصـادي أن اسـتهداف الحكومـة المصرية لتنويع مصـادر وأدوات التمويـل له أهمية كبيـرة، ويحد من اعتماد الحكومة على مصدر أو أداة واحدة، مثل الديون الخارجية أو الإيرادات النفطيـة، هذا يجعل الاقتصاد أكثر اسـتقرارا وأقل عرضة للمخاطر المحتملة المتعلقة بتقلبات سـوق النفط أو التغيـرات الاقتصادية العالمية، توفير التمويل للمشـاريع البيئية، حيث تستطيع مصر أن تتحمل بشكل أفضل حالات عدم اليقين الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار.

ديون خارجية

ومؤخـرا ، كشـف البنك المركزي المصري عن سـداد ديون خارجية بقيمـة ٨,١٦٨ مليار دولار خلال الربع الأول مـن العام المالـي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل ٧,٦٤٥ مليار دولار بنهاية الربع الرابع من العام المالي السابق عليه.

وقال البنك المركزي إن السـدادات تنقسم إلى ٢,٣٥٨ مليـار دولار كفوائد مدفوعة، و٥,٨٠٩ مليار دولار في صورة أقسـاط مسـددة ، مضيفا أن الدين الخارجي سـجل ١٦٤,٥٢١ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابـل ١٦٤,٧٢٧ مليار دولار بنهايـة يونيو الماضي؛ حيث سـجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٢,٤٪، مقابل ٤٠,٥٪.

وبلغ متوسـط نصيب الفرد من الديـن الخارجي نحو ١٤٤٤ دولار بنهايـة سـبتمبر الماضـي، مقابل ١٤٤٦ دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٣.

كان البنـك المركـزي أشـار قبل أيام الـي ارتفاع الدين الخارجي لمصر إلى ١٦٨,٠٣ مليار دولار بنهاية ديسـمبر ٢٠٢٣ ، مقابل ١٦٤,٥٢١ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ ، بزيادة قدرها نحو ٣,٥ مليار دولار.

وقـال المركزي، فى تقرير له إن الدين الخارجي طويل الأجـل ارتفع ١٣٨,٥٥١ مليار دولار بنهاية ديسـمبر الماضي، مقابـل ١٣٤,٢ مليار دولار بنهاية سـبتمبر ٢٠٢٣، بزيـادة قدرها نحو ٤,٣٥١ مليار دولار ، فيما تراجعت الديون قصيرة الأجل بنحو ٧٧٨ مليون دولار ، ليصل إلـى ٢٩,٤٨٢ مليـار دولار ، مقابل ٣٠,٢٦ مليار دولار.

وبحسب المركزي ، فقد ارتفع الدين الخارجي المستحق علـى الحكومة إلى ٨٤,٨٤٩ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٣، مقابـل ٨٢,٥ مليار دولار بنهاية سـبتمبر ٢٠٢٣ ، كما ارتفعت الديون المسـتحقة علـى المركزي إلى ٤٥,٣١٤ مليـار دولار ، مقابـل ٤٤,٣٨٦ مليـار دولار ، فيمـا تراجعت الديون المسـتحقة على البنـوك إلى ٢٠,٠٩٦ مليار دولار ، مقابل ٢٠,٩٠٥ مليار دولار

وبحسـب تقرير بثته وكالة "رويتـرز" فإن الحكومة ، تعهدت بالكف عن اقتراض مليارات الدولارات مباشرة من البنك المركزي، متجاوزة بذلك وزارة المالية، بناءً على تقرير نشرته الوكالة لخبراء صندوق النقد الدولي، أعد للعـرض على اجتماع مجلس إدارة الصندوق الشـهر الماضي.

وكان وزيـر المالية محمد معيط، قـال في تصريحات صحفية سابقة، على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقـد والبنـك الدوليين فـي واشـنطن، إن الصندوق سيستكمل المراجعة الثالثة خلال أشهر؛ ما يتيح لمصر الحصول على ٨٢٠ مليون دولار .

وفيما يتعلق بإصدار السـندات، أكد "معيط" أن العام المالي الحالي الذي ينتهي في ٣٠ يونيو، لن يشـهد أي عمليـة إصدار ديون، مشـيراً إلى أنه لا يوجد أي قرار حتى الآن بإصدار سـندات خلال العـام المالي المقبل، وفـي حال تـم الاتفاق على إصدار سـندات، فسـيتم تحديـد قيمتها وطبيعتهـا عندئذ، بعـد موافقة مجلس الوزراء عليها.

ناصر ..

بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة صندوق النقد الدولي والعديد من ممثلي الدول رفيعي المستوى ...

وزيرة التعاون الدولي تُشارك في منتدى التمويل من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ECOSOC

شـاركت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، في جلسة رفيعة المسـتوى ضمـن منتدى التمويل مـن أجل التنمية، الـذي نظمه المجلس الاقتصـادي والاجتماعـي للأمـم المتحدة ECOSOC، خـلال الفترة مـن ٢٢-٢٥ أبريل الجاري بمقـر الأمم المتحدة بنيويـورك تحت عنوان "تعزيز الحوار الشـامل في الطريق الي المنتـدى العالمي الرابع للتمويل من اجـل التنمية"، وافتتح أعمال المنتدي أنطونيو جوتيرش، الأمين العام للأمـم المتحدة، و دنيـس فرنسـيس، الرئيس المنتخـب للجمعية العامة للأمم المتحدة، و كريسـتالينا جيورجيفا، رئيسـة صندوق النقد الدولي، حيث أدارت الجلسـة الوزارية بـاولا نارفايز، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعـي للأمم المتحدة، كما شـارك وزراء الماليـة والتعاون الدولي والتنمية وسياسـات المناخ عن دول تشـيلي، وقطر، والدنمارك، والاتحاد الأفريقي، وغيرهم.

وقد ناقشـت الجلسـة الوزارية المسـار المسـتقبلي لعقـد مؤتمر عالمي رابـع لتمويل التنمية (منتدى تمويل التنميـة) في عام ٢٠٢٥، كما تطرق المشـاركون إلى مناقشة تحديات التمويل، والتغلب علي الفجوات الحالية في السياسات والأطر العالمية للتنمية التي يتعين معالجتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في مداخلتها، وجهت وزيرة التعاون الدولي، الشكر للمجلس الاقتصادي والاجتماعـي للأمم المتحدة، على انعقاد منتدى التمويل من أجل التنمية، لاسـيما فـي ظل هذا التوقيت الاسـتثنائي الذي تمر به أهـداف التنمية المسـتدامة والتحديات التي تواجهها، بينما يقترب العالم من ٢٠٣٠ حيث يجـب حصاد مسـتهدفات ما صدقـت عليه الدول الاعضـاء لدي الامم المتحدة في عام ٢٠١٥.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، أنه منذ نحو عقد من الزمان اتفق العالم على تحقيق ١٧ هدفًا للتنمية المسـتدامة بحلول عام ٢٠٣٠، لكن الأزمات العالميـة المتتاليـة دفعت العديد من الدول للخلـف وقوضت حركتها نحو مسـار افضل بل وزادت من خطر تلاشي ما تحقق من مكتسبات، مؤكدة أن تمويـل التنمية المتاح في الوقت الحالي لا يلبي الحاجة الملحة لتحقيق الأهداف، كما أنه لا يكفي لمعالجة التحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها الدول الاعضاء.

وأشـارت وزيرة التعاون الدولـي، إلى تزايد معـدلات الفقر، فضلًا عن الآثار السـلبية للتغيرات المناخية التي تفاقمت بشـكل كبير، بالتزامن مع الانخفاض الكبير لما يسـمى بـ"التمويل العـادل"، مؤكدة حاجة البلدان الناميـة إلى المزيد من التمويل منخفض التكلفة والتعاون من مؤسسـات التمويل الدولية والدول المتقدمة في هذا الشـأن، ليس ذلك فقط بل إنه في ذات الوقـت يتزايد عبء الديون على الدول النامية والأسـواق الناشـئة، وخروج تدفقات رؤوس الأموال من تلك الأسـواق إلى البلدان المتقدمة في أوقات الأزمات، وهو ما يزيد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسـلطت «المشـاط»، الضوء على جانب آخر يتعلق بتوجيه أقل من ١٠٪ مـن تمويل المنـاخ عالميًا للبلدان النامية، رغـم احتياجها أكثر من غيرها وتأثرها بشكل كبير بالتغيرات المناخية وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي والمائـي، مؤكـدة أن المجتمع الدولي تحدث عن ذلـك أكثر من مرة خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن، وهو ما يعطي مؤشـرًا حول مستقبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تقف أمام الدول النامية والأقل نموًا.

وتابعـت وزيرة التعاون الدولي: هناك الكثير الذي يتعين القيام به، للتغلب على هذا التفاوت، وسـتظهر المزيد من الفرص في المستقبل، حيث يجب أن يكون هناك المزيد من التشارك بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، و قد شـهدنا في واشنطن المزيد من التنسيق الذي تم تقديمه بين البنك الدولي والعديـد من الجهات الأخرى، عندما يتعلق الأمر بضمانات الاسـتثمار، وتبسـيط العمليات، وانخفاض تكلفة تمويـل التنمية، التي لا تزال بحاجة إلى رؤيتها على أرض الواقع وتنفيذها.

كما شـددت علـى الحاجة لمزيد من التعـاون فيما بين بلـدان الجنوب، والتنسـيق الإقليمـي، وكذلك الدروس المسـتفادة، مشـيرة إلى التجربة المصريـة في تعزيز هذا النوع من التعاون من خلال برامج ومشـروعات التعـاون الإنمائي المختلفة، من بينها مركز تبـادل المعرفة التابع لبرنامج الأغذيـة العالمي بصعيد مصر، لافتـة إلى أن تمويل التنمية أمرًا في غاية الأهميـة ويحتاج إلـى المضي قدمًا حتـى يتمكن من مواجهـة الفوارق المتزايـدة./ وطالبت وزيـرة التعاون الدولي، أن يتـم توجيه تمويل المناخ ليـس فقط لجهود التخفيف من تداعيات التغيـرات المناخية، ولكن أيضًا لمشروعات التكيف، مضيفة أنه من أجل تحقيق ذلك فإن الأمر يحتاج إلى جهود منسـقة لحشـد التمويل، ليس من بنوك التنميـة متعددة الأطراف وحدهـا، أو القطاع الخـاص، ولكن من خلال آليـات واضحة للحد من المخاطر تجاه اسـتثمارات القطاع الخاص، ويحفز كافة مصادر التمويل نحو الاستثمار في تنمية الانسـان الذي يمثل المحور الرئيسي للعمليات الانمائية في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.

شيماء مرسي

بنك ناصر يعلن إتاحة التمويلات الشخصية للموظفين فى القطاع الخاص

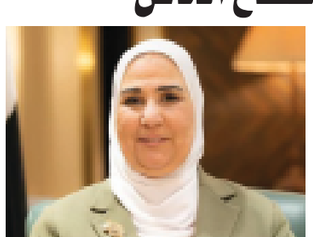

أعلن بنك ناصر الاجتماعي عن إتاحة التمويلات الشـخصية لموظفـي كبـري شـركات القطاع الخـاص والسـادة موظفـي البنـوك الأخرى بشـروط ميسرة بهدف جذب شرائح جديدة من العملاء و التيسـير عليهم في أمورهم الحياتية بما يتناسـب مع كافة احتياجاتهم مع تيسـير إجراءات الحصول علي التمويل .

وأكدت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيـس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي أن البنك يقدم باقات متنوعة من الخدمات المصرفية التي تتناسـب مع احتياجات الأفراد وتشـمل منتجات التجزئة، القروض الشـخصية، قروض السـيارات، وجميع أنـواع الودائع، وذلك طبقا لمتطلبات عملائها وطبيعة نشـاطهم بهدف تقديم أفضل الخدمات البنكية المتميزة، مشيرة إلى أن البنك يسـتهدف تحقيق الشـمول المالي وتوفير الخدمات المصرفية لجميع الفئات من العملاء .

وأوضحـت القبـاج أن مدة سـداد التمويلات النقدية تبدأ من سـنة وتصل إلي ٧ سـنوات بشـرط تحويل الراتب أو القسط الشهري علي البنك أو السداد النقدي لموظفي البنوك الأخرى، وألا يقل سن العميل عن ٢١ عاما ولا يتجاوز ٦٠ عاما عند نهاية مدة التمويل، ويكون الحد الأدنى للراتب الشـهري ٢٥٠٠ جنيه، والحد الأقصى للتمويل مليون جنيه .

وعن المسـتندات المطلوبة فهي عبارة عن صورة بطاقة الرقـم القومي وإيصـال مرافق حديث، خطـاب معتمد من جهة العمـل موضح به قيمة الدخل الشهري وتعهد جهة العمل بتحويل قيمة الراتب أو القسط الشهري .

وفـي ذات السـياق أفـاد الدكتـور محمـد عبدالفضيل النائـب الأول لرئيس مجلس إدارة البنـك أن بنك ناصـر الاجتماعـي يتطلع إلى إثراء تجربة العمـلاء وتقديم خدمات وتمويلات لهم مـن خلال تحديـد احتياجـات ومتطلبات العملاء الضرورية والتي تتطلب تطوير وتعزيز الخدمات والمنتجات الخاصة به، وذلك بما يتفق مع الشـريعة الإسـلامية، مؤكدا أن التمويلات الشخصية بالبنك تعد من أهم وأكبر التمويلات التي يقدمها البنك لأصحاب المعاشات والمرتبات سواء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص وهو أكثر أنواع التمويلات إقبالا من العملاء .

الحصاد

الرؤية الثاقبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٨ إبريل ٢٠٢٤ • العدد ٧٤١

مجلس الوزراء يمنح شركة رأس الحكمة الرخصة الذهبية ويمنحها حق بنشاء ميناء تخصصي دولي سياحي

وافـق مجلس الـوزراء على عدة قـرارات تخص مدينـة رأس الحكمة بالسـاحل الشمالي بمحافظة مطروح، وذلك ضمن مخطط تنمية وتطوير تلك المنطقة الواعدة، حيث تمت الموافقة علي مشروع قرار مجلس الوزراء بإنشـاء منطقة حرة خاصة تحت اسـم "شركة مشـروع رأس الحكمة للتنميـة العمرانية" ش.م.م بمدينة رأس الحكمة، إلى جانب الموافقة على مشـروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشـاء منطقة استثمارية بمدينة رأس الحكمة.

وتضمنـت القرارات الموافقة على مشـروع قرار مجلـس الوزراء بمنح شركة مشـروع رأس الحكمة للتنمية العمرانية ش.م.م الموافقة الواحدة " الرخصة الذهبية " عن كل من مشـروعي المنطقة الاستثمارية والمنطقة الحرة الخاصة، وكذا الموافقة على مشـروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية لرأس الحكمة.

صناديق التحوط.. نافذة جديدة لتنويع الأدوات الاستثمارية وزيادة تنافسية وجاذبية السوق المصري

الرقابة المالية تتقدم بتعديلات للائحة قانون سوق المال تسمح بإطلاق صناديق التحوط

تقدمـت الهيئـة العامـة للرقابـة المالية، لمجلس الـوزراء، بتعديـلات مقترحة على اللائحة التنفيذية لقانون سـوق رأس المال، بإضافة قواعد تأسـيس صناديق التحوط، بهدف تنويع الأدوات الاسـتثمارية المتاحة وزيادة تنافسـية وجاذبية السوق المصري، حيث أن صناديق التحوط، أداة استثمارية لها حق الاسـتثمار فـي أي أداة مالية في السـوق، وتتمتـع بمرونة تخـص القواعد التنظيمية مقارنة بباقي صناديق الاستثمار.

وتختلـف اسـتراتيجية الاسـتثمار لصناديق التحوط وفق الأرباح التي تسعى لتحقيقها، لكنها فـي الغالب تكون مرتفعة المخاطر بهدف تحقيق عوائد كبيرة، ويكون الاسـتثمار بتلك الصناديق مشـروط بحد أدنى من الثروة أو الدخل السنوي.

وبحسب رئيس الهيئة الدكتور محمد فريد، فإنـه يجري في الوقت الحالي اسـتكمال متطلبات تفعيل صناديق القيم المنقولة على سلع أخرى بخلاف الذهب مثل الفضة، بعد أن تـم خلال الفتـرة الماضية إطلاق أول صندوق مصري، وكشـف عن إجراء حاليًا بحث طلب لإطلاق صندوق ثالث للاستثمار في الذهب.

وفـي تصريحـات له خلال مشـاركته في فعاليـات النـدوة التـي نظمتهـا مجموعة بورصـة لنـدن (LSEG)، تحـت عنوان "عصـر جديـد مـن الاتجاهـات الرقمية: مستقبل وتحديات الأسـواق المالية وإدارة الثروات" ، قال الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئـة العامة للرقابة المالية، إن رقمنة المعامـلات المالية غير المصرفية، تقع ضمن أولويات عمل الهيئة في التوقيت الحالـي وهو مـا يدعم جهودهـا لتحقيق مسـتهدفات اسـتراتيجية عملهـا لتطوير القطاع المالي غير المصرفي وخاصة تحقيق الشمول المالي والاستثماري والتأميني، في ظـل ما تشـهده كافة الأسـواق حاليًا من إقبال متزايد من قبل الأفراد على الاستفادة مـن الخدمات المالية غير المصرفية المختلفة وهو معدلات مرشحة لمزيد من الصعود في ظل التطور التكنولوجي الذي نشهده حاليًا وييسـر عمليـة الوصـول والحصول على الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية.

وأضـاف أنه سـيتم خلال الفتـرة المقبلة ، إتاحـة الترخيـص لاسـتخدام آليـات «روبـو أدفايـزوري" فـي إدارة المحافـظ والاسـتثمارات، كمنتـج مالـي يسـاعد علـى توفيـر النصائـح والاستشـارات للمسـتثمرين الراغبين في الاسـتثمار من خلال ذلك، وهو عبـارة عن نظام إلكتروني يعد بمثابة مستشـار مالي آلـي أو رقمي يساعد المسـتثمر في ترشيح الاستثمارات المناسـبة للمخاطـر التي يكون المسـتثمر على اسـتعداد لتحملها، وبناءً عليه يرشح للمتعامل الأسهم الأنسب للاستثمار، وفي حالة انعدام المخاطر المحتملة لدى المستثمر يرشـح له الأدوات الماليـة منعدمة المخاطر كأذون وسندات الخزانة، يعمل هذا النظام على متابعة السـوق بشكل تلقائي ويرشح بناء على هـذه المتابعة، فرص الاسـتثمار المناسب في الوقت المناسب.

وأشـار إلى أن الـذكاء الاصطناعي، جزء مكمـل لعمليـات الرقمنـة والتكنولوجيا، لكنـه يحتاج لبيانات حاضـرة حتى يمكنه عمـل التدريبـات اللازمة التـي يحتاجها الـذكاء الاصطناعـي كبرنامـج إلكتروني يستهدف أن ينتج المخرجات المطلوبة، ومن ثـم التنظيمـات التي تدير عمليات الذكاء الاصطناعي وكيفية إدارته بالشـكل الأمثل ، وأشـار إلى أهمية وجـود بعض القواعد في البداية، منها قواعد التعرف على العميل إلكترونيا على سبيل المثال.

ولفت إلى جهـود الهيئة المبذولة لتسـريع وتيـرة عمليـة التحـول الرقمـي ورقمنة المعاملات بالنظام المالي غير المصرفي، في إطـار رؤية الهيئة لتحقيق الشـمول المالي، وتنفيذ مسـاعي الحكومة المصرية بتوسيع قاعدة المسـتفيدين مـن الخدمـات المالية غيـر المصرفية لتحسـين أحوالهم وتحقيق تطلعاتهم الاستثمارية والتمويلية والتأمينية. وأوضح أن زيـادة طروحات الأوراق المالية من الشـركات العامة، شـق مرتبط بإدارة الدولة لأصولهـا المالية وكذلك رؤية القطاع الخاص لدى احتياجه واستفادته من الطرح وفقا لما لاستراتيجية كل طرف، لافتا النظر إلى أن وجود أسـواق ذات كفاءة مرتفعة، أمر مرتبـط بوجود عدد كبير من المتعاملين والمستثمرين وهو ما يحقق كفاءة التسعير، ويزيد من عمق السوق وحجم التعاملات.

وفي سـياق متصـل نوه "فريـد"، إلى أن إصدار الهيئـة العامة للرقابـة المالية لكل اللوائح والقرارات الخاصة بصناديق القيم المنقولة، مكن وحفز العديد من الشـركات على إطلاق صناديق متخصصة للاستثمار فـي الذهـب نظـرا لأنهـا آليـة للادخار والاستثمار بطريقة شفافة وبسيطة.

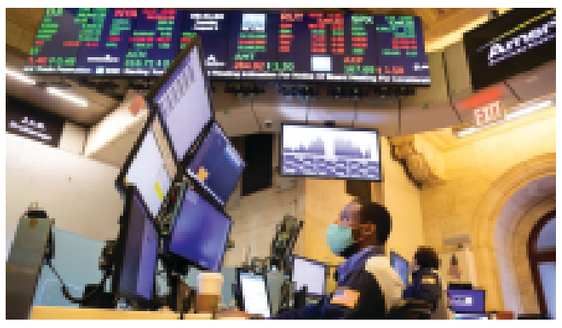

فريد : استكمال متطلبات تفعيل صناديق القيم المنقولة على سلع أخرى بخلاف الذهب بحث طلب لإطلاق صندوق ثالث للاستثمار في المعدن الأصفر

و تطـرق الدكتـور فريد إلى ما يشـهده الاقتصـاد العالمي من أوضاع اسـتثنائية غير مسبوقة وانعكاساتها على الاقتصادات الناشـئة عامة ومصر خاصـة، مؤكداً أن العالم يشهد وضع اقتصادي مرتبك مدفوع بأزمات وتوترات جيوسياسـية تسـبب في رفع لأسـعار الفائدة الأمر الذي تسبب في فرملة التدفقات الإسـتثمارية للاقتصادات الناشـئة، موضحا أن الأوقات الاستثنائية دائمـا ما تفرض علـى الجهـات الرقابية الاسـتجابة عبر سياسـات وبرامج تعمل على التأكد من كفاءة واسـتقرار الأسواق وحماية حقوق المتعاملين بها مواكبة لأفضل الممارسات العالمية.

تعديلات متعددة

وقامـت الهيئـة بإصدار بعـض القرارات التنفيذيـة لتفعيـل قانـون رقـم ٥ لسـنة ٢٠٢٢ بشـأن تنظيـم وتنميـة اسـتخدام التكنولوجيا المالية في الأنشـطة المالية غير المصرفيـة الخدمات الماليـة غير المصرفية حيث أصـدرت ٣ قـرارات تنفيذية لرقمنة المعامـلات المالية غيـر المصرفيـة، الأول يخص التجهيـزات والبيئـة التكنولوجية، والثانـي يخـص الهوية الرقميـة والعقود الرقمية والسجلات الرقمية، والأخير يخص إنشاء سجل لمقدمي خدمات التعهيد.

كمـا قامـت بتعديل رأسـمال الشـركات الناشـئة فـي مجـال التكنولوجيـا المالية لتصبح ١٥ مليـون جنيه كحد أدنى لمزاولة أنشـطه التمويل غير المصرفي، وهو الأمر الذي يسمح للشـركات الناشئة في مجال التمويل غير المصرفـي بالعمل تحت مظلة رقابية، ومـن الجدير بالذكر أن هذا القرار ينظـم الترخيص للشـركات الناشـئة في مجـال خدمات التمويل غيـر المصرفي ولا يمتد أثرها للشركات الناشئة بصفة عامة. فيما لفت الدكتور فريد النظر إلى أن الهيئة قـد أحرزت تقدم كبير علـى صعيد الإطار التشـريعي والتنظيمي لتفعيل أول سـوق طوعـي أفريقـي لتداول شـهادات خفض الانبعاثـات الكربونية، موضحا أن سـوق الكربـون الطوعي يتيح فرص اسـتثمارية متنوعـة ويمكـن الشـركات مـن مواكبة التطورات العالمية في هذا الشـأن وخاصة الولوج بمنتجاتها للأسـواق الأوروبية عبر تنفيذهـا لمشـروعات خفـض الانبعاثات الكربونية وذلك وفق المعايير والممارسـات العالمية.

وأوضـح أنـه يجري فـي الوقـت الحالي اسـتكمال متطلبات تفعيـل صناديق القيم المنقولة على سـلع أخـرى بخلاف الذهب مثل الفضة، بعد أن شهدنا الفترة الماضية إطلاق أول صنـدوق مصري وهو صندوق «إي زد-جولـد» (AZ-Gold) مـن قبل شركة «أزيموت»، في مايو ٢٠٢٣، ثم تمت الموافقة خلال العام الجاري (٢٠٢٤) على إطـلاق صندوق آخر وهو صنـدوق بلتون إيفولف للاسـتثمار في الذهب «سبائك»، وكشـف عن أنـه يجري حاليـاً بحث طلب لإطـلاق صنـدوق ثالـث للاسـتثمار في الذهب، وهو صندوق تابع لإحدى شـركات البنك الأهلي.

صناديق التحوط

تختلـف أنـواع صناديق التحوط بشـكل كبير سـواء مـن حيث الحجم أو أسـلوب الاسـتثمار، ففي حـين أن بعضها ينتهج اسـتراتيجيات أسـتثمارية محافظة، تميل أخـرى إلى اتبـاع أسـاليب ذات مخاطر أعلى في سـعيها نحو تحقيق أرباح أعلى من السوق.

و عـادة ما تبني صناديق التحوط سمعتها علـى اسـتراتيجية اسـتثمارية محددة ، فعلى سـبيل المثال قد يتخصص صندوق فـي اسـتراتيجية «مراجحـة الاندماج » وهـو ما يعنـي أن يقـوم الصنـدوق من خلال الاسـتراتيجية المشـار إليها بشراء أسـهم شركة معينة بعد الإعلان عن عملية الاندمـاج، ولاحقـا يتم بيع جـزء من تلك الأسـهم على المكشـوف، حيث إنه يحاول هنا خلق تفاوت وتقلبات في سـعر السهم تمكنه من الربح.

وصناديـق التحـوط هي عبارة عن رأس مـال مدارة مـن قبل خبـراء لديهم مرونة كبيـرة في اسـتراتيجيتهم الاسـتثمارية، وعادة ما تتخذ مخاطر أعلى من الصناديق الاستثمارية التقليدية بهدف تحقيق عوائد أكبر.

ويعتبـر صنـدوق Bridgewater Associates صنـدوق التحـوط الأكبر في العالم ويسـتخدم أسـاليب الاسـتثمار «الكمية» لتحديد الاسـتثمارات الجديدة مع تجنب الاعتماد على النماذج التاريخية غير الواقعيـة، ووصلت أصولـه المدارة لـ١٥٠ مليار دولار بنهاية يناير الماضي.

وائل خطاب

وزيرة التخطيط: مصر تنجز صفقة "وطنية" وتطرح شركة الأمل للبلاستيك خلال العام الجاري

أعلنت الدكتورة هالة السـعيد، وزيرة التخطيط والتنميـة الاقتصاديـة، ورئيـس صنـدوق مصرالسـيادى، طرح شـركة الأمل للبلاستيك المملوكـة للدولـة ضمـن برنامـج الطروحات الحكوميـة، والإنتهاء مـن صفقة بيع حصة في الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية «وطنية» خلال العام الجارى.

جـاء ذلك خلال مشـاركتها في جلسـة بعنـوان «الاتجاهـات الاقتصاديـة الكلية في عام ٢٠٢٤» خلال فعاليات الندوة التي عقدتها مجموعـة بورصـة لنـدن (LSEG) والتـي تدورحول مسـتقبل وتحديات الأسـواق المالية والثـروات فـي مصروالمؤشـرات الاقتصادية العالمية والمحلية، بحضورأيمن سليمان، الرئيس التنفيـذي للصندوق، وأدارت اللقاء؛ ياسـمين صالح، رئيس تحريرموقع زاوية عربي.

قالت السـعيد: «نعمل على طرح شركة أخرى في قطاع الصناعات الغذائية، ونستهدف زيادة الأوزان النسبية لقطاعات الصناعة، والزراعة، والإتصـالات في معدل النمو إلـى ٣٥ ٪ نهاية ٢٠٢٦ مقابل ٣٠٪ حاليا» .

وتسـتهدف الحكومة حسـب وزيـرة التخطيط نحومليارالى مليار ونصف دولار من الطروحات الحكومية خلال العام الحالى، مشيرة إلى قرب

محللون يكشفون أسباب خسارة رأس المال السوقي للبورصة المصرية نحو ١٤٦,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي

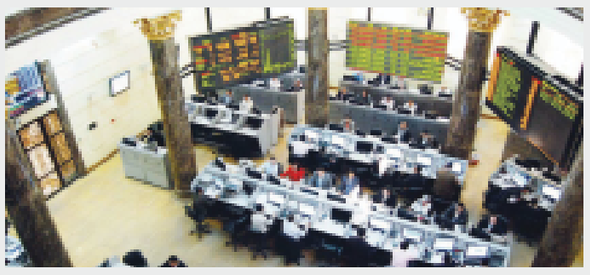

تراجع المؤشـر الرئيسـي للبورصة المصرية «إيجي إكس ٣٠» بنسـبة ٨,٥٢٪ ليغلق عند مسـتوى ٢٥٩١٧,٥٩ نقطة، ليفقد المؤشـر ٢٤١٥ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، وهبط مؤشـر الأسـهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس ٧٠ متسـاوى الأوزان»، بنسبة ٧,٨٠٪ ليغلق عند مستوى ٥٩٩٧,١٧ نقطة، وسجل مؤشـر «إيجي إكس ١٠٠ متساوى الأوزان» انخفاضـا بنسـبة ٨,٠٨٪ ليغلق عنـد مسـتوى ٨٥١٠,٢٤ نقطة، وسـجل مؤشـر «إيجي إكـس ٣٠ محـدد الأوزان» انخفاضا بنسبة ٨,٧٨٪ ليغلق عند مستوى ٣١٦٥٢,٤٠ نقطة، وقفز مؤشـر تميز بنسبة ٣,٠٥٪ ليغلق عند مستوى ٧٩٩٣,٦٣ نقطة.

رأس المال السوقي

وخسر رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحـو ١٤٦,٩ مليـار جنيه خلال جلسـات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ١,٧٦٨ تريليون جنيه، بنسبة انخفاض ٧,٧٪، وهبط رأس المال السـوقي للمؤشـر الرئيسـي من ١,٢٣٦ تريليون جنيه إلـى ١,١٢٥ تريليون جنيه، بنسـبة انخفاض ٩٪، ونزل رأس المال لمؤشـر الأسـهم الصغيـرة والمتوسـطة من ٤١٠,٧ مليـار جنيه إلى ٣٨٠,٥ مليار جنيه بنسبة انخفاض ٧,٤٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسـبة للتـداول، تراجـع إجمالـي قيمة التداول بالبورصة المصرية، إلى ٢٤٢,٩ مليار جنيه خلال الأسـبوع الماضي، في حين بلغت كميـة التداول نحو ٣,٥٠٥ مليار ورقة منفذة على ٤١٢ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٣٣٨,٨ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٨,١٩٤ مليار ورقة منفذة على ٦٠٠ ألف عملية خلال الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٥,٥٤٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمـة التداول للسـندات وأذون الخزانة نحو ٩٤,٤٦٪، وفقًا للتقرير الأسـبوعي للبورصة المصرية.

ووزعت إجماليات التداول للشـركات المدرجة فى مؤشـرات البورصة بين ٩,٨ مليار جنيه بالمؤشر الرئيسى للبورصة بحجم تداول ١,١ مليار ورقـة مالية منفـذة، وعمليات ٢٠٣,٦ ألف عملية، وبلغت قيمة التـداول بـ«إيجى إكـس ٧٠» نحـو ٢,٩ مليار جنيـه، بحجم تداول ١,٦ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ١٣٩,٣ ألـف عملية، وبلغت قيمـة التداول بـ«إيجى إكس ١٠٠» نحو ١٢,٧ مليار جنيه بحجم تداول ٢,٨ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٣٤٢,٩ ألف عملية.

التداول بثلاث علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية، عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشـرية خلال الأسـبوع الجـاري بناء على أسعار إغلاق الأسبوع الماضي، وضمت ٧١ شـركة، وذلك بعد إضافة ٣ أسـهم بالقائمة وهم شـركات حق اكتتاب شركة الصناعات الكيماويـة المصرية-كيما-٣، وجنوب الوادي للأسمنت، والدولية للصناعات الطبية-إيكمى، عقب تراجع أسعار الأسهم إلى ١,٩٤ جنيه، ١,٨٤ جنيه، ١,٨٥ جنيه، على التوالي.

وجاءت أبرز الشـركات الموجـودة بالقائمة: القاهرة للإسـكان والتعمير، وبنك الشـركة المصرفية العربيـة الدولية، وجولدن بيراميدز بلازا، ودايس للملابـس الجاهزة، ومجموعة جي.أم.سـي للاسـتثمارات الصناعيـة والتجارية المالية، وأيه كابيتال القابضة، وبرايم القابضة للاستثمارات المالية، ومجموعة عامر القابضة، وأوراسـكوم للاستثمار القابضة، وأوراسكوم المالية القابضة، واسباير كابيتال القابضة للاستثمارات المالية.

نهاية جلسات الأسبوع

وأنهـت البورصة المصرية، تعاملات جلسـة الأربعاء، نهاية جلسـات الأسـبوع الماضي، بتراجع جماعي للمؤشـرات بضغوط مبيعات المتعامليـن المصريـين والعـرب فيمـا مالت تعامـلات الأجانب للشـراء، وسـط تداولات بلغـت ٣,٧ مليار جنيه، وخسـر رأس المال السـوقي ٥٠ مليار جنيه ليغلق عند مستوى ١,٧٦٨ تريليون جنيه.

داليا احمد

العاصمة الإدارية تستقبل ٥٠ شخصا من ذوي الهمم في زيارة ميدانية للمشروعات

نظمت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، بالتعـاون مع وزارة الشـباب والرياضة، جولة إرشادية وزيارة استكشـافية للمدينة بمشاركة ٥٠ شخصا من ذوي الهمم.

وتعد هذه الجولة هي الثانية ضمن خمس زيارات تنظمها «العاصمة الإدارية» للأشـخاص ذوي الهمم ترتيبا على احتفالية "قادرون باختلاف"؛ بهـدف تعزيز الوعي المجتمعي بدور ذوي الهمم ودمجهـم في جميع مناحي الحيـاة، وفق بيان للشركة.

شـملت الجولة العديد من المشـاريع الضخمة فـي العاصمة الإداريـة الجديـدة، مثل: الحي الحكومي وسـاحة الشعب ومنطقة ساري العلم ومسجد مصر والكاتدرائية.

وفي هذا السـياق، قال المهنـدس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشـركة العاصمـة الإدارية للتنمية العمرانية: "ملتزمون بتوفيـر بيئـة ملائمة ومرافـق متكاملـة تلبي احتياجـات جميـع شـرائح المجتمـع وأهمهم ذوي القـدرات والهمـم، وسـنواصل العمـل بجدية لضمـان تحقيـق التكافـل الاجتماعي وتعزيـز دورنـا فـي اندماجهـم مـع المجتمع وذلـك وفقـا لتوجهـات الرئيس السيسـي".

وأعـرب ذوي الهمـم عـن سـعادتهم بزيـارة واستكشـاف المزيـد عـن مشـروع العاصمة الإدارية الجديدة والذي يعد من أكبر المشروعات القومية، وفق البيان.

اقتصادية قناة السويس تعلن افتتاح مصنع CSCEC الصينية لتصنيع الهياكل الفولاذية

شـهد وليـد جمـال الديـن، رئيـس الهيئـة العامـة للمنطقـة الاقتصاديـة لقناة السـويس، مراسـم افتتـاح مصنـع CSCEC STEEL EGYPT لتصنيـع الهيـاكل الفولاذيـة التابـع للشـركة الصينيـة العامـة للهندسـة المعماريـة China State Construction Engineering Corporation (CSCEC Group) ، والذي يقام على مساحة ٢٧٠٣٩ متر مربع، بإجمالي اسـتثمارات تبلـغ ٨٧,٤ مليون يوان صيني.

ويهدف المشـروع لتصنيـع الهيـاكل الفولاذية بما في ذلـك التطوير الفنـي، والتصميم، وعمل الاختبارات، والمعالجة، والبناء للهياكل الفولاذية، بطاقـة إنتاجية ٢٥ ألف طن من الهياكل الفولاذية سنويا، كما يستهدف توفير ٢٠٠ فرصة عمل.

وقال وليد جمـال الدين، إن صناعة الفولاذ تمثل أهمية كبرى نظرا لأنهـا أحد الدعائم للعديد من القطاعات الصناعية الأخـرى، بالإضافة لكونها مكون أساسي في عمليات البناء والتشييد.

وأشـار إلـى أن المصنـع تـم تنفيـذه خلال ٨ أشـهر وهي فتـرة زمنية وجيزة ممـا يعبر على نجاح الشـراكة بين المنطقـة الاقتصادية والمطور الصناعـي "تيـدا – مصر"، والتـي وفرت بيئة داعمة وجاذبة للاستثمار، وسوف يشهد المستقبل القريب العديد من الاستثمارات الصينية الأخرى مـن خلال توسـعات "تيدا – مصـر" والمناطق الصناعية المختلفة بالمنطقة الاقتصادية.

وذكـر، أن المنطقة الاقتصادية اسـتقبلت خلال الأسـبوع الحالي العديد من الوفود الاقتصادية الصينيـة التي تمثل مختلف القطاعات الصناعية والمقاطعـات الصينيـة، والتـي أبـدت رغبتهـا بالاسـتثمار داخل المنطقـة الاقتصادية لما توفره من نفاذية لمختلف الأسـواق المحليـة والإقليمية والعالمية، كما وجه الشـكر للجهـود التي تبذلها السـفارة الصينيـة بالقاهـرة لدعـم التقـارب الاقتصادي بين البلدين.

«الرقابة المالية» تطور قواعد القيد لتيسير تعامل الشركات على أسهم الخزينة

أصـدرت الهيئة العامـة للرقابة المالية، برئاسـة الدكتـور محمد فريـد، قرارًا جديدًا لتسـهيل تعامل الشركات على أسهم الخزينة، ما يمكن الشركات القيد لها أسـهم من الاسـتثمار في أسـهمها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من فرص نموها، وذلك من خلال السوق المفتوحة وسـوق الصفقات الخاصة أيضًا، مع الالتزام بالقواعد الخاصة بذلك.

ووفقًا لبيان صادر عن الهيئة، سـمحت التعديلات الجديدة للشـركات الراغبة في شـراء أو بيع جانب من أسـهمها (أسـهم الخزينة) بأن تخطر البورصة مسـبقًا برغبتها في ذلك على النموذج المعـد بالبورصة والمعتمد مـن الهيئة، على أن يُرفق بالإخطار محضر اجتماع مجلـس إدارة الشـركة المتضمن قرار الشـراء أو البيع قبل بدء التنفيذ، وذلك وفقـا للقـرار رقـم ٧٧ لسـنة ٢٠٢٤، بتعديـل قـرار مجلـس إدارة الهيئـة رقم (١١) لسـنة ٢٠١٤ بشـأن قواعد قيـد وشـطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

أسـهم الخزينة، بحسـب بيان الهيئة، هي أسهم تشـتريها الشركة المصدرة لها والمطروحة للتداول من خلال سـوق الأوراق المالية بسـعر السـوق، لترفع نسـبة ملكيتها من الأسـهم المتاحة في السـوق، كذلك تعزيز سـعر السـهم وإظهـار الثقـة في تحقيـق النمو على المدى الطويل.

وشـمل القـرار الضوابـط الخاصـة بعمليـات الشـراء أو البيـع بأسـهم الخزينة، وهي أن تكون الأسـهم المراد شـرائها فـي صـورة أسـهم محلية، وألا تقل مدة احتفاظ الشـركة بأسـهم الخزينة عن ٣ أشهر وألا تزيد على سنة ميلادية مـن تاريخ التنفيذ أو الحصول عليها وإلا وجب عليهـا تخفيض رأس مالهـا بمقـدار القيمة الاسـمية لتلك الأسهم.

كمـا نص القـرار على أنـه لا تتجاوز نسـبة أسـهم الخزينة ما يعادل ١٠٪ مـن إجمالي أسـهم الشـركة المقيدة، وكذلك ألا يؤدى شـراء الشركة لأسهم الخزينة إلى انخفاض نسـبة الأسـهم حرة التداول بالشركة عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالقواعد.

نـص القرار على أن يتم شـراء أو بيع أسـهم الخزينـة من خـلال طريقتين، الأولـى من خلال السـوق المفتوح على ألا تتجاوز فترة تنفيذ عملية الشـراء أو البيع بحسـب الأحوال مدة شـهر من تاريخ الإخطار.

وفـي حالة عدم إتمـام تنفيذ ٥٠٪ من الكمية المطلوب شرائها خلال تلك المدة، لا يجـوز التقدم بطلب لشـراء أسـهم خزينة مرة أخرى قبل مرور ٣ أشـهر من تاريخ التنفيذ السابق إلا إذا قدمت الشركة مبررات تقبلها البورصة.

ويقتصر تعامل وإدراج الأوامر لأسهم الخزينة، وفقا للقرارعلى جلسة التداول الأساسية دون الجلسات الاستكشافية وجلسة مزاد الإغلاق.

أمـا الطريقة الثانية، هي شـراء أو بيع أسهم الخزينة من خلال سوق الصفقات الخاصة وفقا لضوابط محددة، وهي أن يتم تنفيذ العملية خـلال ٥ أيام عمل، ويجوز مدها بناءً علـى مبررات تقبلها البورصة.

أجـازت الضوابـط مـن خلال سـوق الصفقات الخاصة اشـتراك الداخليين بما فيهم أعضاء مجلس إدارة الشركة ومجموعاتهـم المرتبطـة والشـركات التابعة والشـقيقة ببيع أسـهمهم خلال فترة تنفيذ الشـركة لعملية شراء أسهم الخزينة.

وتلتزم الشـركة بتمويل عملية الشـراء من خـلال مواردها الذاتيـة ولا يجوز لهـا تمويلهـا عـن طريـق الاقتراض، ويجب على الشركة أن ترفق مع إخطار الشـراء، إقرار من الممثل القانوني لها أو تقرير حديث من مراقب حسـاباتها يفيد توافر الموارد المالية لديها لشـراء أسهم الخزينة.

وتكـون الشـركة ملزمـة بالإفصـاح للبورصة عن نسبة ما تم شراؤه أو بيعه من أسـهم الخزينة بنهاية كل جلسـة تداول تم فيـه التنفيذ، وتقوم البورصة بنشر الإفصاح بالوسائل المعدة لديها.

كما يجب على المسـاهم والأشـخاص المرتبطـة بـه حـال تجـاوز النسـب الموجبة لتقديم عرض شـراء إجباري، الامتناع عن التصويت بنسـبة الأسـهم المتجاوزة علـى الموضوعات المعروضة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة وكذا عدم زيادة نسـبة التملك على تلك الأسـهم وذلك ما لـم يتم التصرف في تلك الأسـهم المتجاوزة أو الاستثناء من التقدم بعرض الشراء الإجباري.

كانت أصـدرت الهيئة العامـة للرقابة الماليـة، إجـراءات اسـتثنائية بصفة مؤقتة مع انتشـار فيروس كورونا، في عام ٢٠٢٠، تسـمح للشـركات المقيد لها أسـهم بجداول البورصة المصرية بإخطـار البورصـة فـي ذات اليـوم المقتـرح لتنفيذ شـراء أسـهم خزينة، وذلك بدلا إخطارهـا قبلها بثلاثة أيام، ثم أنهت الهيئـة العمل بتلك الإجراءات الاستثنائية، مع بداية العام الماضي.

وأصـدر مجلـس إدارة الهيئـة قرار رقم (٢١٠) لسـنة ٢٠٢٣، والذي أتاح التعامل على أسـهم الخزينة من خلال السـوق المفتـوح فقط بدلا من سـوق الصفقـات الخاصة، مع إلغـاء الفترة الزمنية السـابقة والمحددة بثلاثة أيام على الأقل قبـل التعديل ما بين اخطار الشركة بشراء أسهم الخزينة والتنفيذ، مـع إرفـاق محضر اجتمـاع مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار الشراء أو البيع قبل بدء التنفيذ.

من جانبـه قال الدكتـور محمد فريد، رئيـس الهيئـة العامة للرقابـة المالية، إن القـرار يسـتهدف تيسـير تعامل الشـركات المقيد لهـا أوراق بجداول البورصة على أسـهم الخزينة، مؤكدًا حرص الهيئـة على اسـتكمال جهود تطويـر قواعد قيـد وشـطب الأوراق الماليـة، واسـتحداث آليـات تسـاعد الشركات في تطوير أعمالها واستدامة نمو أنشـطتها وتحقيق مسـتهدفاتها واستكشاف مزيد من الفرص والحلول للنمـو من خـلال القطـاع المالي غير المصرفي.

أوضح الدكتور فريـد أنه بموجب تلك التعديـلات التـي تسـتهدف تيسـير إجراءات التعامل على أسـهم الخزينة، سـتتمكن الشـركات المقيدة لها أسهم بجداول البورصـة المصرية من إعادة توجيـه بعـض الفوائـض أو المـوارد النقدية الذاتية للشـركة للاستثمار في أسهمها كأسـهم خزينة بشكل أسهل.

وتساعد التعديلات الجديدة في تحقيق الهدف من التعامل على أسـهم الخزينة، وذلك بتمكـين الشـركات الراغبة في شـراء أسـهم الخزينة من تنفيذ كامل الكمية المطلوب شرائها.

تخصيص أراض لـ١١ شركة بالدولار الأمريكي

أحيط مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي، بموافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية، في جلسته رقم ١٨٨ بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٤، على طلبات تخصيص بعض قطع الأراضي، لـ١١ شركة، بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد، بمساحات متنوعة. وبحسب بيان المجلس، توزعت الأراضي على مُدن: (العبور، ودمياط الجديدة، و٦ أكتوبر الجديدة، وبدر، والقاهرة الجديدة) لتنفيذ أنشطة عمرانية متكاملة، وتجارية إدارية، وخدمات استثمارية، وإقامة مخزن، ومدرسة، ومحطة تموين سيارات، ومخبز.

شل تعلن بدء تنمية المرحلة الحادية عشرة بمنطقة امتياز غرب الدلتا العميق بالتعاون مع إيجاس

اعلنت شركة شل مصر وشركائها: الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، والهيئة المصرية العامة للبترول، وشركة بتروناس، إلى اتفاق حول بدء تنمية المرحلة الحادية عشرة بمنطقة امتياز غرب الدلتا العميق بالبحر الأبيض المتوسط. يتضمن مشروع تنمية المرحلة الحادية عشر حفر ٣ آبار باستخدام جهاز الحفر البحري Scaraboe 9. يقوم الجهاز حاليًا بحفر ٣ آبار في مشروع تنمية المرحلة العاشرة، الذي وافق عليه شركاء الامتياز في ٢٠٢٣، إذ بدأ الحفر في مارس ٢٠٢٤. وتمثل مرحلة الحفر العاشرة والمرحلة الحادية عشرة على التوالي، فرصة كبيرة لتحسين العمليات والتكلفة، إذ تزيد من قيمة تجهيز الحفر في الموقع.

وقالت داليا الحابري، رئيس مجلس إدارة شركات شل في مصر: "تفخر شركة شل بمواصلة تعاونها طويل الأمد مع الحكومة المصرية وشركائنا لإطلاق الإمكانات الكاملة لمنطقة امتياز غرب الدلتا العميق. وتمثل المرحلة الحادية عشرة استثمارًا كبيرًا لتأمين إمدادات غاز إضافية لنظام الطاقة في مصر، وتواصل التزامنا بإتمام هذا المشروع بأعلى معايير الكفاءة والأمان".

وزير قطاع الأعمال يستعرض تفاصيل مشروع استخراج الأملاح و المعادن بالشراكة مع القطاع الخاص

تلقى وزير قطاع الأعمال العام الدكتور محمود عصمت، تقريرًا حول مشروع إقامة مجمع صناعي متكامل لاستخراج الأملاح والمعادن من المحلول المر بشركة النصر للملاحات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

واستعرض "عصمت" المشروع بمراحله المختلفة وخطوات تنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص، والذي يهدف إلى الاستفادة من المحلول المر بإقامة مجمع صناعي لاستخراج الخامات عالية القيمة بطاقة إنتاجية مستهدفة سنويًا تشمل ٣٨٠ ألف طن من ملح الطعام، و١٤٠ ألف طن من سماد سلفات الماغنسيوم، و٧٨ ألف طن من هيدروكسيد الماغنسيوم، و٢٨ ألف من كلورايد البوتاسيوم، و٢٣٠٠ طن من البروميين، حيث تدخل تلك الخامات في العديد من الصناعات الكيماوية والدوائية وغيرها، وكذلك تطوير منطقة الملاحة في إطار خطة التنمية المستدامة التي تشهدها شبه جزيرة سيناء.

«طربول الصناعية» تستعد لافتتاح 1500 مصنع ومشروعات هيدروجين أخضر بـ15 مليار دولار

وجهت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، بوضع تصور لبناء شراكة بين الصندوق والصناديق الفرعية ومدينة طربول الصناعية، والتوسع في تقديم مبادرات لدعم الصناعة وأصحاب المشروعات

ووجهت السعيد خلال اجتماع مع المهندس شريف حموده، رئيس مجلس إدارة مدينة طربول الصناعية، بحضور أيمن سليمان، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، والمستشار محمد أبازيد، المستشار القانوني لوزيرة التخطيط، وكمال نصر، مساعد الوزيرة لشؤون المكتب الفني، ووائل زيادة، مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، بدراسة أوجه التعاون في ملف مشروعات الهيدروجين الأخضر بين الصندوق السيادي وطربول الصناعية.

«إيجاس» تتعاقد علي سفينة أسترالية لتحويل الغاز المسال المستورد من الخارج

تعاقدت الحكومة على استئجار سفينة إعادة تغويز عائمة من أستراليا، وذلك في إطار الاستعدادات الجارية لاستيراد كميات من الغاز المسال لتلبية الطلب في السوق المحلي مع زيادة معدلات الطلب خلال الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

ووقعت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية إيجاس (EGAS)، عقد استئجار وح

الحكومة تستعرض الموقف التنفيذي للإفراج الجمركي عن البضائع في الموانئ

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الموقف التنفيذي للإفراج الجمركي عن البضائع في الموانئ، وموقف تطبيق منظومة الشحن المسبق، وذلك بحضور أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وعصام عمر، وكيل محافظ البنك المركزي، والشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك، ومنى ناصر، مساعد وزير المالية لإدارة مشروعات تطوير الجمارك، وأماني الوصال، مدير صندوق تنمية الصادرات، وأحمد العسقلاني، رئيس الإدارة المركزية للتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة.

وأكد مدبولي، حرصه على متابعة إجراءات الإفراج عن البضائع بالموانئ المصرية، من خلال عقد الاجتماعات والتواجد ميدانيًا بالموانئ، بما يضمن ايقاعًا مُتسارعًا مُنتظمًا لهذه المنظومة، على نحو يُعزز حجم المعروض بالسوق المصرية من السلع الاستراتيجية، ومستلزمات الإنتاج، في ضوء إتاحة العملة الأجنبية من الجهاز المصرفي.

الصادرات الهندسية تحقق أعلى رقم في تاريخها بـ ١,٢ مليار دولار بالربع الأول من ٢٠٢٤

كشفت بيانات المجلس التصديرى للصناعات الهندسية ارتفاع صادرات القطاع خلال الربع الأول من ٢٠٢٤ لتسجل مستويات ١,٢٥٤ مليار دولار مقابل ٩٨٠,٤ مليون دولار عند المقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى بنسبة ارتفاع ٢٨٪ فى زيادة هى الأكبر فى تاريخ قطاع الصناعات الهندسية.

وقال المجلس التصديرى للصناعات الهندسية إن الصادرات الهندسية حققت مستوى غير مسبوق فى شهر مارس ٢٠٢٤ بالمقارنة بنفس الشهر من ٢٠٢٣ بنسبة زيادة بلغت ٢٨,٢٪، إذ حققت الصادرات ٤٥٩ مليون دولار فى مارس ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٣٥٧,٩ مليون دولار فى مارس ٢٠٢٣. وعن أهم القطاعات التى زادت صادراتها خلال الربع الأول من ٢٠٢٤ منها صادرات الكابلات حققت نمو ٤٨,٥٪ ومكونات السيارات حققت زيادة بنسبة ٤٧,٨٪ أما صادرات الأجهزة المنزلية حققت ١٥,٣٪ وصادرت الصناعات الكهربائية والإلكترونية سجلت زيادة بنسبة ١١٪ ووسائل النقل حققت قفزة بنسبة ١٤٣٪.

وفى هذا الإطار أكد المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، أن الأرقام القياسية للصادرات المصرية الهندسية التى تم تحقيقها فى الربع الأول من ٢٠٢٤ تحمل دلالات وإشارات مهمة لعل أبرزها أنها تؤكد على القدرات الهائلة للصناعات الهندسية فى مصر كما تشير إلى ضرورة العمل بشكل مستدام على الوصول إلى أسواق جديدة بجانب الأسواق الثابتة التى تعتمد عليها الشركات المصدرة.

اسلام عبدالفتاح

وزير التموين: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعى فى تنقية بطاقات التموين

قال وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن الاستفادة منها بشكل كبير في مختلف المجالات ومن بينها مجالات عمل وزارة التموين بما يحقق مصلحة المواطنين، ويسير عليهم الحصول على مختلف الخدمات.

وأوضح المصيلحي، أن مظاهر الحياة أصبحت بحاجة إلى إعادة صياغة عملية التعليم والتعلم؛ بناءً على حقيقة الاتصالات السريعة والبيانات الضخمة والقدرة على الاستنتاج والتعلم، فضلًا عن معدل تعلم برمجيات الذكاء الاصطناعي الذي أصبح أسرع من القدرات البشرية.

ولفت وزير التموين إلى الحاجة لاستمرار لجان صياغة القوانين في الانعقاد واستمرار مواصلة علمها بشكل دائم، وذلك في ضوء التطورات المتلاحقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

جاء ذلك خلال افتتاح أعمال مؤتمر "الذكاء الاصطناعي التوليدي وأثره على حقوق الملكية الفكرية"، والذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية "وايبو" والجامعة البريطانية بالقاهرة، وبحضور وزراء التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت، ووكيل مجلس النواب محمد أبو العينين، وسفراء عدد من الدول العربية والأجنبية لدى القاهرة، بالإضافة إلى رؤساء الجهات والهيئات القضائية.

غرفة بورسعيد التجارية: أسعار الأسماك انخفضت من ٥٠ إلى ٧٠٪ بعد المقاطعة

تفقد محمد سعدة، رئيس غرفة بورسعيد التجارية وسكرتير عام اتحاد الغرف التجارية، في جولة شارك فيها مع اللواء عادل الغضبان، محافظ بورسعيد، يرافقه إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، على الأسواق في المحافظة ، الأربعاء الماضي ، لمتابعة سير العمل والتأكد من الالتزام بالأسعار المحددة للسلع الغذائية وأيضًا الالتزام بقرارات رئاسة مجلس الوزراء لتخفيض السلع الغذائية.

وقال «سعدة»، إن العديد من السلع الغذائية وعلى رأسها السكر والأرز والبقوليات ومنها الفول والعدس واللوبيا والعطارة والسكر والزيوت والسمن والمكرونة انخفضت بنسب ١٥ وحتى ٣٥٪.

وفي سياق متصل، قال رئيس غرفة بورسعيد التجارية، أنه تم عقد اجتماع مع أعضاء شعبة المخابز بالغرفة ومجموعة من أصحاب المخابز وأصحاب مستودعات الدقيق، بحضور الأستاذ محمد عوض، وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية ببورسعيد، وذلك بناء على طلب الشعبة، لمناقشة تسعير الخبز السياحي الحر والفينو.

غرفة الصناعات الغذائية تتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد في تطوير قطاع الاستزراع والتصنيع السمكي

أعلنت غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات برئاسة المهندس اشرف الجزايرلي بروتوكول تعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد يهدف الي تطوير قطاع الاستزراع والتصنيع السمكي، من خلال العديد من التفاهمات والبرامج والمشروعات المشتركة.

وقع على البروتوكول الدكتور هاني المنشاوي رئيس شعبة الأسماك بغرفة الصناعات الغذائية والدكتور عادل على أحمد رئيس المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد.

وقال المنشاوي، يدعم هذا البروتوكول دور الغرفة في مساندة استراتيجية الدولة نحو النهوض بالصناعة الوطنية والتنمية وخدمة المجتمع من خلال التعاون المشتركة بين قطاع الصناعة والبحث العلمي لتطوير قطاع الاستزراع والتصنيع السمكي من خلال تبنى خطط عمل قصيرة وطويلة الأجل.

واوضحت الدكتورة مايسة حمزة القائم بأعمال المدير التنفيذي للغرفة، ان التعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد يشمل النواحي العلمية والبيئية والمجتمعية إلي جانب برامج التدريب وإدارة الجودة في مجالات الاستزراع والتصنيع السمكي حيث تهدف هذه المذكرة إلى التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والمشاركة في نقل الخبرات العلمية والاستشارية والتطبيقية.

«شهادة إدارة التصدير».. خطوة علي طريق الوصول إلي حلم ال ١٤٥ مليار دولار

أطلق مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامج شهادة إدارة التصدير المعتمدة، وذلك تحت رعاية وزارتي التجارة والصناعة والتعاون الدولي بحضور المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، وعدد من المسئولين الحكوميين وقادة الصناعة بفندق النايل ريتز- كارلتون بالقاهرة.

ويأتي هذا البرنامج تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة بما يسمح بتلبية الاحتياجات المحلية من جهة، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. ويستهدف هذا البرنامج تحسين كفاءة كوادر العاملين بمجال إدارة التصدير، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، من خلال توفير تدريب متخصص لمساعدي التصدير حديثي التخرج، ومديري التصدير، فضلاً عن أصحاب الأعمال.

وقالت لورا جونزاليز، مدير مكتب التنمية الاقتصادية بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر:" تدعم الحكومة الأمريكية ، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الهدف الطموح للحكومة المصرية للوصول إلى ١٤٥ مليار دولار من الصادرات السنوية بحلول عام ٢٠٣٠. وعملت الولايات المتحدة ومصر سوياً من خلال شراكة مُستدامة وعميقة بهدف تطوير التجارة وتقليل الحواجز أمامها من خلال خلق توفير المناخ الملائم والمشجع للمصدرين من خلال مشروعات مثل مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر.

وأشار رشيد بنجلون، مدير مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر، إلى أن المشروع يعمل على تعزيز التجارة الدولية لمصر من خلال زيادة الصادرات المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى أن المشروع يدعم برنامج شهادة إدارة التصدير المعتمدة لخلق فرص عمل مُستدامة لحديثي التخرج، بالإضافة إلى بناء كوادر قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل في مجال التصدير، وزيادة تنافسية الشركات المصرية المصدرة. وأضاف أن البرنامج يُنفذ من قبل شركة ترين للتدريب، بالشراكة مع جامعة النيل، وشركة الأكاديمية التابعة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة نكسفورد بالولايات المتحدة الأمريكية لاعتماد شهادة البرنامج.

وقال الدكتور تامر محمود، رئيس مجلس إدارة شركة ترين للتدريب، إن برنامج شهادة إدارة التصدير المعتمدة هو بمثابة مبادرة حيوية تجمع بين المعرفة العلمية والخبرات العملية، وخطوة مهمة لملء الفجوة في مجال إدارة التصدير وتمكين الشركات من المشاركة في التجارة الدولية وزيادة فرص الحصول على كوادر مُدرّبة بشكل جيد ومعتمد من جهات مختلفة. وأوضح أن البرنامج يتضمن سلسلة من التدريبات لمدة عشرة اسابيع، وسوف ينعقد البرنامج في عدة أماكن مختلفة من جمهورية مصر العربية من ضمنها مقر جامعة النيل بمحافظة الجيزة، ومقر الأكاديمية العربية بالقاهرة، فضلاً عن التوسع في محافظات أخرى في المستقبل.

زيادة الصادرات

وفي كلمته ، أكد المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أهمية تضافر جهود المؤسسات الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص لتحقيق مستهدفات الدولة المصرية الرامية لزيادة الصادرات الوطنية لمختلف الأسواق العالمية من خلال تعميق الصناعة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية ذات القيمة المضافة المرتفعة، فضلاً عن التوسع في توفير الحوافز الاستثمارية التي من شأنها تعزيز تمكين القطاع الخاص.

وقال الوزير خلال فعاليات افتتاح حفل إطلاق برنامج شهادة إدارة التصدير "خطوة حاسمة نحو تعزيز القدرات التصديرية في مصر" الذي نظمه

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية : شراكة عميقة مع مصر و الحكومة الأمريكية تدعم الهدف الطموح للحكومة المصرية للوصول إلى 145 مليار دولار بحلول عام 2030

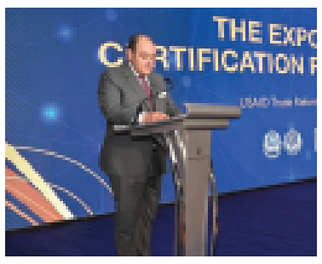

مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، إن الدولة المصرية تحرص علي إنهوض بمعدلات الصادرات المصرية باعتبارها رافدا رئيسيا في منظومة الاقتصاد المصري، لافتا الي حرص التجارة والصناعة على تقديم كافة أشكال الدعم اللازمة لتعزيز نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية.

وأوضح سمير أن وزارة التجارة والصناعة تواصل في هذا الصدد تذليل عقبات الاستثمار وتعزيز الإنتاج الصناعي من خلال حزمة من الإجراءات من بينها استمرار الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للصناعة وتحسين التجارة بهدف زيادة الصادرات المصرية البترولية وغير البترولية إلى ١٤٥ مليار دولار سنويا على مدى السنوات الست المقبلة، إضافة إلى زيادة الناتج الصناعي بنسبة ٢٠٪ سنويا، ورفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ على الأقل، إضافة إلى زيادة فرص العمل من خلال توفير من ٧ إلى ٨ ملايين فرصة خلال تلك الفترة.

وأشار الوزير إلى أن هذه الجهود تعكس يقين الدولة بضرورة زيادة نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي من إجمالي نسبة الناتج المحلي الإجمالي بما سيساعد على زيادة حجم الصادرات المصرية، إلا أن التوسع في الحوافز المرتبطة بتعزيز الإنتاج الصناعي ينبغي أن يصاحبه وجود مستوى عال من الوعي التصديري لدى الشركات المصرية للتعرف على الفرص المتاحة بالأسواق الخارجية بهدف تحديد الأسواق الأكثر ملاءمة للمنتجات المصرية وسبل النفاذ لتلك الأسواق.

حوافز لجذب الاستثمارات

وقال المهندس أحمد سمير وزير الصناعة والتجارة، إن الحكومة حريصة على تطوير الصادرات من خلال تعميق الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الصناعية وتوفير الحوافز الاستثمارية وتذليل عقبات الاستثمار.

وأشار إلي العمل على زيادة الصادرات المصرية البترولية وغير البترولية إلى ١٤٥ مليار دولار خلال ست سنوات وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج القومي إلى ٢٠٪ سنويا ، مشددا على ضرورة وجود وعي لدي الشركات المصرية لتحديد الأسواق العالمية المستهدفة لزيادة الصادرات من أجل تحقيق أفضل استفادة من البرامج المقدمة من وزارة التجارة والصناعة لدعم وزيادة الصادرات.

يشار الي أنه تم تحديد عدد من الصناعات الاستراتيجية لمنحها حوافز استثنائية لجذب كيانات صناعية عالمية وتم تحليل سلاسل القيمة المضافة لهذه الصناعات لتحديد المواد الخام ومدى توافرها في مصر، كما حددت الوزارة الحوافز الاستثمارية الجديدة المقرر منحها لهذه الصناعات والتي تشمل إعفاءات ضريبية واستعادة نسبة من قيمة المرافق في حالة الانتهاء من المشروع في نصف المدة المقرر.

غرفة الصناعات الغذائية

و شاركت غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية في فعاليات افتتاح حفل إطلاق برنامج شهادة إدارة التصدير (EMCP)، "خطوة حاسمة نحو تعزيز القدرات التصديرية في مصر" الذي نظمه مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID TRADE.

وفي بداية كلمته اشاد المهندس اشرف الجزايرلي رئيس غرفة الصناعات الغذائية، بأهمية برنامج شهادة إدارة التصدير لدعم الصناعات الغذائية على النمو والتطوير والذي يمثل خطوة مكملة لمشروعات الغرفة والتي تتم بالشراكة والتعاون مع الشركاء والجهات الدولية المانحة في نحو ١٩ برنامجًا ومشروعًا تنمويًا حيث ان الغرفة شريك استراتيجي في العديد من البرامج التنموية التي تتم تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة.

تنمية الصادرات بأفريقيا

كانت لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب وافقت خلال اجتماعها الأسبوع الماضي ، برئاسة النائبة نيفين الطاهري، وكيل اللجنة، على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٨٣) لسنة ٢٠٢٤، بشأن الموافقة على انضمام مصر إلى عضوية صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا (FEDA) التابع للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد.

اسامة السيد

يقام تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء في ١٣ مايو ٢٠٢٤

«رجال الأعمال» تعلن تفاصيل مؤتمر المثلث الذهبي بعنوان «الاستثمار .. الصناعة.. التصدير»

أعلنت جمعية رجال الاعمال المصريين برئاسة المهندس على عيسى، تنظيم مؤتمر المثلث الذهبي لدعم الاقتصاد المصري بعنوان: "الاستثمار... الصناعة...التصدير" تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وذلك يوم الإثنين ١٣ مايو المقبل.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن تفاصيل المؤتمر بحضور الشريك الاستراتيجي للمؤتمر شركة جي في للتنمية العمرانية المطور العام لمشروع مدينة طربول ، والراعي البلاتيني الحصري للمؤتمر البنك المصري لتنمية الصادرات .

وقال المهندس مجد الدين المنزلاوي الأمين العام للجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، إن المؤتمر يهدف الي مساندة الدولة في الوصول الى النمو الاقتصادي المستدامة من خلال التركيز على ٣ محاور رئيسية مرتبطة معا وهي الصناعة والاستثمار والتصدير ولذلك سمي بمؤتمر المثلث الذهبي.

وأضاف أن هذه المحاور الثلاث سيتم الحديث عنها في ٣ جلسات متخصصة تضم متحدثين من الهيئات الحكومية ذات الصلة والخبراء والمتخصصين ورجال الأعمال والمستثمرين الأجانب والمصريين ممن لديهم قصص نجاح وتجارب في النمو وتجاوز التحديات حيث أن النماذج الناجحة عنصر هام من عناصر جذب الاستثمار.

وقال سنعمل على دعم هذه المحاور في إطار من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بإصدار حزمة من التوصيات ومتابعة تنفيذها للوصول إلى نتائج جيدة تحقق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة.

وأكد أن العديد من الدول تبنت توصيات رجال الأعمال وسبقتنا بتطبيقها، كذلك تبنت الحكومة المصرية العديد منها وحققت نتائج ملموسة واثبتت نجاح وجهة نظر القطاع الخاص مثل الرخصة الذهبية ومبادرة تمويل القطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي بفائدة ١٥٪ وهي محفزة للقطاع الخاص في الوقت الحالي بالإضافة الى تأجيل الضريبة العقارية على المصانع وغيرها.

وقال: الاستثمارات هي التي تزيد من حجم الصناعة والزراعة والناتج المحلي بالإضافة الى الصادرات، لذلك نري أهمية تعديل بعض القوانين لتحسين مناخ الأعمال ونطمح من خلال هذا المؤتمر إلى إلقاء الضوء على التوصيات التي تحسن من البيئة الاستثمارية وتخدم الصناعة، مشيرا إلى أن المجلس الأعلى للإستثمار طرح نحو أكثر من ٢٠ نقطة طرحتها جمعية رجال الأعمال المصريين لحل كثير من العوائق، كما أن القيادة السياسية والحكومة تركز على الصناعة والزراعة وتحاول أن تستجيب لتحسين بيئة الاستثمار لخدمة الصناعة.

وأضاف أن حجم الصادرات الحالي لا يتماشى مع قدرتنا وطاقاتنا الصناعية والزراعية، كما أن تحقيق ١٠٠ مليار دولار صادرات ليس بكثير ولذلك نعتبر أنفسنا القطاع الخاص ذراع وأداة تنموية للدولة ونأمل في الخروج من المؤتمر بتوصيات تمهد الطريق لقفزات سريعة في حجم الصادرات والذي لا يحدث إلا بزيادة الإنتاج.

وحول مؤتمر المثلث الذهبي، أفاد الأمين العام للجمعية أن الجلسة النقاشية الأولى تختص ببيئة الاستثمار الصناعي ولها محاور رئيسية تصب في صالح إستدامة الإقتصاد مثل رفع القدرة التنافسية ودور تكنولوجيا الجيل الرابع في تطوير الصناعة المحلية للخروج إلى العالمية، واليات تفعيل التشريعات الخاصة بتطوير الصناعة ومنها قانون الصناعة الموحد وقانون تفضيل المنتج المحلي.

وأضاف المنزلاوي أن الجلسة النقاشية الثانية عن الاستثمار المباشر وغير المباشر ودوره في رفع معدلات النمو الصناعي وتناقش في عدة محاور دور المناطق الاقتصادية الخاصة في جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية والمحلية حيث تستعرض تجربة مدينة طربول الناجحة بقيادة الدكتور شريف حمودة رئيس شركة جي في للتنمية العمرانية المطور العام للمدينة بجانب إستعراض أهم الحوافز والفرص الواعدة للإستثمار الصناعي بحضور ممثل الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكذلك دور مؤسسات التمويل والصناديق الاستثمارية والبورصة في نمو المشروعات و بالإضافة إلى كلمة البنك المصري لتنمية الصادرات.

وتابع أن الجلسة الثالثة تناقش مع الخبراء المعنيين تطوير القدرات التصديرية للصناعة المصرية والخروج بها إلى اسواق جديدة من خلال الآليات الواجب توافرها لفتح أسواق تصديرية جديدة ودور مكاتب التمثيل التجاري في الترويج إلى جانب دور المجالس التصديرية وقدرتها على مساندة المصدرين لإختراق أسواق جديدة بالإضافة إلى إستعراض خريطة المعارض والدراسات التسويقية بحضور الدكتور شريف الجبلي رئيس شعبة المصدرين بإتحاد الغرف التجارية والأستاذ يحيي الواثق بالله وكيل اول الوزارة رئيس جهاز التمثيل التجاري، والدكتور وليد جمال الدين رئيس المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية.

من جانبه أكد اللواء أشرف رأفت نائب الرئيس التنفيذي لدينة طربول لشئون الإستثمار، أن مشروع طربول هو أول مدينة صناعية متكاملة في مصر من بين ١٤٩ منطقة صناعية، كما أنه يعد المشروع التنموي القائم على الصناعة، وتبلغ مساحته ١٠٩ مليون متر مربع، لافتا إلى أن المدينة تلقت العديد من الطلبات الاستثمارية من مستثمرين أتراك وصينيين لإقامة تجمعات صناعية في العديد من القطاعات ومنها المنسوجات.

وقال الأستاذ يحيي العناني نائب رئيس قطاع تمويل الشركات بالبنك المصري لتنمية الصادرات E Bank، أن البنك يستهدف من رعايته لمؤتمر المثلث الذهبي تعريف المستثمرين والشركات الصناعية سواء صغيرة أو متوسطة أو كبيرة بالخدمات والبرامج والمنتجات الجديدة لباقة من طرق التمويل لدعم وتنمية المصدرين.

وأكد الدكتور محمد يوسف المدير التنفيذي لجمعية رجال الأعمال، أن انعقاد المؤتمر الصحفي للإعلان عن مؤتمر المثلث الذهبي هدفه أن يكون الشريك الاعلامي على رأس الحضور والاداة الاولى لإيصال صوت مجتمع الأعمال، مشيرا إلى أن المؤتمر يضم كافة ممثلي القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر والذين يمثلون قوة مؤثرة للجمعية داخل المجتمع والحكومة بالإضافة إلى جانب إثراء المؤتمر بالآراء والتوصيات التي تدعم نمو اقتصادي مستدام وبيئة أعمال أكثر تنافسية لجذب الاستثمارات.

نيفين يوسف

٥,١ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي

وزير التجارة: علاقات استراتيجية تربط القاهرة وروما... وإيطاليا أكبر شريك تجاري لمصر بالاتحاد الأوروبي

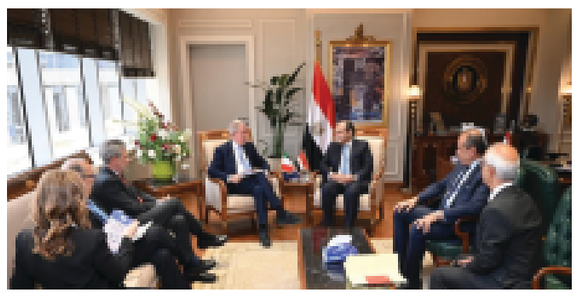

عقد المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة – الأسبوع الماضي- ، جلسة مباحثات موسعة مع أدولفو أورسو، وزير المشروعات الإيطالي الذي يزور مصر حاليًا على رأس وفد رفيع المستوى يضم مسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص، حيث استعرض اللقاء سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية، وتطورات الوضع الاقتصادي العالمي إلى جانب عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وذلك بحضور ميكيلي كواروني سفير إيطاليا بالقاهرة وعدد من قيادات وزارة التجارة والصناعة، وبمشاركة ممثلين عن الجهات الإيطالية المعنية بالتجارة والاستثمار.

وقال «سمير»، إن الفترة الماضية شهدت حراكا وزخمًا كبيرًا وعلاقات متينة بين البلدين لا سيما في أعقاب اللقاء الذي عقده الرئيس عبدالفتاح السيسي مع جورجيا ميلوني رئيسة الوزراء الإيطالية، وهو ما يعكس عمق العلاقات بين البلدين، مؤكداً قوة واستراتيجية العلاقات المشتركة التي تربط مصر وإيطاليا في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

وأشار إلى حرص الحكومة المصرية على الاستمرار في جميع مشروعات التعاون المشترك مع الجانب الإيطالي، لا سيما في ظل العلاقات المتميزة بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والتكنولوجيا والتي تمتد لسنوات طويلة بين البلدين.

وقال الوزير، إن اللقاء استعرض الإجراءات الاقتصادية والتشريعية التي اتخذتها الدولة في الفترة الأخيرة لتحفيز الاستثمارات، وإطلاق عدد كبير من المشروعات القومية لتطوير البنية الأساسية، والتأكيد على استمرار السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتذليل العقبات التي قد تواجه بعض الشركات الإيطالية في مصر.

وأشاد «سمير» بالزخم الذي تشهده العلاقات بين البلدين خلال الفترة الحالية ورغبة الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية، مرحبا بالبعثات التجارية الإيطالية التي يتم ترتيبها في الوقت الجاري والتطلع إلى التعاون المثمر بين القطاع الخاص المصري والإيطالي لتبادل الخبرات والتكنولوجيات الصناعية المتطورة، كما رحب بقيام كل من هيئة دعم تمويل الشركات الإيطالية وهيئة صندوق الودائع والقروض بفتح مكتب جديد بالقاهرة.

ولفت إلى أن سياسة مصر التجارية دائماً ما اتسمت بالحياد تجاه كل الأطراف، مشيراً إلى أن مصر بها العديد من الثروات الطبيعية التي يمكن استخراجها وإدخالها في مختلف الصناعات.

ونوه وزير التجارة والصناعة إلى أن مصر تمتلك فرصا كبيرة في مجال الصناعات الدوائية بقيمة ٤,٥ مليار دولار في مجالات المواد الفعالة والتطعيمات والأدوية البيولوجية وهو ما سيكون محل اهتمام للشركات المصرية ونظيراتها الإيطالية.

سيد الجارحي

غدا ..البعثة المصرية التجارية تعقد أولي جلساتها في ايبدجان بمشاركة ٣٠ شركة

شهدت الأيام الماضية انعقاد أول ملتقى يجمع بين الشركات المصرية المشاركة في البعثة المتجهة إلى كوت ديفوار بحضور الوزير المفوض يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري المصري ووكيل أول وزارة التجارة والصناعة والعضو المنتدب للتجاري وفا بنك إيجيبت معاوية الصقلي ومسؤولي الجهتين وتناول الملتقى جلسة نقاشية حول برنامج البعثة وأهدافها.

ومن المنتظر ان تبدأ البعثة محطتها الأولى في الدار البيضاء برئاسة المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة وقيادات المجموعة على رأسهم مدير عام مجموعة التجاري وفا بنك إسماعيل دويري والعضو المنتدب للتجاري وفا بنك إيجيبت معاوية الصقلي والمسئولة عن نادي أفريقيا والتنمية منى قديري.

ومن المقرر أن يتم عقد الجلسة الافتتاحية للبعثة يوم ٢٩ إبريل في ابيدجان بمشاركة حوالي ٣٠ شركة مصرية من مختلف القطاعات التصديرية وقطاع الإنشاءات بحضور وزير التجارة والصناعة ونظيره من دولة كوت ديفوار ومسئولي التجاري وفا بنك، ويتضمن برنامج البعثة عقد جلسات حوارية واجتماعات أعمال ثنائية بين الشركات المصرية ونظيراتها من كوت ديفوار كما سيتم تنظيم زيارات ميدانية متعددة تتضمن مراكز لوجستية وهيئة ميناء كوت ديفوار.

وتأتي هذه البعثة استكمالاً لنجاح البعثات التجارية إلى كل من السنغال والكاميرون خلال عام ٢٠٢١ حيث تنطلق البعثة التجارية الجديدة إلى دولة كوت ديفوار بتنظيم مشترك بين نادي أفريقيا والتنمية التابع لمجموعة التجاري وفا بنك وفرع البنك في كوت ديفوار والتجاري وفا بنك إيجيبت تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة وجهاز التمثيل التجاري المصري.

يهدف هذا التعاون متعدد الأطراف بين القطاعين العام والخاص إلى تعزيز الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال في القارة الأفريقية من خلال توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول القارة بالإضافة إلى عقد صفقات أعمال من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاعات ذات الأولوية.

الجدير بالذكر أن البعثة الأولى قد حققت نتائج مثمرة على الصعيد العملي بين الشركات المصرية ونظيراتها بدولتي الكاميرون والسنغال في مختلف المجالات وتنظيم اجتماعات عمل ثنائية.

شراكة نمساوية وتشيكية لإنشاء مشروع مشترك لإنتاج سيانيد الصوديوم بمصر باستثمارات ١٦٠ مليون دولار

كشفت شركتان إحداهما تشيكية وأخرى نمساوية عن خطتهما لإقامة مصنع لإنتاج سيانيد الصوديوم في مصر والذى سيفى باحتياجات السوق المحلية وتصدير ٨٠٪ من إنتاجه لأسواق دول حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط وقارة إفريقيا باستثمارات تصل إلى ١٦٠ مليون دولار في مرحلته الأولى.

جاء ذلك خلال لقاء موسع عقده المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة مع وفد استثماري ضم مسؤولي شركة البتروكيماويات القابضة النمساوية وشركة دارسلوفكا التشيكية حيث ترأس الوفد ياكوف جولدو فسكى رئيس شركة البتروكيماويات القابضة وبافل بروجاك، الرئيس التنفيذى لشركة دراسلوفكا، واستعرض اللقاء خطة الشركتين للاستثمار فى مصر، حضر اللقاء الوزير مفوض تجارى يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجارى.

وقال الوزير إن السوق المصرية تمتلك كافة الإمكانات والمقومات الاستثمارية لإنشاء هذا المشروع الهام لاسيما توافر العديد من الحوافز للمشروعات الاستثمارية الاستراتيجية، وتوافر المواد الخام والعمالة المؤهلة إلى جانب شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر والعديد من الدول والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التى تمكن المنتجات المصرية من النفاذ لعدد كبير من الأسواق العالمية دون رسوم جمركية.

وأشار سمير إلى أهمية مشروع إنتاج سيانيد الصوديوم فى توفير احتياجات عدد كبير من الصناعات الاستراتيجية التى تشمل الصناعات التعدينية والصناعات الدوائية وصناعة المبيدات الزراعية، لافتا إلى أن استثمارات المرحلة الأولى للمشروع تبلغ ١٦٠ مليون دولار.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع سيسهم فى نقل الخبرات والتكنولوجيات الأوروبية المتطورة فى مجال الصناعات الكيماوية للصناعة المصرية، كما سيسهم فى زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية لاسيما أسواق دول القارة الإفريقية فى إطار اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية AFCFTA.

من جانبه أعرب ياكوف جولدوفسكى رئيس شركة البتروكيماويات القابضة النمساوية عن ثقة الشركة فى الاقتصاد المصرى والمناخ الاستثمارى المتميز فى مصر، مشيرا إلى أنه تم الحصول على موافقات عدد من الجهات المصرية المعنية لتوفير احتياجات مشروع إنتاج سيانيد الصوديوم من الطاقة والمواد الخام، وذلك تمهيدًا لبدء خطوات تأسيس المشروع خلال المرحلة القريبة المقبلة.

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

ورقة بردى

دروس المصريين علي أرض الفيروز.. الأرض عرض وسيناء دونها الدماء والتنمية مصير

بعد ٤٢ عاما من التحرير.. أرض سيناء تتحدث تنمية ومشروعات قومية

وترابها يروي تاريخا من الانتصارات من الاحتلال إلي دواعش الإرهاب وطيور الظلام

تحتفل مصر هذه الأيام بالذكري ٤٢ لتحرير سيناء، في وقت تواجه فيه الدولة والمنطقة المزيد من التحديات لعل أكبرها وأخطرها هو الفصل المستمر لأكثر من ٢٠٠ يوم في حرب تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على غزة.

وربما لا يكون هذا هو التحدي الأول، بل كانت سيناء خلال العقود الأخيرة منذ التحرير تواجه تحديات متنوعة استمرت حوالي ٨ سنوات بإرهاب اسود نجح في تفكيك واختراق وتدمير دول من حولنا، لكنه فشل في مصر وبقيت سيناء البقعة الوحيدة التي لم ترفع فوقها راية سوداء، واليوم وعلى مدى الحرب على غزة، فقد ظهر أن الإرهاب وتنظيم مثل داعش برايته السوداء لم يكن منفصلا عن مخططات إقليمية، اظهرتها الحرب الأخيرة في غزة. خاصة وقد اختفى تنظيم داعش وباقي التنظيمات التي رفعت أسماء مقدسة بينما هي تنظيمات متطرفة تكفيرية مثل باقي التنظيمات المتطرفة التي تسعى لنشر الفوضى وتخدم مصالح الاحتلال وأجهزة التمويل والتخطيط.

وفى كلمته بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ"٤٢" لتحرير سيناء " أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن تحرير سيناء بالحرب والدبلوماسية يجعلها شاهدة على قوة مصر وشعبها وقواتها المسلحة ومؤسساتها، وان سيناء كانت دائما موضعا للاستهداف والعدوان، وعلى مدار السنوات الماضية واجهت مصر اختبارا جديدا استهدف سيناء، واخاضت حربا شرسة ضد قوى الإرهاب والشر الذى تحطم على حصون الخير والشرف، وبأرواح أبنائه في القوات المسلحة والشرطة .

ولفت الرئيس الى التطورات التي شهدها الإقليم خلال الشهور الماضية، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والموقف المصري الرافض لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء أو إلى أي مكان آخر، حفاظا على القضية الفلسطينية من التصفية وحماية لأمن مصر القومي، مع سعي مصر لوقف إطلاق النار وإنفاذ المساعدات الإنسانية، ودفع جهود إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

واكد الرئيس السيسي انه كما كانت الحرب من أجل تحرير سيناء واجبا وطنيا مقدسا، وكذلك كانت الحرب من أجل تطهيرها من الإرهاب، فإن تنمية سيناء وتعميرها هو واجب وطني مقدس، ولهذا تشهد سيناء جهودا غير مسبوقة لتحقيق التنمية الشاملة في الصحة والتعليم والبنية الأساسية وجميع مقومات العمران والصناعة والزراعة، في إطار مشروع قومي ضخم يستحق أن يقدم المصريين التضحيات اللازمة من أجل تنفيذه، حماية وصونا لأمن وسلامة الوطن كله.

التنمية في كل شبر

وقد بدأت أكبر عملية تنمية في سيناء، منذ ٢٠١٤، بالأنفاق التي أنهت عزلة سيناء وربطتها ابديا بالوادي والدلتا، وشبكات أنفاق وطرق تحتضن مشروعات عملاقة وأراضي ومدنا، تستقبل أبناء مصر.

ومثلما تصدى أبطال القوات المسلحة والشرطة ومعهم أهالي سيناء، للإرهاب الذى تحطم على صخرة بطولات أبنائنا ، اعادوا بطولات آبائنا وإخوتنا من أبطال القوات المسلحة صاغوا قصة عبور قناة السويس نهارًا .

لقد تم تحرير سيناء من الاحتلال، ومن الإرهاب، وتجرى معركة تنمية سيناء، ضمن تنمية كل بقعة على امتداد الوطن وحتى الآن ، تم انفاق أكثر من ٨٠٠ مليار جنيه في تنمية شاملة استصلاح وزراعة أكثر من ٥٠٠ الف فدان مدارس وطرق ووحدات صحية محطات تحلية وتنقية وإعادة استخدام المياه. .

وبالرغم من اشتعال الأحداث الإقليمية والحرب على غزة تصر مصر على إعلان موقفها بحسم، في مواجهة الحرب واكاذيب الاحتلال وترفض التصفية والتهجير وتضع خطوطها الحمراء، وفى نفس الوقت تواصل تقدم رسائل بكل الطرق بأن تعمير سيناء استراتيجية الدولة المصرية منذ ٢٠١٤، " سيناء أرض مصرية دفع المصريون ثمن تحريرها وحمايتها في ٥ حروب كبرى، وحرب ضد الإرهاب، وتتمسك الدولة المصرية بأن تبنى وتعمر سيناء بقدر قيمتها وما دفع فيها من ثمن" ، فهي مثال حي على بطولة وصمود وإصرار المصريين، ووحدتهم التي لا تنفصل.

فبينما تحتفل مصر بالذكرى ال ٤٢ عاما، لتحرير سيناء، تتواصل المواجهة مع إسرائيل على كل الجبهات، حيث تواصل مصر دعمها للقضية الفلسطينية والفلسطينيين في غزة، الذين يواجهون حرب إبادة متواصلة لأكثر من ٢٠٠ يوم.

وعلى مدى الشهور الماضية، تقف مصر في مواجهة العدوان الذى تشنه دولة الاحتلال، ضد سكان غزة من المدنيين، وتواصل قتل الأطفال والنساء والشيوخ، في واحدة من أكثر الجرائم عنفا ودموية، ولا تكتفي إسرائيل العدوان لكنها تواصل الأكاذيب ضد مصر وتحاول تصفية القضية الفلسطينية او تهجير سكان غزة، لكنها واجهت خطوط مصر الحمراء.

حرر المصريون سيناء بالدم والروح، على مدى السنوات منذ الخمسينيات من القرن العشرين وحتى العبور في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، بدماء وأرواح أبنائها الذين استعادوها بالقتال حربا وسلما، وظلت سيناء طوال هذه العقود سؤالا وإجابة ، وخطا أحمر في مواجهة تحديات الأمن القومي والتنمية، وظلت سيناء عصية على الإرهاب، بفضل أبنائنا من القوات المسلحة والشرطة وأبناء سيناء، الذين تصدوا يدا بيد مع الدولة وقام اتحاد قبائل سيناء بدور تاريخي يمثل استمرارا لكفاح أهالينا في سيناء على مدى العصور.

عادت سيناء إلى واجهة الأحداث بمناسبة خطوط مصر الحمراء، في غزة عندما تسربت مخططات العدو الخبيثة لتطبيق مخططات سابقة واحياءها للضغط على الفلسطينيين ليتركوا ارضهم الى سيناء، وهو ما تصدت له الدولة المصرية وأعلنت ان سيناء وكل شبر من ارض مصر خط أحمر، وأن مصر قادرة على حماية امنها القومي، فضلا عن التزامها بدعم وحماية الفلسطينيين ومواجهة العدوان على كل الجبهات السياسية والدبلوماسية والدولية.

منذ بداية العدوان على غزة، عادت سيناء إلى الواجهة، وأكد الرئيس عبدالفتاح السيسي خطوط مصر الحمراء، ورفض مصر لتصفية القضية الفلسطينية عموما، أو على حساب مصر، كان الرئيس يحسم ويقطع الطريق على خيوط وتصريحات وخطط من سنوات تدفع للضغط على سكان غزة، وتهجيرهم إلى سيناء، وهو ما تصدت له الدولة المصرية، حيث تم التأكيد على ثوابت مصر في كون القضية الفلسطينية هي قضية القضايا، وأن مصر لا تتخلى عن فلسطين وحق الشعب فى أرضه ودولته المستقلة وعاصمتها القدس.

والواقع أن ما واجهته مصر، وسيناء من إرهاب، ودعايات كاذبة، يشير إلى أن الأمر لم يكن بعيدا عن مخططات التلاعب، التي أحبطتها مصر،

خطوط مصر الحمراء أجهضت أطماع الصهاينة وأنصارهم في سيناء ومنعت تنفيذ سيناريو التهجير القسري وأقبت القضية الفلسطينية حية بعد أن أوشك مخطط تصفيتها علي النجاح

بينما استمرت الدولة والرئيس السيسي في مخططات تنمية سيناء، بما يكشف كيف كانت الدولة منتبهة إلى الأمر، وعلى مدى سنوات كانت مخططات التنمية تضع سيناء في القلب، حلم التنمية المصري، والأمن القومي والجغرافيا والتاريخ، وأن سيناء يجب أن يتم تعميرها، وتنميتها وبناء مجتمعات لا تترك فراغات.

الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٤ الخطة الوطنية لتنمية شبه جزيرة سيناء، لوضعها على مسار التنمية الحقيقية، وتغيير وجه الحياة بمشروعات كبيرة واستثمارات أكثر من ٦٠٠ مليار جنيه خلال ٩ سنوات، باعتبار سيناء أرضا مصرية دفع فيها المصريون دما وانهم يتصدون لكل مخططات تستهدف تهجير سكان غزة، ومنها أكاذيب الاحتلال الإسرائيلي الذى يصر مثل أي مجرم على الانكار وهو يمارس أكثر الجرائم عنفا ودموية، وأبرز ما يقدمه العدوان خلال أكثر من ٢٠٠ يوم بجانب الإبادة هو الكذب، كذب الاحتلال قبل ذلك أمام محكمة العدل الدولية وفى مواجهة اتهامات دامغة بالإبادة الجماعية زعم محامو الاحتلال أن مصر تغلق معبر رفح بينما كل الأدلة والبينة والفيديوهات والصور تؤكد أن مصر تسعى لدخول المساعدات و أن الاحتلال هو من يعرقل دخولها، بجانب مزاعم ان مصر تعمل على ادخال السلاح الى غزة، بينما التقارير الإسرائيلية والأمريكية تكشف عن تورط قيادات بالجيش الإسرائيلي في تهريب وبيع السلاح الى الفلسطينيين .

وأخر الأكاذيب ما نشرته إحدى الصحف الأمريكية الكبرى، بادعاء أن مصر قد تداولت مع الجانب الإسرائيلي حول خططه للاجتياح المزمع لرفح ، وهو ما ردت عليه مصر ورئيس هيئة الاستعلامات ضياء رشوان مؤكدا أن الموقف المصري الثابت والمعلن عدة مرات من القيادة السياسية، بالرفض التام لهذا الاجتياح الذي سيؤدي إلى مذابح وخسائر بشرية فادحة وتدمير واسع، تضاف إلى ما عانى منه الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة موضحا أن تحذيرات مصر المتكررة قد وصلت - من كافة القنوات - للجانب الإسرائيلي، منذ طرحه فكرة تنفيذ عملية عسكرية في رفح، وان مصر ودول العالم ومؤسساته الأممية تقف ضد الاجتياح بل وحتى الولايات المتحدة حذرت من اجتياح يخلف مجازر، ولم تتوقف الدولة المصرية عن بذلك كل جهد للتوصل الى وقف إطلاق النار وتبادل والمحتجزين، والسعي لدخول المساعدات لسكان غزة بالقدر الكافي، ولكل مناطقها وبخاصة الشمالية ومدينة غزة، وإخراج مزيد من الجرحى والمرضي لعلاجهم خارج القطاع الذي انتهت به تقريبا كل الخدمات الصحية.

الشاهد ان مصر في الذكر ٤٢ لتحرير سيناء تقف حجر عثرة في مواجهة العدوان ومخططاته، وتعمل بدقة وشمولية واحترافية لمواجهه العدوان والاكاذيب الإسرائيلية، وتتمسك بخطوطها الحمراء من دون ان توقف التنمية في ارض سيناء .

خط أحمر

علي مدي ال ٤٢ عاما الماضية ظلت سيناء خطا أحمر في مواجهة تحديات الأمن القومي والتنمية، خلال السنوات ما بعد التحرير ظهرت الإشارات والمخططات، مرة بالإرهاب الذى تسرب الى دول المنطقة في محاولة لرسم خرائط وصنع واقع على الأرض، لكن سيناء ظلت عصية على الرايات السوداء، واستثناء بفضل أبنائنا من القوات المسلحة والشرطة وأبناء سيناء، الذين تصدوا يدا بيد مع الدولة وقام اتحاد قبائل سيناء بدور تاريخي يمثل استمرارا لكفاح أهالينا في سيناء على مدى العصور.

قدم أبناء سيناء بطولات بمواجهة الاحتلال بعد يونيو، وصولا لانتصار أكتوبر، وقدموا أرواحهم وجهدهم في مواجهة الإرهاب، دفع المصريون أموالا ودما، في القضاء على الإرهاب بتكلفة باهظة و منذ ثورة ٣٠ يونيو خلال ٨٤ شهرا كانت القوات المسلحة تنفق مليار جنيه كل شهر ، والمال هو أقل التضحية لأن الأغلى هو الدم ٣٢٧٧ شهيدا وأكثر من ١٦ ألف مصاب في مواجهة الإرهاب، من الجيش والشرطة وأهالي سيناء، الذين دفعوا الثمن، ومن هنا يحرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على التأكيد بانه ليس علينا أن ننسى ما تم تقديمه لتحرير سيناء، في حروب التحرير والعبور، وأيضا في مواجهة الإرهاب، الذى أصبح من الماضي.

ومن العريش بشمال سيناء يستقبل المطار مساعدات للأشقاء في غزة، ومنها تنطلق قوافل المساعدات الغذاء والدواء الى غزة، التي كانت ميناءها منطلقا لتقديم مساعدات الى ضحايا الزلزال في تركيا وسوريا قبل شهور، اليوم تقف العريش وسناء صامدة، تحتفل بخطوات وطرق التنمية وممراتها التي بدأت وسط المواجهة مع الإرهاب.

خلال عشر سنوات كانت سيناء على موعد آخر من البطولة، في مواجهة تنظيمات إرهابية سعت لعزل سيناء ورفع الرايات السوداء، مثلما جرى في دول من حولنا، لكن أبطال القوات المسلحة والشرطة ومعهم أهالي سيناء، تصدوا للإرهاب الذى تحطم على صخرة بطولات أبنائنا، ليعيدوا أساطير الآباء والأجداد، قبل ٥١ عاما عندما عبروا في الظهر لتحرير سيناء من الاحتلال، وجددوا البطولة لتحريرها وتطهيرها من الإرهاب بدماء شهداء وجرحى من أبطال القوات المسلحة والشرطة وأهالي سيناء، بثمن كبير من الدم والمال، لتظل شاهدة على هذه البطولة وقدرة الشعب المصري على مواجهة التحديات والصمود.

وظل حلم التنمية في سيناء قائما، اعتمد عقودا على السياحة، والتي رغم أهميتها تمثل جزءا و تحتاج إلى أن تكون ضمن أجندة التنمية الأخرى، وهو ما جرى خلال ٨ سنوات، حيث يصل حجم ما تم إنفاقه خلال عشر سنوات عشرات أضعاف ما تم إنفاقه من منتصف الثمانينيات، وبجانب السياحة تم إطلاق التنمية الشاملة فى الزراعة، حيث تم استصلاح حوالى نصف مليون فدان، مع محطات تنقية وإعادة استخدام المياه، ومحطات تحلية، تضع قاعدة لصناعة وزراعة، ومجتمعات سكنية قوية تستوعب أبناء سيناء وملايين المصريين.

أكاذيب إسرائيل لا تتوقف ومصر ترد عليها علي أرض الواقع وتواصل تحذيراتها من مخاطر اجتياح رفح علي السلم والأمن بالمنطقة